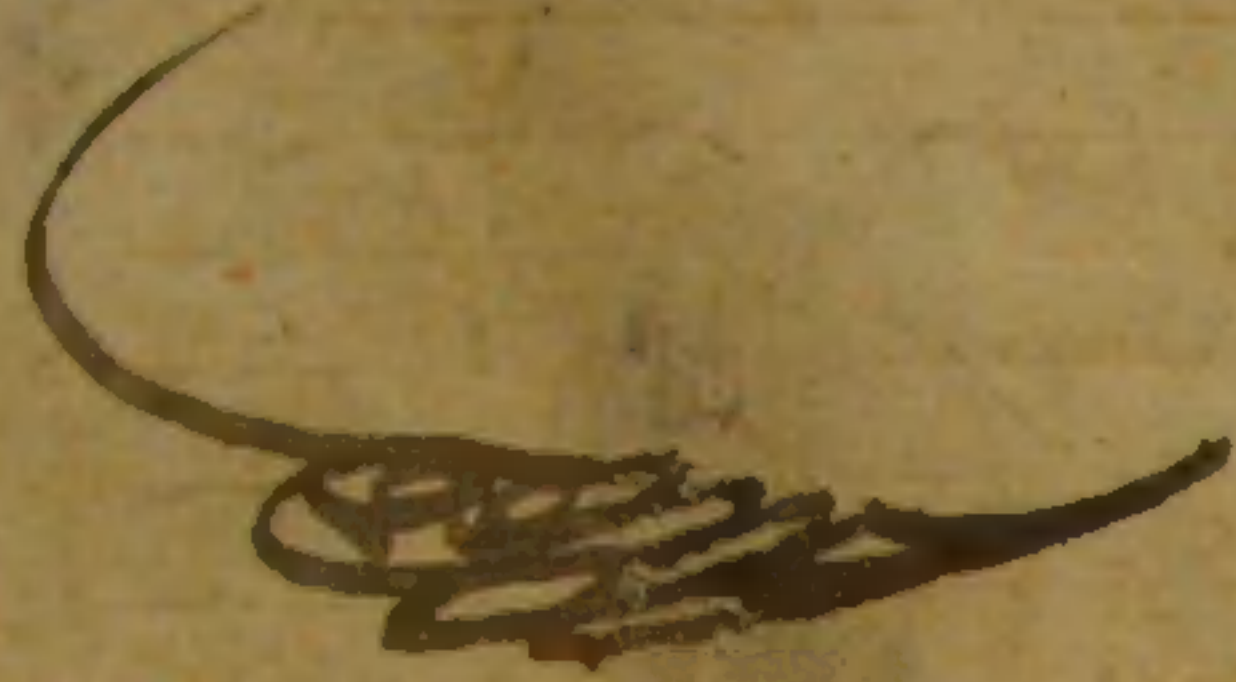


السيد الموفق الرباني والمحقق الكائن في سنة ١٠٠٠
السيد المحقق الرباني والموفق الكائن في سنة ١٠٠٠

لا اله الا الله محمد رسول الله
سيد علي المطول

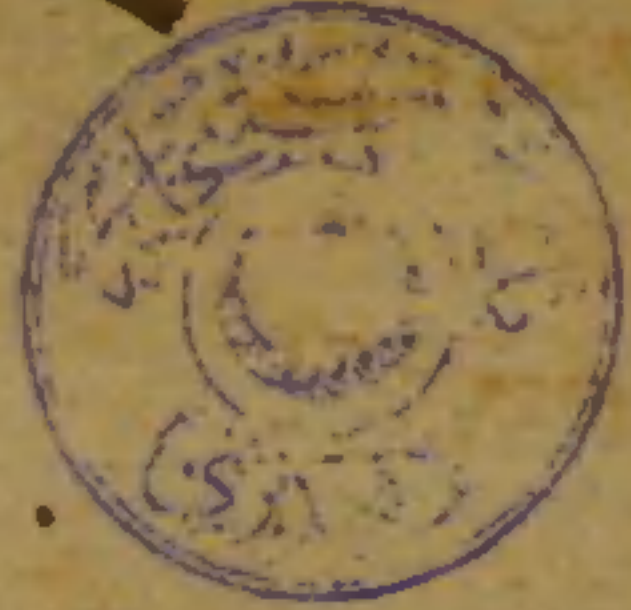
من كتب هذه القصة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
محمدا



مكتبة العرفان
محمدا

٩٥
١٠٠

٤٨٤



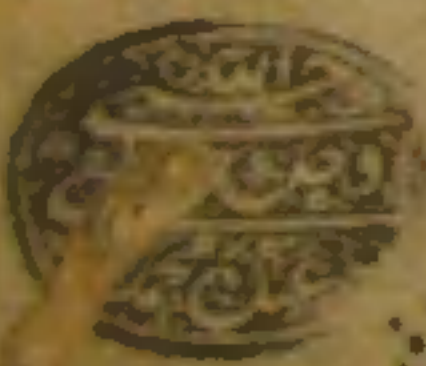
يا ايها الناظر في هذا الوقف اني اشهدكم
باني اشهدك لا اله الا الله وحده لا شريك
له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو لا يورث
وهو على كل شيء قدير واشهدك محمد عبده
ورسوله وصيه فاشهدك في يوم الحضر
وانا العرفان محمدا

Süleymaniye Kütüphanesi

KİŞİ AMCA ZADE
HÜSEYİN PASA.

Yol

KİTAP NO 383



وانا اشهدك في هذا الوقف اني اشهدكم
باني اشهدك لا اله الا الله وحده لا شريك
له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو لا يورث
وهو على كل شيء قدير واشهدك محمد عبده
ورسوله وصيه فاشهدك في يوم الحضر
وانا العرفان محمدا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه
عما الشرح المشهور للخصائص المفضلة كنت قد قمت بها عليه بحملة حال ما قرأه على بعض أصدقائي
فما لوني بعد أن انقضى لها هم وانقضى لها ففعلت ذلك مستعينا بالله وهو كماله في كل
نحو الله مشتملة على قواها ما هو توضح مقامه وتنفع لآله ومنها ما هو تنبيه على ما لا
وتبين لوجه اختلافه ومنها ما هو تنبيه على ذلك المقام وإن لم يكن على ما هو عليه
وعساك إذا تأملت فيها تأملا بذي الاضاف ومجتبا عن مسلك الاعتياد ظفرت بما تستحق
به على حق اصول البلاغة في مواضع شتى وتعلق به في فروغها كما يجب وترضى وانكشف
لك مطالب جليلة من معارف القوم قد رت عنها اذهان اقوام تاهوا فيها خصوصاً في مباحث
التعريفات وتحقيق اقسام الوضع ومعى الحرف وانواع الدلالات وفي الكشف عن زبدة النصوص
وحقائق الاستعارات وبالله العزة والتوفيق **قوله** وهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان الالام
في الحمد لله لعريف الجنس الى احو **قوله** يريد ان اختصاص جنس الحمد بالله سبحانه وتعالى
يستلزم اختصاص جميع المحامد به استلزاماً مظهراً اذ لو ثبت عدا ذلك التقدير فرد من الحمد
لغيره لكان جنسه ناقلاً من غيره فلا يكون الجنس مختصاً به والمقدر خلافه فصاحب الكشف
حيث صرح باختصاص جنس الحمد بالله سبحانه وتعالى فقد حكم باختصاص المحامد كلها به فكيف
يتصور منه ان يمنع الاستغراق بتأني ان افعال العباد عنهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا
تكون جميع المحامد راجعة اليه وان قلت جعل المحامد بأسرها مختصة به بناء على القاعدة
المشهوره من الاعتزال فكيف يذهب اليه مع نصيبه في مذهبه **قوله** هو لا يمنع ان يكون أصل
العباد واقدرهم على افعالهم الحسنة التي تستحق بها الحمد من الله تعالى من هذا الوجه يمكنه عدم
جعل ذلك الحمد راجعاً اليه ايضاً برشدك الى هذا المعنى انه قال في سورة التين في قدم الظرفان
ليد بتقديسها على اختصاص الملك والحمد لله تعالى **قوله** واما محمد وغيره واعتداد
بان نعمة الله تعالى حرت على يده وان قلت لعله اختار الجنس وجعله في المقام الخطائي
محمولاً على الكامل من افراده رعاية لمذهبه فان اختصاص الجنس على هذا الوجه لا يكون مستلزماً
لاختصاص الافراد **قوله** يمكن اختيار الاستغراق ايضاً بناء على تنزيل ما عدا محامده
منزلة العدم اذ لا يعتد بمحامد غيره بالقياس الى محامده فلا فرق بين اختصاص الجنس
بالحمد بغيره وبين اختصاصه بالحمد لله تعالى

فان قلنا ان ما ذهب اليه من ان الالام في الحمد لله لعريف الجنس الى احو
قوله يريد ان اختصاص جنس الحمد بالله سبحانه وتعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به
استلزاماً مظهراً اذ لو ثبت عدا ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره لكان جنسه ناقلاً من غيره
فلا يكون الجنس مختصاً به والمقدر خلافه فصاحب الكشف حيث صرح باختصاص جنس الحمد بالله
سبحانه وتعالى فقد حكم باختصاص المحامد كلها به فكيف يتصور منه ان يمنع الاستغراق بتأني
ان افعال العباد عنهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه وان قلت
جعل المحامد بأسرها مختصة به بناء على القاعدة المشهوره من الاعتزال فكيف يذهب اليه مع نصيبه
في مذهبه قوله هو لا يمنع ان يكون أصل العباد واقدرهم على افعالهم الحسنة التي تستحق بها
الحمد من الله تعالى من هذا الوجه يمكنه عدم جعل ذلك الحمد راجعاً اليه ايضاً برشدك الى هذا المعنى
انه قال في سورة التين في قدم الظرفان ليد بتقديسها على اختصاص الملك والحمد لله تعالى
قوله واما محمد وغيره واعتداد بان نعمة الله تعالى حرت على يده وان قلت لعله اختار الجنس وجعله
في المقام الخطائي محمولاً على الكامل من افراده رعاية لمذهبه فان اختصاص الجنس على هذا الوجه
لا يكون مستلزماً لاختصاص الافراد قوله يمكن اختيار الاستغراق ايضاً بناء على تنزيل ما عدا محامده
منزلة العدم اذ لا يعتد بمحامد غيره بالقياس الى محامده فلا فرق بين اختصاص الجنس بالحمد بغيره
وبين اختصاصه بالحمد لله تعالى

بشيوته والانقياد لربه فانها منهم ايهاهم اصحاب وحي والام رسل من الله بلا واسطة
رسول الله مستبعد او ان اسناد الارسل الى الله تعالى قوله اذا ارسلنا اليهم رسلاً
على ان ارسلناهم على السلام ايهاهم كان بامر الله سبحانه وان قوله انا اليكم رسولون معناه
رسولون من رسول الله بامر الله وان تكذيبهم للرسول انما هو كون مرسلهم رسولاً من الله
لا كونهم مرسلين من ذلك الرسول وان الخطاب في قوله انتم يتناول الرسل والمرسل معاً
على طريقة تغليب المخاطبين على الغائب فيكون في الرسالة عنهم تغليبا عليهم كما هم اخفوا
عيسى عليه السلام وخاطبوه بنقل رسالته من الله سبحانه في انكارها ونظير ذلك في الاستئصال
على التغليب ان يبلغ جماعة من خدم السلطان حكم الى اهل بلد فيقولوا اني ردهم ان حكمكم لا يطري
علينا اذ قينا من هو اعلى بذا منكم **قوله** يجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه **قوله**
غير السائل حسب مفهومه يتناول الخالي من الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الاول لان تقديم الملو
انما يغني القياس الى الخالي واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تخيله بوجه ما كما في
تنزيله منزلة الخالي الى الالهية يعتبر ههنا ظهور علامات التردد والسؤال وسيجي الكلام في تنزيل
المنكر منزلة السائل **قوله** استشراف المتردد والطلب **قوله** لم يرد بذلك ان الخطاب
المملوح صار مستقراً ومتردّاً والفعل والالكان التاكيد من خروج الكلام على مقتضى الظن
بل اريد ان الملوخ من شأنه ان يكون متردّاً طالبا وامانة صار كذا ام لا فغير منظور اليه وفي
قوله فصار المقام مقام ان يتردد الخطاب وقوله حتى ان النفس يتعطف والمهم المتشاعر
يكاد يتردد فيه اشارة الى هذا المعنى **قوله** ومثله وما برقي نفسي ان النفس لا مارة
بالشئ **قوله** فان قلت ولم اكذنا كيد من وكان يكفيه احدهما **قوله** لعل احدهما لعل
ذلك الملوخ والآخر لكون هذا الخبر في نفسه مما لا يقبله الوهم يتردد فيه او يتركه سواجل
النفس على العوم او العهد اما على تقدير العوم فلان الوهم يستبعد ذلك الحكم الكلي مولد لا محذور
عنه واحدة من النفوس واما على تقدير العهد فلان ظاهر حاله من زكاته نفسه وطهارتها
تجانب وقوع الوهم في انكار الحكم او التردد فيه **قوله** وجعل غير المنكر كالمنكر اذ المح عليه
شئ من امارات الانكار **قوله** اريد بغير المنكر الخالي من الذهن والسائل والعالم جميعاً لان
ظهور شئ من علامات الانكار مشترك بين الكل والظن ان المثال لتنزيل العالم منزلة المنكر **قوله**
وجعل المنكر كغير المنكر اذ كان معه **قوله** فان تول منزلة الخالي من الذهن لم يترك ما يلي اليه

فان قلنا ان ما ذهب اليه من ان الالام في الحمد لله لعريف الجنس الى احو
قوله يريد ان اختصاص جنس الحمد بالله سبحانه وتعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به
استلزاماً مظهراً اذ لو ثبت عدا ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره لكان جنسه ناقلاً من غيره
فلا يكون الجنس مختصاً به والمقدر خلافه فصاحب الكشف حيث صرح باختصاص جنس الحمد بالله
سبحانه وتعالى فقد حكم باختصاص المحامد كلها به فكيف يتصور منه ان يمنع الاستغراق بتأني
ان افعال العباد عنهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه وان قلت
جعل المحامد بأسرها مختصة به بناء على القاعدة المشهوره من الاعتزال فكيف يذهب اليه مع نصيبه
في مذهبه قوله هو لا يمنع ان يكون أصل العباد واقدرهم على افعالهم الحسنة التي تستحق بها
الحمد من الله تعالى من هذا الوجه يمكنه عدم جعل ذلك الحمد راجعاً اليه ايضاً برشدك الى هذا المعنى
انه قال في سورة التين في قدم الظرفان ليد بتقديسها على اختصاص الملك والحمد لله تعالى
قوله واما محمد وغيره واعتداد بان نعمة الله تعالى حرت على يده وان قلت لعله اختار الجنس وجعله
في المقام الخطائي محمولاً على الكامل من افراده رعاية لمذهبه فان اختصاص الجنس على هذا الوجه
لا يكون مستلزماً لاختصاص الافراد قوله يمكن اختيار الاستغراق ايضاً بناء على تنزيل ما عدا محامده
منزلة العدم اذ لا يعتد بمحامد غيره بالقياس الى محامده فلا فرق بين اختصاص الجنس بالحمد بغيره
وبين اختصاصه بالحمد لله تعالى

ان الحكم بان النفس المهدود لا ما به بالسوء

الحكماء

وذلك العرف على انكاره كذلك فادان الحق احدهما الى الخطاب وقصده ما انشج دلالة
عليه كان من قبل التصريح كما قال في المقام وانه يعنى اخرج الكلام على مقتضى الظاهر علم
البيان يسمى بالتصريح كما يستفاد عليه وادان الحق الخبر المحرور العالم مثلاً لم يقصده
الدلالة على حلو ذهنه بل على ان معه ما يستلزم حلو ذهنه وعدم علمه اذا عاقد
ذكر ما يدل على اللازم اعني الحلو لينقل منه الى ملزومه الادعائى وادان الحق المحرور ليس
الى المتكبر واريد ان معه ما ان تامله ان تدع عن انكاره وقد اطلق ما يدل على اللازم ما ذكر
اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل وادان الحق المحرور الى المتكبر يدل
به على ان معه ما يبرز من تودده وكذا ادان الحق الكلام المذكور الى العالم لم يقصده انكاره
حقيقة بل قصد ملازمة لا مباداة وبخلاف تستلزم انكاره اذا عاقد اطلق اللفظ
الدال على الانكار واريد به ملزومه وقس على ذلك سائر الاقسام فان قلت الحقيقة
والخارج والكنائية من اوصاف الالفاظ القياس الى معانيها مقصودة منها الصلوة
ان الاستغفار عن غير من جوده ها وقد نص في المقام على ان الاستغفار لما يعال من عرفنا
هذا القياس الى الغرض الاصل وما ذكره من المعاني ليست احوالاً أصلية من المكتبات
المذكورة ولا توصف شي منها بالقياس اليها بل تلك المعاني ليست مقاصد أصلية
منها في اصل اللغة واما في عرف البلغاء فهي احوال أصلية منها وكلامنا من عرفهم كما
اشترنا اليه **قوله** ولم نقل ما حقيقة واما ما كان ذلك لان المبادر من امثال هذه
العبارة في تقاسيم الاشياء هو الانفصال الحقيقي او المانع من الحلو اذا جازى يصير على ذلك
الاقسام مضبوطة دون المانع من الجمع اد لا يعال به هذه الاقسام قطعاً ولو اوردت
اما ههنا دلالت على اخصار الاسناد الى الحقيقة والخارج والمضم لا يكون **قوله** وهذا
لندخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع اوقع ما ذكره في هذا الموضع ان قوله ما
هو له يتبادر منه الى الفهم ما هو له حسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد
معاً وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق
شيئاً منهما فاذا ارد عليه قوله عند المتكلم كان المطابق لهما باقياً على حاله داخل في
الحديث وخرج به ما يطابق الواقع فقط ويدخل به في الحد ما يطابق الاعتقاد فقط وكان عالم
يطابق شيئاً منهما باقياً على حاله خارجاً عن الحد فاذا ارد في الظاهر دخله في الحد عالم

عالم

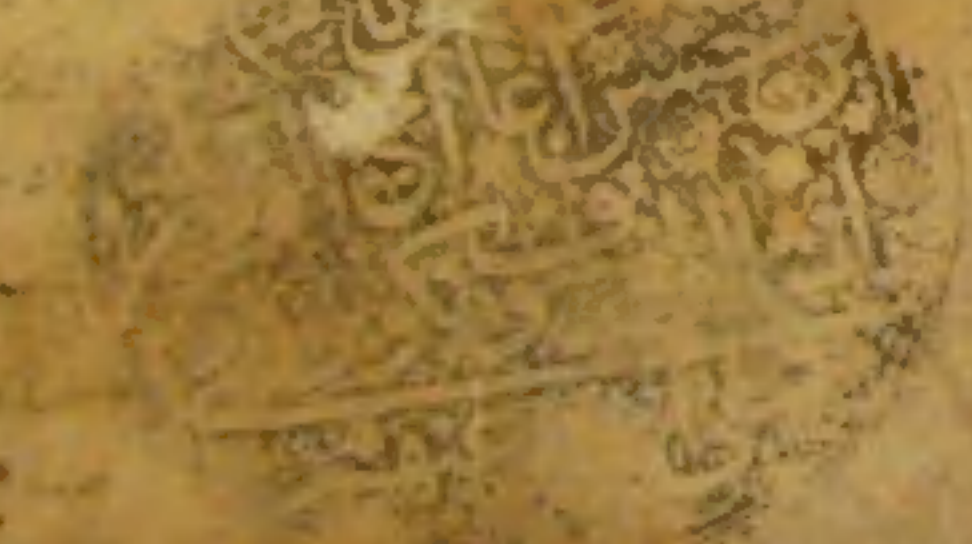
يطابق



الاحمى

والاستغفار في انهما يتباينان بحسب القاعدة خلق الافعال
تأويل لا يندفع به تلك المناقاة فلا يرجح لاختيار احدهما دون الاخر من هذا الوجه وههنا
لخت وهو ان حصول ما ذكره الشارح في توجيه كلام صاحب الكشاف ونزله او ارتفاعه
ان صاحب الكشاف منع كون الحد محمولاً في هذا المقام على الاستغفار وجعله محمولاً على
الحسن فقط فنقول **منعه** ذلك اما ان يفهم من قوله ولا يستغفار الذي يتوجه كثير من
الناس وهم منهم ولما بان يقول معنى هذه العبارة ان كثير من الناس يتوجه الاستغفار
هو معنى تعريف الحد بدلالة قوله فان قلت ما معنى التعريف فيه وقوله ومعناه الاشارة الى
الحسن والمستفاد من هذه العبارة ان الاستغفار ليس معنى التعريف الذي في الحد ولكن
لبيان استغراقه لجميع المحامد معونة المقام كما هو مذهبه في المجموع المعرفة باللام الحسية
يقص من ذلك تصح كتابه في مواضع عديدة واما ان يفهم من قوله فيما سياتي حيث قال
بعد الدلالة على اختصاص الحد به فيجوز ان يقال هذا الاختصاص حاصل على تقدير
الحسن والاستغفار ولادلالة فيه على تعيين احدهما ونفي الاخر واما ان يفهم من قوله
فيما سلف وهو تعريف الحسن فان الحد اذا استغرق افراده لم يكن تعريفه تعريف الحسن
فقد يقال عليه ان اللام لتعريف مدخولها قطعاً فاذا اختلفت على ما يدل على الحسن لم يكن
هناك التعريف الحسن ثم الحسن كما يقصد اليه من حيث هو هو فقد يقصد اليه من حيث
انه في ضمن جميع افراده بمعونة القياس وعلى التقديرين يكون التعريف للحسن وليس ذلك
منع الاستغفار ايضاً والذي يدل على ان العلامة حمل الحد محمولاً على الحسن دون الا
انه صريح بالحسن في قوله وهو تعريف الحسن وقوله من بين احسن الافعال ولم يتفرض
لانضمام الاستغفار معه اصلاً ودل على انه اقتصر على الحد على الحسن من حيث هو هو
وتؤيده انه لم يقل بعد الدلالة على اختصاص المحامد بمصيغة الجمع والسبب في اختيار
الحسن ههنا ان دلالة اللفظ على الحسن وعلى اختصاصه بالله سبحانه وتعالى لا يحتاج فيها
الى الاستغناء بالمقام مع ان اختصاص الحسن بقوم مقام احصاء جميع الافراد ويؤدي
منه مودة ولا حاجة في نادية ما هو المعهود اعني اتفاق المحامد من غير تباين وتباينها الى ان
يزاد على الحسن معنى زائد يستعان به بالقياس والحوال فان قلت اذا استغنى بها
صاحب اختصاص افراد الحد فهو حابه وادان الكفر بدلالة حور لم يكون مفهوماً صحتها

استغفار



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 انما هو الاستغفار على ما هو عليه
 في كل وقت وفي كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال

والاول اولي في اختيار الثاني **فـ** الاختصاصان متلازمان فان كان المقصود اختصاص
 الجنس بالامرط وان كان الافراد فقد حصل اختصاص الجنس بليلا عليه وسلوك طريقة البرهان
 فخرج فن البلاغة هذا او اما قول **الشـ** والاول ان يكون للجنس معنى على الله المتبادر الى فهم
 السامع شاي في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفا القرآن الاستغفار في قوله عليه
 ان المصادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية والاشياء في استعماله
 هناك انما هو الاستغفار سواء كان مصدرا او غيره والمقام الخطابي المقصود للبلاغة
 ادلة دليل واعل شاهد على الاستغفار واي معنى في مقام الاستغفار يكون اولي بالاستغفار
 من المعنى في مقام تخصيصه بالله تعالى فربما الاستغفار كناية على ما قوله او على ان اللام
 لا تفيد سوى التعريف واللام لا تدل على اسماء فاذن لا يكون في الاستغفار فان راد به
 انه لا يكون في الاستغفار هو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا
 المعنى لكنه لا ينجح اختيار جعل المعنى في هذا المقام للجنس دون الاستغفار وان راد به
 انه لا يستغفار هناك اصلا فظاهر انه غير لازم بما ذكره كيف ولو صح لزومه لم يفتقر
 استغفار مع المفرد الى بلام الجنس في موضع من مواد استعماله وبطلان ما ظهر من ان
 حتى **قوله** ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسي **الاول** استغفار الشارح
 هذا العطف والامر بهين لاختيار اوله انه معطوف على جملة وهو حسي
 لكننا نقدر في المعطوف مستد ابقية ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل ومعناه
 على ما هو المشهور وسياق الله الحق وهو مقول في شأنه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية
 خبرية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية
 الخبرية السابقة واختار ثانيا انه معطوف على حسي ولا حاجة الى اعتبار رتبة
 معني حسي وكفني فان الحمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات
 وكون عطفها على المفردات وعكسه حسن ادروي في التقنين لكنه كما قوله تعالى
 ان الله يشرك لكمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المعصين
 ويكلم الناس فان وجهها ومن المعصين ويكلم احوال من كلمة كما صرح به في الكشف
 وقد عطف بعضها على بعض وعدل الى صيغة الفعل تبيها على واحدة فبها عدل
 الى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام مبالغة فيه واما قوله لكنه في الحقيقة من عطف

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 انما هو الاستغفار على ما هو عليه
 في كل وقت وفي كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال

الانشاء

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 انما هو الاستغفار على ما هو عليه
 في كل وقت وفي كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال

الانشاء على الاخبار نحو انه ان ذلك حارس في الحمل التي لها محل من الاعراب نعم عليه العلامة في
 سوف يوج ومثله بقولك **فـ** ريد نوذي للعلو وصد في المجد وكفاك حجة قلعة
 على حواره قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من الحكمة
 اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الحواز محققا بل محتمل للحكمة بعد القول
 اد لا يشك من به مسكة في حسن قولك ريد ابوه صاها وما افسقه وعمو ابوه خيل وما
 احوده وسيرد عليك في باب الفعل والوصل توهم الشارح ان اختلاف الحمل اخبار او انشا
 يوجب كمالا لا نقطاع بينهما وان كانت حكمة بعد القول وستكلم عليه هناك ان الله
 تعالى بما يريد لهذا المقام شرعا **قوله** ومقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسأله
 كعقوبة حدة وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه **الاول** ان
 الكلام مقدمة العلم وقسرها بما هو المشهور في الكتب ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح
 جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو معلوم من اطلاقهم والذي جراه على ذلك امران
 تشهد به عبارته احدهما دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب من قولهم مقدمة في علوم
 وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت الامومة العلم لزم كون الشيء ظرفا لنفسه فان هذه الـ
 عين مقدمة العلم واد احوال مقدمة العلم ظرفا لمقدمة الكتاب يندفع الاشكال وثانها
 انه يستغنى بذلك عن بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكره المحقق وهذه المقدمة من شأن
 الفصاحة والبلاغة وما يتصل به مع ان السكاكي اورد في اخر على المعاني والبيان واذا
 حمل هذه المقدمة على مقدمة الكتاب بالمعنى الذي فترها الشارح به ثم حجة الى ما ان التوقف
 وظهر صحة التقديم والتأخير والاعمال ان الشارح ذكر في شرحه للرسالة الشخصية ان مقدمة
 الكتاب ما ذكر فيه قبل الشروع في المظلة صد لا ريبا عليها به وهي ههنا امور بله الاول ان الحيا
 ثم قال واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم
 ففيه نظر لا مكان الشروع بدون هذه الامور الله وما ذكره من البصيرة فليس معنى
 محصل يقتضي الاقتضار على ما ذكره هذا كلامه ويظهر لك منه ان ما جعله في هذا الكتاب مقدمة
 العلم من الجد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب بالنسبة الذي ذكره
 ههنا ونفي توقف الشروع في العلم على هذه الامور لا يثبت عنده الامومة الكتاب فقط
 وتحتاج في توجيه قولهم المقدمة في حد العلم وغايته وموضوعه الى تكليف لان هذه الامور

حالة
اي

مقدمة

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 انما هو الاستغفار على ما هو عليه
 في كل وقت وفي كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال
 ولا يتركه الانسان في كل حال

تدبر في هذه المقدمة لان هذه المقدمة هي التي توضح لنا ما هي العلوم الحقيقية وما هي العلوم الظاهرية
فالعلوم الحقيقية هي التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل ولا تتغير ولا تتبدل

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما احتاج اليه من اثبت مقدمة العلم فقط على ما بينه وان سئلت
زيادة توضيح الحال فاستمع ما يتلى عليك من المقالات فقول ان اسما العلوم المذكورة كالعلم
والعرف والمعاد وغيرها قد يطلق على معلومات مخصوصة وقد يطلق على ادراكها كما
يقول عنه مواضع اسمي لانها تم ان كل علم منها بالمعنى الاول عبارة عن معنى مخصوص
تصدقية وتصورية والشرع وتحميل تلك المعاني وادراكها على بصيرة يتوقف كما هو المشهور
على ادراك معنى اخر تصوري وتصدقية فادراكه ان يعبر بالالفاظ عن المعاني الاول
والاساس تعليمي وتفهيمي وجب بغير الالفاظ الدالة على المعاني الاساسية الموقوف عليها
على الالفاظ الدالة على المعاني الاول المعصودة ليعلم الموقوف عليها اولاً وينتزع
في ادراك المقاصد ثانياً وكذا ادراك الدلالة عليها بالنقوش الدالة على المعاني بتوسط
العبارات اعني الكتابة كان تقدم ما يراه الموقوف عليها واجبا اذا تقدم هذا فقول
الكتاب المؤلف كالمقاصد مثلاً وما يذكر فيه من المقدمة والاقسام اما ان يكون عبارة عن الالفاظ
الحقيقية الدالة على تلك المعاني المحصورة وهذا هو الظاهر واما عن النقوش الدالة عليها بتوسط
تلك الالفاظ واما عن المعاني المحصورة من حيث انها مدلوله لتلك العبارات والنقوش واما
عن التركيب من الالفاظ او اثنين منها فان كان عبارة عن الالفاظ والنقوش او التركيب من الالفاظ
اشكال في قول السكاكي القم الثالث من الكتاب على المعاني والبيان اذ معناه ان هذه
الالفاظ والنقوش او التركيب من الالفاظ هي ما يملك المعلومات المحصورة ولا في قولهم المقدمة
في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه لان معناه على قياس ما ذكره كون العبارات في بيان
المعاني المذكورة وهكذا قولهم الكتاب العلاني في علم كذا او ابوابه وخصوله في كذا وكذا الكتاب مقدم
مقدمة الكتاب التي هي جزء منه عبارة عن الالفاظ الحقيقية واما استحقاق تلك الالفاظ لاسما اذا اريد
القدم والتمية بالمقدمة من حيث انها بيان ما هو في مقدمة العلم واطلاق المقدمة عدم ورود
على هذه الالفاظ الى اصطلاح وان كان عبارة عن المعاني من حيث مدلولها لتلك الالفاظ
او النقوش فتدبر في قولهم مقدمة في كذا ان ما معلوم المقدمة ما يتوقف عليه الشرع الاشكال
في العلم بالبصيرة وهذا معلوم كل فيما يذكر من الامور البلية او الاربعه او ا
فيها ما يباحث الالفاظ وكأنه يدل هذا الكلي في هذا الخبر وكذا مفهوم العلم بال
كل محصور على المعاني والبيان وكذا الحال في نظائرهما ولا حقا في كونهم بكتفا وقد بوجه

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

ايضا

حتم

ايضا بان مقدمة العلم هي صورة برسمه والصدق بموضوعه وغايته من انما موضوع وغاية
له وليس المذكور في المقدمة هذه الادراكات بل معاني يتوقف بها اليها فحالة في هذه
المعاني في تحصيل تلك الادراكات وكذا العلمان عبارة عن في الحقيقة عن الصدق لمسايلها
مستند الي ادلتها وليس المذكور في العلم بالصدق نفس الصدق لها بل ما به يحصل ذلك
الصدق فكأنه قبل هذه المعاني في تحصيل الصدق بتلك المسائل وقد بوجه نظيره قوله
العلم بالصدق من الكتاب في علم المعاني والبيان بان مجموع العلم بالصدق من هذه المعاني
لعدم احصاء مسائليها فيما ذكر في العلم بالصدق فكأنه قبل هذا الخبر وهذا الكلي وادراك
عبارة عما تتركب من المعاني وغيرها فاجاب هو الثاني فسقط الاول بالكلية وكذا
الخبر المحقق ما عدا المقدمة والمقصود من ذكر هذه الاقسام وان كان بعضها
بعيد عن الادراك ان يحيط علم الجواب الكلام وتنقبت فيما عسى ان تزيل فيه الاقدام
وقد بقي ههنا الحاش الاول ان المختار على ما اشترنا اليه هو ان الكتاب عبارة عن
الالفاظ والعبارات وهي مفروقة للمعاني وقد اشتهر فيما بينهم ان الالفاظ قوال المعاني
فيلزم ان يكون كل منها ظاهرا لا خفيا لانه لا يجوز تركه لان طريق الالفاظ
هو بيان المعاني بناء على ان الالفاظ مسوقة لذلك لسان الذي قد حصل بغيرها فكان
السان لفظ الالفاظ وطريق المعاني هو الالفاظ بناء على ان المعاني توخذ من الالفاظ
وتزيد بزيادة الالفاظ وتنقص بنقصانها فكان الالفاظ قوال المعاني
بقدرها التال اتم صدر واكتب الجيز ان يذكر حده وبيان غايته وموضوعه وغرضه
المقدمة فذهب بعضهم الى ان مقدمة ما يتوقف عليه الشرع فيه واخره لما رادوا
عدم توقف الشرع على هذه الامور بل على تصور العلم بوجه ما والصدق بان له
فائدة مطلوبة للشارع زادوا قيد البصيرة وحصر دائرة ما يتوقف عليه الشرع
على بصيرة في الامور البلية وبارادوا علمها رانقا والمقصود توجيه ما صدر في
الكتب به لا حصر المقدمة فيها بالبرهان فلا يرد عليهم ان البصيرة ليست امر مضبوط
يقضي الا حصرها على ما ذكره بل في حصرها لاربعة مشاركا ايها في افادة البصيرة
فلك ان تفهم اليها وتجعله منها فانهم لم يمنعوا من ذلك ولم يدعوا حصره اعقليا ثم ان
الارتباط الذي اعتبره الشارح في المقدمة ليس امر مضبوط يقضي الا حصرها على علم

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

العلم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text, written in a cursive style.

والله اعلم
بما ليس
بين يديكم
ولا بين
خلفكم
والله اعلم
بما ليس
بين يديكم
ولا بين
خلفكم

1106026
(1106026)

لحم

طرق مستطوية أو تقديرية عما إذا ساهم مصر في الإنجاز

في السنة القوم ودعوى الادة عا وقد المبالغة مما لا يلتفت اليه في القريقات واما ثانيا
ولان كون العصاحة وجودها والخلوص عدما لا يستلزم ان لا يكون للخلوص محولا
لحوار صدق العدميات على الوجودات كما في قوله البياض لا سواد عيا ان كون البياض
صفة وجودية ممنوع بل كونها عندهم عبارة عن الخلوص المذكور اسب بالمعنى اللغوي
حيث تعال فتح القس اذا اخذ غوته وذهب بباوه وقبح الاعشى ادا اطلق
لسانه وخلصت لغته عن الكنة فان قلت اما حصل العصاحة وجودا والخلوص
عدما لا رثا لها على ما ذكره من ان العصاحة عندهم تقال على كون اللفظ حاريا
على العواين الخ ولا شك انه مفهوم وجودي وان الخلوص خارج غير محمول
عليه قلت ربما يمنع كون العصاحة حقيقة عندهم في الجوان على قواين
كلامهم وكثرة الاستعمال على السنتهم فابن السكاكي جعل ذلك من علامات
الفصاحة الراححة ابي اللفظ وقال المصنف علامة كون الكلمة فصحة ان يكون
استعمال العرب الموثوق بعربيتهم كثيرا او اكثر من استعمالهم ما معناه
قوله والعصاحة الكاينة الخ **أول** اشارة الى ان الطرف اعني في المفرد
صفة للعصاحة وقد رعا منه اسما معروفا لذلك وان كان المشهور بغيره فعلا وانما
منكر او قد رصا في ذلك لرعاية جانب المعنى اولا فحوز ان يكون طرفا لغويا محمولا
للفصاحة لكونها معنى المصدر كما لا يخفى ولا يحسن جعله حالا بناء على حواز انصاها
من المبتدأ او على تأويل كون المصنوع تفسير فصاحة المفرد الى العصاحة حال كونها
في المفرد وان كان الحال واجدا او في غير هذا اتصاله من التراكيب وراع فيها حوز الالم
وان احوضك الى زيادة تقرير في الالفاظ ود كر بعض الادباء ان نحو القصة والبناء والحد
والخبر تحوز اعمالها في الطرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدر في لقوله تعال وهذا انك
نبا الخيم اذ تسوق الى الحراب وهل اناك حدث ضيف ابرهم اذ دخلوا عليه والسر
في حواز الاعمال تضمن معانيها الجصول والكون وتعل هذا يمكن ان جعل قوله في المفرد
طرفا لغويا للفصاحة وان لم يرد معانيها المصدرية وان يتكلف للتشريع انه اشار الى هذا
الوجه وان قوله الكاينة ابراز للمعنى الذي تضمنته الفصاحة واحاز اعمالها بسببه لا
تقدر على عامل الطرف مخالفا للمشهور **قوله** والصحيح انه اراد بطلب الفرق **أول**

حۃ
وافصوم
عندہ

٢
(ان كان عدد الموصول
مع بعض المصطلح مختلفا فيه
بين النجاة
ليست من
احد من
في هذا التقيد
بالكثرة

فیل

الحاكم الصغير وهو ان يرسل الزوال الى السلطان الصغير ليرفع
عليه التوجه الا ان يرسله من صدر الملك وما ذكره صاحب
الحاكم فان من شئت الله والاعلم ان لا يكون علم السلي
خاصة بحسب كل سنة فصار رسالته في ذلك ان يتوجه
الى السلطان الصغير ليرفع عليه التوجه والاعلم ان لا يكون علم السلي
خاصة بحسب كل سنة فصار رسالته في ذلك ان يتوجه

من الفصل في الاضافه
التي هي

او كذا نظرنا الى خصوصياتها كقولنا النقيضان لا يمتنعان ولا يرتفعان والصدقان
 يمتنعان وان الاول جيب صدقه وسحق كذبه في الواقع وعند العقل ايضا اذا لاحظ
 مفهومه المحصور والثاني بالعكس لكنهما اذا احتردا عن خصوصياتهما ولو حظما
 مفهومهما اعني بوث شي الشئ او سلمه عنه احتملا الصدق والكذب على السوية لا
 قادرا قبل ان المركبات العديدة محتملة كالمركبات الخبرية كان معناه على قياس
 الخبر ان النسبة العديدة من حيث ماهيتها محصورة عن العوارض والخصوصيات
 فتميل الصدق والكذب وتطاهران كون تلك النسبة معلومة للمخاطب مما لا مدخل له
 في نفي ذلك الاحتمال فان الاخبار البديهية معلومة لكل احد مع كونها محتملة لهما
 وكذلك كون معلومة تلك النسبة مستفادة من نفس اللفظ بخلاف النسب الخبرية
 فان معلوماتها انما استفاد من خارج اللفظ لا من نفعها فيما يخص صدقه لان الاحكام
 الثابتة للماهيات من حيث ذاتها لا تختلف بتبدل احوالها واخلاق صيغها عوارضها
 فظهر مما ذكرنا ان قولنا فطاهران النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا كتميل
 الصدق والكذب مما لا ينبغي عن الحق شيئا لانه ان اراد به ان النسبة المعلومة
 من حيث هي معلومة لا كتميل الصدق والكذب عند العالم كما تمسك لكن المدعى ان
 تلك النسبة من حيث ذاتها وما هيته محتملة لهما فابن احدهما عن الآخر و اراد
 ان النسبة المعلومة للمخاطب لا كتميل الصدق والكذب اصلا فهو فاسد لما مر
 بل الحق ان يقال ان النسبة الذهنية في المركبات الخبرية تشع من حيث هي في الواقع
 نسب اخرى خارجة عنها فذلك احتمل عنهما عند العقل مطابقتها ولا فطابقتها فتمت
 واما النسب في المركبات النقيضية فلا اشعار لهما من حيث هي بوقوع نسبة اخرى تطا
 اولان تطا بها بل انما اشعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية ببيان النسبة
 ذلك انك اذا قلت زيد فاضل فقد اعبرت بينهما نسبة ذهنية عارضة تشع بذاها الخارجية
 بوقوع نسبة اخرى خارجة عنها وهي ان الفضل ثابت له في نفس الامر لكن تلك مستفاد
 النسبة النقيضية لا تستلزم هذه الخارجية استلزاما عقليا فان كانت النسبة
 الخارجية المشعرة واقعة كانت الاولى صادقة والاوكاذبة واذا لاحظ العقل
 تلك النسبة الذهنية من حيث هي حوز معهما كلا الامر على التسوية هو معنى الاحتمال

هذا هو الوجه في ان النسبة الذهنية في المركبات الخبرية تشع من حيث هي في الواقع

هذا هو الوجه في ان النسبة الذهنية في المركبات النقيضية لا تشع من حيث هي في الواقع

اي الصدق والكذب

واما

واما اذا قلت ما زيد الفاضل فقد اعبرت بينهما نسبة ذهنية عارضة تشع بذاها الخارجية
 هي بان الفضل ثابت له في الواقع بل من حيث ان فيها اشارة الى معنى قولك زيد فاضل
 اذا اقبلت الى الفهم ان لا يوصف شي الا بما هو ثابت له فالنسب الخبرية تشع
 من حيث هي بما توصف باعتبارها بالمطابقة واللامطابقة اي الصدق والكذب فتمت
 هي محتملة لهما واما العديدة فانها تشع الى نسب خبرية والاشياء تستلزم نسبيا
 خبرية فمما يذكرا اعتبار كتمان الصدق والكذب واما حسب مفهوميهما فلا
 قطع ان الحق ما هو المشهور من كون الاحتمال من حواصر الخبر **قوله** واما الكذب
 وليس مدلول **قوله** حاصل ما ذكره ان قولنا زيد فاضل مثلا يدل على ثبوت القيام بزيد
 في الامر فاذا قلت زيد فاضل وكان قيامه واقعا فقد حقق معه مدلوله ولن لم يكن
 فقد خلقه عنه المدلول وذلك حازر لانه دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست
 بعلاقة عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا تسحق التخلو كما في
 دلالة الاثر على المؤثر **قوله** ويمكن ان يقال ان لازم قاعدة الخبر الحكم **قوله** لا يقال
 لعل المتكلم مديان بالجملة الخبرية عارضا عن غفلة من غفلة الى معناه وشعوره فلا
 تحقق في صورة الحكم في ذهنه لا ناقول الكلام فيمن هو بصدور الاخبار والاعلام
 لا من يلفظ بالجملة الخبرية كما مر ويشير اليه بقوله وهذا ضروري في كل عاقل صدق
 الاخبار وههنا بحث اخر وهو انه فسر قاعدة الخبر ولا يراها ولا تأملها وكون الخبر
 عالميا به موافقا لما في المفتاح وذكر ان معنى لزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالميا به
 من عكس فاللزوم بينهما انما هو بحسب استفادة المخاطب ايها وعلمه لهما من الخبر
 لا باعتبار تحقيقهما في انفسهما ثم نقل عن العلامة والمص انهما حولا الفائدة ولازمهما
 على المخاطب بالحكم وعلمه بكون المتكلم عالميا به وعلى هذا معنى لزوم ظاهره وهو انه
 كلما تحقق العلم الاول من الخبر نفسه كتحقق العلم الثاني منه كما قرره المص بقوله اني
 الخ ثم قال ههنا يمكن ان يقال ان لازم قاعدة الخبر هو كون الخبر عالميا بالحكم فقد
 جعل اللازم عبارة عن المعلوم فاما ان جعل الفائدة اشارة عن المعلوم لآخر اعني الحكم
 ليعتبرا سببا في خروج تفسيرهما ولزومهما الى ما ذكره اولاد قد سلم ههنا بقوله اول
 يعلم انه لازم منهما بذلك المعنى لانه اذا لم يعلم السامع من الخبر ان الخبر عالم بالحكم

سواء كان الخبر صادقا او كاذبا

اي باعتبار العلم

مطلب 2 بعد الخبر

اقول ان من هذا الكلام انما هو ان النسبة الذهنية في المركبات الخبرية تشع من حيث هي في الواقع

هذا هو الوجه في ان النسبة الذهنية في المركبات النقيضية لا تشع من حيث هي في الواقع

اي باعتبار العلم

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
 ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم
 والحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
 ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم

وقد علم منه الحكم لم يصدق قولنا كلها افاد الحكم افاد انه عالم به فثبت به معهود السائل من متبع القول
 واما ان جعل عبارة عن العلم كما يقتضيه سياق الكلام ويكون معنى القول ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم
 علم المخاطب بالحكم من الخبر نفسه فحق كون الخبر عالما به من غير عكس فقه بعد لقوات الشا من
 بين القابضة ولازمها وكانه اورد عبارة الامكان لذلك ولما صرح به من كونه منافية لتفسير الثاني
 المص في اللازم وان كان موافقا له في القابضة وله منافاة ايضا مع تفسير المفتاح لكن
 في القابضة دون اللازم وقد اتفق كما تقر ان للقابضة ولازمها تفاسير ثلاثة الاول
 تفسيرها بالمعلومين والثاني تفسيرها بالعلمين والثالث تفسير القابضة بالعلم وتفسير
 اللازم بالمعلوم واما عكس هذه الاصلحة له اصلا لان تحقق الحكم في نفسه لا يستلزم
 الخبر فضلا عن ان يستلزم علم المخاطب من الخبر نفسه كونه ملكا عالما به ويمكن ان
 يتكلم في محله اعتبارا للزوم من العلم بالقابضة ونفس لا زعمها لكنه تعسف جدا **اول**
 ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الحازم الثابت المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في
 ذهنه **اول** لا حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له حازما او غير حازم لو لم
 يكن معتقدا له اصلا ليقينا وجميع ما ذكره من احوال الحكم وقه نظر لان حصول الحكم
 هذا الوجه لا يقتضيه عن ولا يسمى علم ولا يقبل ان الحكم المخاطب قطعا بل الحق
 ان العلم اراد به هنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما مستفظة لغة وادنا افاد الحكم
 الحكم او استفادته المخاطب او علمه لم يزد حصول صورة الحكم في ذهن المخاطب كاعتقاده
 بالحكم فظاهر ان ذلك لا يحصل له من الخبر نفسه لا اذا اعتقد ان الحكم معتقد للحكم ومصدق
 وذلك معنى كونه عالما به فظهر انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به **ول** وقد ينزل العالم اعتقاد
 هذا محله يتناول ثلاثة اشياء الاول تنزله العالم منزلة اعتقاد
 خالي الذهن فقلق اليه الجملة محذرة عن التاكيد والثاني تنزله منزلة السائل فيلحق اليه الخبر بل
 لا يبعد موثقا تاكيدا اما استحضارا والثالث تنزله منزلة المتكبر فتؤكد تاكيدا على حكاية انكاره
 والظ ان المراد هو الاول كما صرح به في المفتاح وسياتي الثالث في تنزله غير المتكبر منزلة
 المتكبر واما الثاني فيعلم بالمقايضة الى الخالي كما سنذكر **ول** فليعلم اليه الخبر وان كان
 عالما بالقابضة **اول** كانه خسر القابضة بالكلية لا كونه العدة الكبرى من الجملة الجوية نعم لا يحصل
 والا فعد بلى الخبر الى من يعلم لازم القابضة او المخرع موحى علمه كما اذا ظهر منه محال مع اعتقاد
 معتقده وكلما حصل المذموم حصل اللازم فكما حصل اعتقاد المخاطب به حصل
 اعتقاده بان لا يكون الحكم على قوه اعتقاده ولا خلف لان المراد
 مطلق الاعتقاد

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
 ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم
 والحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
 ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم

هذا
 ولو

احقا الحكم عن المطلق فان موجب ذلك العلم ترك الاختلاف ومخاطبه **ول** وما ريت اذ رمت
اول اي ما ريت حقيقة اذ رمت صورة لان اثر ذلك الرمي كانه خارا عن طوق البشر
 وقيل ما ريت تاثيرا اذ رمت كسبا وليس بشي الخواص في جميع الاعمال عند من يقول بالكمية
 وعدم محته عند من ينكره **ول** فان كان خالي الذهن **اول** المراد الخالي من كل مبدء
 عن التصديق بالنسبة الحكيمة فيما ليس لطيف الجملة الجوية وعن تصور تلك النسبة والمبدء
 من تصور تلك النسبة الحكيمة ولم يصدق بشي وقوعها او لا وقوعها وبالمذكور صدق ما
 ينافي مضمون الجملة الملقاة اليه واما انما انحصر المخاطب هذه المسئلة لانه اما ان يكون خاليا عن التصديق
 بالنسبة وعن تصورهما معا فهو المسمى بخالي الذهن واما ان يكون خاليا عن التصديق به دون
 تصورهما فهو المبدء والسائل والظ ان عكسه محال واما ان لا يكون خاليا عن شي منهما
 وح اما ان يكون مصدقا بما ينافي مضمون ما يلقى اليه فهو المتكبر او مصدقا بمضمونه وهو العالم
 ثم ان كان العالم بالحكم لا يلقى اليه الجملة الجوية الا اذا احرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
 منزلة الخامل واخصر حال المخاطب ما احرى على معنى الظن والخلو والتزود والانكار
 واعتبار هذه الاحوال في المخاطب وادراك الكلام على اوجه المذكورة بالقياس الى قابضة
 الخبر اعني الحكم فلو واما ما يقيس الى لا زعمها فيمكن اعتبار الخلو وتزود الجملة عن المتكبر
 فكما ان المخاطب اذا كان خاليا عن قوامه يرد عا له رد قايه محذرة عن التاكيد كذلك
 اذا كان خاليا عن العلم عن علمك بقيامه تقول له رد قايه بل لا تاكيد واما اعتبار التزود
 والانكار على الوجه المذكور فلا يحرى في اللازم لاحتمال ذلك الى ان تؤكد ثبوت العلم بذلك
 فنقول اني عالم واتي لعالم بقيامه يرد ليصير علمك به قابضة هذه الجملة الجوية لا في
 الجملة الملقاة بل في قولك ان رد قايه او انه لقايه كان التاكيد على الظاهر احتياجا لثبوت
 قيامه لا الى ثبوت علمك به على انه اذا اربيعا المتكبر حصول صورة الحكم في ذهنه فعد
 القابضة الخبر الى المخاطب لم يتصور منه بقا تزداد او انكار في ذلك واما قولنا بحسب الظن
 لما سياتي من انه قد يؤكد الخبر بتأني ان المخاطب يتكبر كون المتكبر عالما به معتقدا انه تقول
 انك تعلم فان تاكيد يرد على انه صادر عن صدق رغبة وفور اعتقاد ثم الظاهر ان اذا
 اعتبر تخلو ذهن المخاطب عن علمك بقيامه يرد مثلا او تزداد به او انكاره له صدر
 ثبوت علمك به مقصودا اصليا وصار ثبوت القيام له من تعلقات ذلك المقصود في

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
 ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم
 والحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
 ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم

هذا
 ولو

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
 ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم
 والحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسئلة
 ان العلم بالعلم لا يثبت الا بالعلم بالعلم

44

بغیوتہ

[illegible]

كسوف
 باعتبار
 شمس
 فرد
 طالع
 النجوم
 من بقول
 من الحكيم
 وهو الحكيم
 بعد ان
 من واما
 كسوف
 شمس فلا
 راي كان
 شمس يوم
 طالع
 من هوى
 لسان
 غير اتفاقا
 من غير
 دة وشمس
 مناه

غير عكس فلهذا
منتهى المكان من
الكاتب الكامل
الحمد لله رب العالمين
المطابق ٢

يطابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق شيئاً منهما فظهر ان قوله ولكن بغير خارجا عنه ما
لا يطابق الاعتقاد سوا مطابق الواقع ام لا ففيه تغليب لان ما لا يطابق الاعتقاد
ولا الواقع كان خارجا عن الحد بقوله ماهوله ولم يدخل فيه بزيادة قوله عند المتكلم
فكان باقيا خارجا وجه خلاف مطابق الواقع دون الاعتقاد فانه كان داحلا فيه
وقد خرج عنه هذه الزيادة فنسبة بقاء المخرج اليه تغليب فان قلت زائدة القيود
على ماهو في حيز النفس لوجبهما وتناولا لما كان خارجا دون القيد لان بغير الاضطرار
انهم من بغير الاضطرار واما القيود في الاثبات فهي ان تكون مخصوصة فكيف تنصور ان
يكون كل واحد من قوله عند المتكلم وفي الظهور لان يدخل في الحد ما كان خارجا عنه
بدونه قلت ليس بشئ منهما تقييد اى الحقيقة بل هو مغرور للعبارة السابقة على معا
المتبادر منها الى معنى اخر اعلم منه فان قوله ماهوله كما مر يتبادر منه ماهوله في
الواقع ولا يتناوله ما مطابق الاعتقاد فقط فاذا فهم اليه قوله عند المتكلم يتبادر
من مجموعها معنى اخر هو ماهوله في اعتقاده سوا مطابق الواقع ام لا فاندرج في هذا
المعنى مطابق الاعتقاد فقط وخرج عنه بعض ما دخل في الاول وهو مطابق الواقع
فقط مما ليس المعنى عموم من وجه ثم اذ ارد قوله في الظن يتبادر من مجموع المراكمة منه
ومما تقدمه معنى ثالث يتناوله مالم يندرج في شئ من المعنيين السابقين وهو ملا
يطابق شيئاً من الواقع والاعتقاد ويتناوله ما اخرجه المعنى الثاني اعني مطابق
الواقع فقط واندرج في هذا المعنى جميع الاقسام الاربعة واعلم ان القول يكون
القيود في الاثبات مخصوصة انما يصر اذا كان القيد اخص مما يقيد به كما هو الظاهر
القيود في سائر الحدود وما اذا كان القيد اعم او مساوياً كان القيد مساوياً للطلق
في الصدق قطعاً الا ان التخصيص بحسب المفهوم لازم للتقييد مطلقاً **قوله** وهو ايضا
متعلق بالطرف المذكور في الطرف اعني قوله له مقيد بالعموم الاول اعني عند المتكلم
عامل في الثاني ويحرره ان الثبوت الذي هو متعلق بالطرف تحمّل ان يكون عند المتكلم
وان لا يكون عنده فقيده والثبوت عند المتكلم تحمّل ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه
فقيده **قوله** في لان الثاني فان الخطاب لم يعلّم ان المتكلم عالم بانه لم يخبرهم من ظاهراً
انه اسناد الى ماهوله عنده بتأخير اسهلوا ونسيان **قوله** تامل وهو ان السهل والنسيان

لا تتركها اذا قلت
 رند بسم كتاب
 كامل فان كاسل بنيد
 زيد على ما هو في قند
 الفقه و هو كات و كات
 نقبها و نسا و اليا
 خارج قبله فان كات
 انقص و ليس كات كات
 اعلم ان كات ان ليس كات
 فند ليس كات
 كات و ليس كات
 كات و ليس كات
 كات و ليس كات
 ولا سكران الا اعلم
 شتا و ما كات
 يا القليلي

والخلاصة بذكرها مسامحة

[illegible]

ایضاً

تفكيك النظام السياسي
سريع مفتاح المسبب

عن السلوك الكفر المظروب في العبارة

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب

التي تجري وتلبسه بقاعله والاكتفاء بطلان العكس بالفاعل الحقيقي نفس حوز ذلك فكيف
يكفي به قلت ترك في التعريف اعني اذ اعلم ما سبق فيه بعد ان اصابا فكيف يركبه **قوله**
ولما قل ان يقول ان مفهوم قولنا عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعلم لما كان اعتراض الشارح
المعنى السكاكي في بطلان عكس التعريف مبتدأ اعني قولنا ما عند العقل معناه ما يقتضيه ويراد
وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان العقل لا يعنى ولا يترقى ما هو بخلاف نفس الامر وحده
الشارح بان مفهوم ما عند العقل على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت وهذا اعلم بما في نفس
الامر لا مكان اذ رآل الكواذب فيكون الكاذب حاصلًا ثابتًا عند العقل فما عند العقل
يتناول ما في نفس الامر وما هو خلافه ولا يجوز ان يوادى في التعريف ما في نفس الامر وحده
فان دفع قوله ولا نعلم بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلق ما عند العقل خلق
ما في نفس الامر وهو كسائر الخليفة الكعبة خلق ما في الامر ورد على هذا الجواب انه
مناف لکلام السكاكي قطعًا لان ما عند العقل بهذا المعنى يتناول الامور الكاذبة
كما صرح به المحققون الدهري انبت الربع البقل يكون مندرجًا فيما عند العقل لانه
حصل عنده وثبت وان كان كاذبًا يخرج عن تعريف الحارز بقوله خلق ما عند العقل فلا
يطلب به طرده كما رجمه حيث قال انما قلت خلق ما عند المتكلم دون عند العقل
للافتتاح طرده مثل قول الدهري انبت الربع البقل والنظر من عبارة الافتتاح ان المراد
بما عند العقل ما لا يتبع عنده وخلافه ما يتبع عنده لانه قال ان ليس في العقل امتناع
ان يكسوا الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهرم الامير وحده الخلد وعلى هذا
يطلب السؤال عليه في بطلان العكس ووجه ايضا ما دل عليه صريح كلامه من ان قولنا خلق
ما عند العقل يتناول قول الدهري انبت الربع البقل لان انبات الربع البقل
منع عند العقل لا يقال لو امتنع عنده لما اعتقده الدهري العاقل لانا نقول ما يتبع
عنده فسمان احدهما ما يتبع عنده بلاهة ولا يتصوره من عاقل ان يعتقد شيئا ثاني
ما يتبع عنده بالنظر الصحيح ويجوز ان يغلط فيه وانبات الربع من هذا القبيل ولعل
السكاكي اشار الى هذا المعنى حيث قال لانه لا يسمى كلمة من ذلك حارز اول كان
خلق العقل في نفس الامر اي وان كان حارزًا لما في نفس الامر للعقل متمسكًا عنده وان
لم يدرك العقل ببدنه مخالفة اياه بقوله في نفس الامر طرق للمخالفه وكان المعنى

نوقم

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب

نوقم نقسم لما عند العقل بناء على ان قوله خلق العقل معناه خلق ما عند العقل كما
يقضيه سياق كلامه فاعترض عليه في بطلان العكس هذا اما الجواب عن السؤال
بطلان الطرد بما اوضح في الشرح فاما يتم بما فسرنا به ما عند العقل لانه لا يترتب ما حصل
عنده وثبت كما بقوله خلق ما عند العقل محرزًا لقول الحارز كما مر ولا يخفى ان يقول
انما قلت خلق ما عند المتكلم دون ما عند العقل ليخرج حقوق الحارز فاما **قوله**
وبالحيلة ان يرد اد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثاله ما ذكره ان اراد عند
المتكلم في الظاهر اقصر على هذين المقننين ولم يذكر ما هو له عند المتكلم في الحقيقة لان ما هو له
اد اطلق ببقائه ما هو له في نفس الامر واد الوحد ههنا ان تعريف الحارز المذكور في هذا
تعريف الحقيقة ناسب ان يرد به ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يصرح به هناك واما ما
هو له عند المتكلم في الحقيقة فليس يتبادر عند الاطلاق ولا قرينة ايها يقتضيه فلم يذكره
في تزديده واثارها بعد ان يوارى يخرج عن تعريف الحارز حقوق الموحد انبت الله البقل
عند اخفا جاله عن الدهري **قوله** اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر
ورد عليه ان قولنا ما هو له اذ اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشارنا اليه لانه
هو اعلم منه ويقتضون الاقسام المذكورة وانما يقتضيه اليها ولا يخفى ان يرد في التعريف وقد
سبق حقيقة **قوله** واصنامه اي الحارز العقل اربعة هذه الاقسام الاربعة حارة
في الحقيقة وامثلها ما ذكره في الحارز بعينه لكن اذ اصدرت عن الدهري بناء على اعتقاده
قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وذلك لان الكلام المشتمل على اسناد
جملة الى المبتدأ يوم عنده من حيث هو مشتمل على ذلك الاسناد بالحارز والحقيقة العقلية
وفي كون تلك الجملة من حيث هي جملة حارز الغويا او حقيقة لغوية عنده اشكال لانه صرح
في تعريفها بالكلمة ولم يصرح بان الحارز لغوي فسمان مفرد ومركب لكنه مثل في الاستفارة
الن هي حارز لغوي بما هو مركب نحو قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخي فان تعريفه
من اخصار الحارز والحقيقة اللغوية في المفردات لم يخص الحارز والحقيقة العقلية
في تلك الاقسام الاربعة وان نظر الى مقتضى مثله كان الاخصار فيها ظاهرا على مذهبه
ايضا فان قلت اذ كان بعض حارز الجملة حقيقة لغوية وبعضها حارز الغويا فالجميع من
حيث هو مجموع لا يوصف بشي منها فلا يصح الاخصار على مذهبه اصلا قلت بل يوصف

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب ولا يدرك بالحواس ولا يتصور بالخيال ولا يفهم بالقلوب

المتكلم

بله

لحام

ما لحاز اللغوي لأن المعنى الحقيقي للمعجم هو مجموع المعاني الحقيقية مفردة والمعنى
المركب من بعضها ومن خارج مغاير للمعنى الحقيقي **قوله** كما سخر الله قيام المسند المذكور
عقلاً أي من جهة العقل أو عادة أي من جهة العادة فيه استعار بان انتصاب عقلاً
وعادة على التمييز وليس هناك مفرد لغيرهما فان انقسام الاستحالة إلى العقلية
والعادة توجب ابهاماً في صحتها لا في ذاتها ولأن نسبة تخليج الله فاق الاستحالة
لازمة والمستحيل هو القيام لا العقل وإن جعلت متعددة على معنى الحكم باستحالة
الشيء وعده محالاً كما في قوله فما يستحله العقل كانت مصدر مضافاً إلى مفعولها
فلا يصح أن يحل فاعله التمييز تلك النسبة الإضافية لأن التمييز عن النسبة إلى المفعول
مفعول كما أن التمييز عن النسبة إلى الفاعل فاعل وكيف لا وتلك النسبة في الحقيقة
الخاص إلى المميز وإنما صرفت في الظاهر إلى غيره قصد إلى طريقة الحال والتفصيل
الصحيح أن انتصابها على المصدرية أي استحالة عقلية أو عادة أو على الطريقة المقررة
أي في العقل أو العادة وإن تفسره لهما ما كان لهما معنى دون توجيه الأعراب لظهوره
قوله أي جرت في الله بسبب هو أن هذه الحالة وهو أن يصر في المثل لهما في محسوسات
عبارة عما أن الواو في قوله ولي متوسطة بين ما هو في المعنى لصاد اعني ضمير المتكلم وبين
ضميره اعني ضمير تأكيد الصوق بينهما كالواو المتوسطة بين الموصوف والصفة لذلك على
ما جوزه صاحب الكشاف ومن نظائر ما نحن فيه قول الشاعر وكنت وما بينهنني الوعد
إذا حمل كان على الناقصة وقيل الواو لعطف أحد الطرفين على الآخر أي صيرني هو أن يصر
المثل لجيني وي الآ آة قدّم المعطوف كما في قوله عليك ورحمة الله والسلام وقيل للحال
والخبر محذوف أي صيرني هالكاً والحال أنه يصر بي المثل لهما في فان حوز دخول
الواو على المضارع المثبت فذلك والآخر مبتدأ أي وأنا يضر **قوله** وقال الإمام
الرازي فيه نظراً لأن الفعل لا بد من أن يكون له فاعل في الحقيقة قال في مختصر هذا الشرح
نعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق وإن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى وإن الشيخ
لم يعرف حقيقتها لغيرها فنبهه الله وعلني أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ ونقل عنه
في توجيه ظنه حقاً أنه لا نزاع في أن الفعل لا بد له فاعل لكننا نعلم قطعاً أن الموصوف والموصوف
هذه الصور أفعال لازمة كالقدوم والزادة والصيرورة والسرور لا أفعال تقدم على الأقدام

لا متعدي

والمسرة ومحوها لكن يبقى تحت وهو أن لفظ أقدم لا يكون حقيقة لعدم تحقق معناه
وقد استعمل استعمالاً صحيحاً فيلزم أن يكون محاراً فلا يكون محاراً إلى السناد وانت هذا
المنقول لا يدل على محبة ما ذكره الشيخ ولا يفيد ظناً بمحبة أصلاً بل هو في الحقيقة إيراد
اشكال على أصل الصور المذكورة من المحار العقل - وما أن لو حوب عدها محاراً لغيره
فيطلب بذلك مذهب الشيخ وغيره بما ولا اختصاص له بأحدهما ليفيد ظناً بمحبة الآخر وإن
يقينا في مذهبه واستمع لما نقول إذا قدمت بذكر محاطك لأجل حق لك عليه ثم قلت أقدمي
بل لك حق في ملكك فقد صدر عنك فحق هو القدوم لأجل دعي هو الحق لكنك بنيت من القدوم
باب الأفعال واسندته إلى الحق فإن أردت بالأقدام المحل على القدوم كان محاراً الفوتاً ولا
حقيقة وإن أردت معناه الحقيقي - وشبهت الحق بتقديم متوهم في هذه الصورة وكانت
المقصود من الكلام هو التشبيه بقرينة نسبة الأقدام إليه فهو استعارة بالكناية وإذا
نظرت إلى مناسبة الحق للمقدم على تقدير وجوده هناك في ملازمة الفعل وصلت المقصود
من الكلام هو الاستناد والتشبيه **قوله** له كان اسناد الأقدام إلى الحق محاراً عقلياً
وليس هناك فاعل حقيقي لو اسند إليه كان حقيقة فإن قلت القدوم ناشئ عن أقدم
وكان هناك مقدم محقق وأريد تشبيه الحق بذلك وإبرازه في صورته على طريقة الاستقارة
بالكناية أو أريد نقل الاستناد منه إلى الحق على طريقة المحار العقل - مباينة في ملازمة الفعل
كان غرضاً صحيحاً في أسلوب واضح وأما إذا كان الموصود هو القدوم دون الأقدام ولم يكن
هناك مقدم محقق فكيف يشبه به الحق وكيف يعمل الاستناد منه إليه وأي فائدة في ذلك قلت
كما أن الشيء يشبه بأمير محقق ويبرز في صورته لغرض من الأغراض المتعلقة بالتشبيه كذلك يشبه
بأمير موهوم ويبرز في صورته لذلك كما يشبه النصارى بآنياب القول وطبع الزقوم برؤس
الشياطين فلا اشكال في الاستعارة بالكناية وأما نقل الاستناد فالمقصود منه المباينة
للمقدم في ملازمة الفعل فإدراك القدوم وحده لداعي وإيراد المباينة في ملازمة يتوهم هناك
أقدام ومقدم وينقل اسناد الأقدام منه إلى الداعي فإن نقل الاستناد من الموهوم
كنقله من المحقق في تحصيل غرض المباينة في الملازمة فظهر أن لفظ أقدم مستعمل فيما
هو معناه حقيقة لغلاً لأن ذلك المعنى مفروض موهوم قد تعلق بفرضه غرض صحيح وفائدة
حيلة وليس له فاعل حقيقي لو اسند إليه كان حقيقة فإن قلت الفاعل الحقيقي للأقدام

بم

المقدم

الله

سناد

ادراك

المتموهم هو ذلك المتوهم فاذا اسند اليه كان حقيقة قطعا ولا معنى لاسناده الى الفاعل
 المتوهم بخلاف نقله منه الى الداعي فانه يساوي نقل اسناد الفعل المحقق من الفاعل المحقق
 في حصول الغرض المطابقا عرفيت فثبت اسناد محاركي ليس له حقيقة كما ادعاه الشيخ
 وبطل ما تكلفه السكاكي من ان الفاعل الحقيقي لا اقدام هو النفس الى او مقتضى نفسي
 وان فاعل السرور والتصور والرادة حقيقة هو الله تعالى **قوله** وعن الرابع بان التوقيف
 انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن حوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف
 لم يرد انه لما حوز الاطلاق لا توقيف من اطلاق الريح وطوره عليه تعالى ادليس الكلام
 في تراكيب السكاكي واطلاقه بل اراد انه لما حوز ذلك فالفاظا انه اعتقد في البلغا السليقة
 من اهل الاسلام والجاهلية انهم على التحويز حكم على تراكيبهم بتصرفات على حسب اعتقادهم
 فلا يصح الزامه التوقيف على السمع في جوابت اليه الريح البقل وح يندفع عنه ما اورده الشارح
 من انه لو حوز ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع
 اذ لان ان السكاكي يلزمه انه لو صح مذهبه لتوقف البلغا القائلون بالتوقيف في صحته
 على السمع فانه لم يعتقد ان في ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقيف ولا الزام لابق
 يثبت بطلان اعتقاده ذلك وان فيهم من يذهب اليه واما القائلون بالتوقيف من غيرهم فلا يمتد اد
 لهم فانه ثبت عليهم الاقدار اولئك ونما لم يفهموا كونه تصرفاتهم في كلامهم **قوله**
 وهو مقدم على الاثبات لتأخر وجود الحوادث عن عدمه المناسب بهذا الفن ان يقال الذكر
 لكونه اصلا لا يستدعي وجوب نكتة زائدة على كونه اصلا والحذف للحالفة الاصل بوجوب
 نكتة باعثة عليه معتد بها فالحذف اعرف واقول في اقتضا المعاني الزائدة على المعنى الا
 التي هي المقصودة في علم المعاني فتقدمه اول **قوله** ورواه ان عموم النسبة واردة
 التخصيص تفصيل لا تنها قرينة الحذف في وقية نكت لا كون النسبة غير عامة اي غير
 تنها في نفسها لا مور متعددة قرينة مخصوصة حاملها اختصاص المسند بشي معني فلو حذف
 المسند اليه فهم من اختصاص المسند به انه هو المقصود كما في قوله تعالى لما يشاء فقال لما يريد
 وكذلك كون النسبة عامة اي صالحة في نفسها مع عدم ارادة التخصيص قرينة مخصوصة دالة
 على ان المسند اليه جميع ما يصلح له النسبة كما في قولك خير من هذا الفاسق فكيف يكون اتفاقا
 هاتين القرينتين المخصوصتين تفصيلا لا تنها القرينة مطلقا مع ان لها اوارا اخرى كقدم

م

عضم

أحوال المسند اليه

صاحبه

الذكر

الذكر في السؤال وغيره وقيل لم يرد بكون الخبر عام النسبة ضلوة في نفسه لمنفرد كما فهم
 المص ومن تبعه بل اراد ضلوة في ذلك المقام الذي ذكر فيه لان يكون خبرا عن متفرد اما متفردا
 او عام البدر فلا يكون هناك قرينة تخصه له معني اصلا لا باعتبار نفسه ولا باعتبار خارج
 عنه فاد الرد تخصيصه بمعنى اي تخصيص اثباته به فلا بد من ذكره اذ لا قرينة بالقياس الى
 شي من الامور المعينة اما ان ارد عموم الجميع واثباته له فلا حاجة الى ذكره لان ضلوع الخبر له
 مع عدم التعرض لشي من الخصوصيات كما في فهم اسناده الى الجميع وعما هذا يكون عموم النسبة
 مع ارادة التخصيص بآثار لا تنها قرينة التخصيصات في مقام القصد الى معني ولا يجوز حذفه اصلا
 لا تنها قرينته **قوله** وهو ما وضع ليستعمل في شي بعينه اي المعتبر في المعرفة هو التوقيف
 عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المعنويات والمبهمات
 مشاهير وسائر المعارف فان لفظة ان لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم
 لم بعينه وليست موضوعة لواحد منها والالكات في غيره محار اول الكليل واحد منها والالكات
 مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم لوجوب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل
 لكل الافراد ويكون الغرض من وضعها استعمل في اشخاص معينة دونها فاما توقيفها عامة
 والحق ما افاده بعض القدماء من انها موضوعة لكل معين منها وحقا واحدا عاها فلا يلزم كونها
 محار في شي منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكاف انا وانت وهذا الجواب
 لا يحقاقق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعملها فيها
 اصلا وهذا مستبعد جدا او كبر ولو كانت كذلك لما اختلفت لغة في عدم استلزام المحار
 الحقيقة ولما احتاج من في الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة **قوله** وجمعه التوقيف
 جعل الذات مشاها **قوله** به اي خارج هذه العادة موصوفة في النسخ التي رايناها لكن قد خط عليها
 في بعضها وحذفها اولي من اثباتها اذ هي مبهمة لا يتوصل منها الى معرفة ما لا يدرك ان المراد
 بالذات والخارج ما اذ هو ما خذ من كلامهم في كونهم وفاضل اللغة الرضى للاستقراء اذ
 حيث قال في وصف النكرة بالجملة الخبرية لكنه ارجح حال بيانها على ما ذكره في باب المعرفة والنكرة
 ثم قال هناك والاصح في رسم المعرفة ان يقال هي ما اشير به الى خارج محققا شارة وضحة
 ثم مقصوده من كلامه بتوضيح واطناب كما هو دأبه وحاصله ان المعارف كلها مشتركة في اشياء
 على اشارة وتخصيص منها اسما الاشارة بكون الاشارة فيها حسيه ولما قلنا الى خارج لان كل ايم



الامم

لها فتوكل

موضوع للدلالة على ما سبق على الخطاب يكون ذلك الاسم والاعية ومن ثمة لا تخفى أن الخطاب
 بلسان المتكلم سبق معرفته لذلك التسمي في كل لفظ هو إشارة إلى ما ثبت في ذهن المتكلم
 أن ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل إلى الخارج لدخل في الخارج مع الاستمرار معارفها وتكرارها
 وإنما قلنا تحقق اختزالها عن الضمير العائدية إلى عالم تحقق بشي قبل ظهوره في عالم واقع
 وأما في كان أمكان حمار وكورته رجلاً ونعم رجلاً وبالمقابلة فثبت رجلاً وأخيه فإن هذه
 القمات تكرر أدل من سبق اصحاب الموضع إليه فلم يرد رجلاً كرم وأخيه أورد
 شاة يقولون محلتها لم تكن لأن الضمير معرفة لرجوعه إلى تكرر محققه بصفة وإنما قلنا إشارة
 وضيقة يخرج عن الحد التكرارات الحقيقية عند الخطاب فلو فلك حالي رجل تعرفه أو رجل
 هو فلك لأن رجلاً لم يوضع للإشارة إلى تحقيق وكذا خرج عن الحد فلو لقيت رجلاً إذا
 علمه المتكلم بعينه أليس فيه إشارة لا وصفا ولا استعمالاً **قوله** ويدخل في الحد للعلام
 حال اشتراكها إذ يشار بكل واحد منها إلى محصور من حسب الوضع ويدخل فيه أيضاً الضمير
 العائدية إلى تكرار مخصوصة قبل الحكم وكذلك المعرف بالآتم العهدة إذا كان المعهود
 تكرر مخصوصة لا يشار إليها إلى خارج محقق هذا ما تحقق من كلامه طوباه على غيره إذ
 لا حاجة بنا إلى تفحصه أو إبطاله وإنما المقصود التنبه على ما ذكرنا تلك العبارة وكيفية
 تصرف الشارع فيها وأنه طبع لالذات فلهذا على الاسم فلو بدل الذات بالاسم كان شبه
 بالماخذ وأقرب إلى الفهم وأنه أراد بالخارج ما يقابل الذهن **قوله** لا يرد أن أكرم إليه
 وأحسن محججه في صورة الخطاب ليفيد العموم سبب إصراره في صورة الخطاب بالمبالغة
 في تادئة المقصود كأنك أضرت كل واحد من يصلح أن خاطبه خاطبته بذلك تشهيراً
 لوجه وتوبيخاً للمعاملة **قوله** وهو موضع لشي مع جمع مستحقة خرج عن هذا التعريف
 للعلام الشخصية والخطاب بأنها موضوعة للماهية مع جمع المستحقات الذهنية لا يستلزم
 امتناع إطلاقها على الأفراد الخارجية بل بأن علميتها تقدره لفروا الأحكام والمقصود
 تعريف الإعلام الحقيقية **قوله** ابتدأ أي أول مرة وأختره به عن إحصائه ثانياً بالضمير
 الغائب للظان المعروف بلام العهد الخارجي كالضمير الغائب في الإحصاء ثانياً لشي **قوله**
 كل منها على تقدم الذكر تحقيقاً أو تقدراً أي يخرج هذا القيد كما استبرأ إليه فيما بعد في الأولى
 أن تختار بهذا القيد عنه أيضاً ولا يسند آخره إلى ما بعده كما فعله ومنهم من زعم أن

في قوله لا يرد أن أكرم إليه
 أراد بالخارج ما يقابل الذهن
 لا يرد أن أكرم إليه
 أراد بالخارج ما يقابل الذهن

سار
 كالمضمر

قوله

قوله ابتدأ اختزالها عن حروج العلم المشترك فانه لا يقتضي إحصاء المسند إليه بعينه
 في ذهن السامع بعد الاشتراك لكنه يقتضيه ابتدأ أي حسب وضعه فانه كل
 واحد من وضعه يقتضي إحصاء معناه بعينه وأما طسبها معاً ولا يلدولم يقتضي
 بقيد لا ابتدأ لخرج عنه الإعلام المشتركة **قوله** كذا لأن الإحصاء المذكور أعني
 من أن يكون بقونه أو لا والعلم المشترك يقتضي إحصاء معناه بعينه بتوسط فونية معينة
 آتاه أيضاً الإحصاء فقول المتكلم غاية لا يبرده المسند إليه علماً وأما زعمه يقتضي حوله
 فعلاً للعلم أي لإحصاء العلم المسند إليه في ذهن السامع ابتدأ ويذكره قوله باسم مختص به
قوله حيث لا يطلق على غيره أراد أنه محقق به حسب وضع واحد فلا يطلق على غيره
 حسب ذلك الوضع فيتناول الإعلام المشتركة **قوله** قلنا بعد التسليم أن ذكر القيد
 أشار أولاً إلى أن الاسم المحقق محصور العلم ليكون القيد الأخير معنياً على الأولين
 وهذا المنع إنما يحدث إذا خرج واحد القيد من الأولين اسم محقق غير علم لكن الخارج
 بالاول هو التكرار والثاني الضمير الغائب كما ذكره وليس شي منهما محقق فقد أخرج
 القيد الأخير جميع ما خرج القيدان ولا حاجة إليهما ولكن أن يتكلف له أن الجهر إذا
 المحصور في شخص كان اسمه محتضاه في الظ ولا حضور بعينه في الحقيقة فقد أخرج القيد
 الأول ما لا يخرج به الأخير **قوله** ثانياً بأن المقصود من القيد تحقيق مقام العلمية ولا
 تابع كما أن المقصود من قيود التعريفات شرح الماهيات والاختزال أن تابعة له
 فلا بأس أن يقع في قيود الضوابط والتعريفات ما يصح به الاختزال عن جميع المحترزات
 لكن المناسب أن يشار هذا القيد عما عداه وأن يخرج به ما لا يخرج بغيره كما
 في ما نحن بصدده **قوله** وبعد التنبه والتميز بين شيئين هما القيد تفسيراً ابتدأ بما ذكره
 هذا القابل من وجهي فقد ما في الشرح أحدهما أن المفهوم من لفظ ابتدأ الإيلام
 تفسيره والثاني أنه يلزم الحاد مع القيد الأخير في المودى **قوله** فينبغي أي إذا حصل
 هذا القيد اختزالاً عن سائر المعارف فليفسر بما يناسب مفهوم الأصل ليردول أحد
 البعد من **قوله** حذفت همزة قبل حذفها فحمل أن يكون على غير قياس ولذلك التزم إلا
 وأن يكون على قياس تخفيف الهمزة ويكون التزم الادغام مخالفاً للقياس **قوله**
 ثم حمل علماً قبل حمله علماً أما بطريق الوضع ابتدأ أو أما بطريق الغلبة التقديرية

اختزال

دغام

الى الاسماء كما ان الرحمن من الصفات الغالبة عليه تقديرة وذلك لا ينافي في اخصاص اسم الله
 والرحمن به تعالى فقام **قوله** وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار الى قوله لا
 يكون من الكناية لشيء لغير ان يقول لما كان ذلك الشخص مشهورا بهذا الاسم ولم يرد
 لكونه كناية صار كونه كناية مما يفهم من هذا الاسم بخلاف ان يكون كناية عنه فخلق
 قولك هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان ارد به ذلك الشخص بعينه والبقوة
 في ذلك فان جازما اذا اطلق على مسمى فهم منه كونه حواء واذا عجز عنه بهذا الرجل
 لم يفهم وتوضيحه ان اتما فهما هذين الوصفين انما لوصفي في ضمن ما اشتهر به من
 اطلاق اسمي الى لغير وحيث عليهما فهما من حيث انهما مدلولاهذين الاسمين معلوما لا
 هذين الوصفين فجاز ان يكونا كنايةين عنهما ولو كان لهما بدل لهما اسمان اخران في الا
 لقاما مقامهما في صفة الكناية عنهما **قوله** وحده ان يعلم ان ابا الجبل انما استعمل هاتين الشخص
 المسمى به لكن لينقل منه الى جهتي بل ان الكناية باعتبار الوصف الثاني اي العلي دون
 الاول اي الاضافي وكذلك وجه اما الثاني فما اوضحناه واما الاول فما ذكره من انهم قد يوردون
 الى الكناية المعاني الاصلية ويدل عليه ان بعض الكفرة نادي ابا بكر بابا القصيد **قوله** لان فقال
 الخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين وقوله لان وضع الموصول على ان يطلعه الى قوله
 فلذا كانت الموصولات معارف يشترك منها بان التعريف انما هو حسب معرفة الخاطب
 واثارة العلم عند لول اللفظ وحضوره في ذهنه ولهذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه
 مخاطبك وتبين انك من يد توضح له فيما استعمله **قوله** فتقول لقيت من ضريبة الخو
 بن الموصولة والصفة الخاصة بواحد ان التحصير في الاول وضع دون النائية والخصم
 ان الموصولة فيها اشارة الى علم الخاطب بعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصولة
 فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعيين الموصوف عنده وايضا الموصولة
 مستعملة في ذلك المعنى لا انها موضوعة للمعنيات وضعا عاما واما انها موضوعة للمفهوم
 كلي استعمل في حركاته المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان محصورا في معين
 فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطبك واستعملت الموصولة كان قد ذكر الى معين فلا بد من قرينة
 بتعينها ما قصدته فان احتاج الخاطب الى ان يستفسر لمخاطبه العينة عليه كان ذلك
 استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه وان استعملت الموصوفة كان مقصود

الموصوفة
 اما

معلوم

معهودا مائلا ولم يكن بك حاسة الى نصب قرينة ولو فرض هناك استفسار لم يكن متعلقا
 بالمقصود لوضوحه بل ما فراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد حاشا الى ضمن
 منها **قوله** او الايمان الى وجه بنا الخبر اي الى طريقه نقول علمت هذا القول لما قوله كالرصاد في علم
 البديع هذا توجيه يقتضي استدراك لفظ البناء وان يقال او الايمان الى وجه الخبر فان الخبر
 على وجه مختلف وطرق متفاوتة وليس بناوه احاسا مختلفة يشترط ان يراود المسند اليه
 موصولا الى واحد منها والاعمال الى طرز الخبر وحسنه كما اعترف به حيث فان فيه اما
 الى ان الخبر المبني عليه امر من حسن العقاب **قوله** لعله جعل البناء على المبني وجعل
 اضافته الى الخبر للبيان على ما سئل فخلق باب كما بين عن قوله الى الخبر المبني **قوله**
 هذا انقيص وهو مستغنى عنه لان الخبر وان كان موصوفا بانه مبني لكن لا دخل
 له في الايمان فان **قوله** الخبر مطلقا لا يوصف بالسائل الخبر المضاف عن المسند اليه لان
 بنا الشيء على الخبر مستغنى تقدم الاخر عليه كما يشهد به كلام السكاكي في معرب المسند
 السببي ولا شك ان الهمما الى حسن الخبر انما يتصور مع تأخره وكانه قال لو انما الى حسن
 الخبر المتأخر **قوله** هذا عا بعد صحت لا يندفع به شيء من النقص والاستفهام كما
 لا يخفى **قوله** ففي قوله ان الذي سمك السما بنا لنا انما الى ان الخبر المبني امر من ضمن الرفعة
 والبناء الى قوله ثم فيه تعريف بتعظيم بنايته لكونه فعل من رفع السما التي لا بنا ارفع منها
 واعظم لا تراعى في كون هذا الكلام مشتملا على الايمان بالمعنى الذي ذكره وعلى التعريف بتعظيم
 شأن الخبر الا ان ذلك الاعمال مدخل له في اعادة تعظيم الخبر اصلا فليدفع محل ذكره
 الى التعريف به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بنا على تشابه اثار الموتر الواحد واما
 ان هذه الصلة تومي الى ان الخبر عن الموصول من حسن البناء او لا تومي اليه فيما لا يتغير به حال
 التعظيم او لا ترى انك لو قلت بنا لنا بنا من سمك السما كان التعريف بتعظيم البناء مقبلا
 على حاله والاعمال به بالمعنى الذي ذكره قطعاً **قوله** ففيه انما الى ان طريق بنا الخبر ما بين
 عن الحنية والخسران وتعظيم لشأن شعب عليه السلام هذا صحيح ليس ذلك الا بما ذكر
 الى تعظيم شأنه بقا به على حاله في قوله نعم وفسر الذين كذبوا شعبا بل الذي يستفاد
 تعظيمه ويؤثر به اليه هو نسبة الخسران الى مكذبية وكذلك اهانة التصفيف مستفادة
 من عدم معرفة المصيف واهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقيق زوال الحجة

الى

قال

ان

عليه

بوجه

من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاقحة الكلام منبهة للفظ على خاتمة فهو مفقود فيها
 إذا اختار الموصوف وتبدل الجملة الاسمية بالفعل مع أن تلك الأمور مستفادة منها أيضاً
 على حالها وتبعا قطعاً أن مستند هذه الأمور وذو رتبها أمر مشترك بين الخلق لا يختلف
 بالتقدم والتأخر كما لا يختلف وأريد منها خصوصية معتبرة وذلك **قوله** والفاضل الشارح
 العلامة قد قسرت في شرح المعلق الوجه في الالتماس إلى وجه بناء الخبر بالعلّة والسبب أن
 قسرت الوجه ما هو سبب ثبوت الخبر المستند إليه أشكل الأمر في جواب الذي يمكن
 وأن التي صورت وأن قسرت ما هو علّة وسبب لاستداده إليه وبناءه عليه أمكن طرده
 في الكل وكان لفظ البناء واقعاً موقعه فإن علّة بناء الخبر ورطبه بالمستند قد تكون البر
 علّة ثبوتها له كما في جواب الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين
 فإن الاستكبار علّة للدخول في نفس الأمر وسبب حامل وعلّة باعته للمحكم إلى استداده
 التهم وبناءه عليهم وقد يكون معلوله له كما في قوله إن التي صورت شيئاً فإن الطوبى المذكور
 معلول لربو الله المحبة مع سبب باعث غير رابط والحقبة لها وبناءه عليها وقد يكون
 غيرهما مما له نوع ارتباط به أما ما لم يفسد كما في قوله أن الذي سمك السماء وإن سمكها وإن لم
 يكن علّة للخبر المذكور ولا معلول له لكنه مجازي آية وعلّة حاملة للمحكم على ربط ذلك
 الخبر به وأما بالمضادة كما في قوله إن الذين يروونهم فإن طعن أخوفهم ليس علّة لكون
 الصرع شقاً عليهم ولا معلولاً له بل هو منافي له حسب الظن وسبب لبنائه عليهم ورطبه
 بهم ثم إن ذكر علّة البناء قد جعل ذريعة إلى التعظيم والاهانة والتحقيق والتنبية على
 الخطأ بلا اشكال فإن لم يشترط في البناء تقدم المبنى عليه بل جعل معنى الربط وجعل الخبر
 بمعنى المستند كان البناء متناقضاً ولا للجنة الاسمية والعقلية وإن اشترط كان المفقود
 بيان أحوال الاسمية ويعرف حال العقلية بالمقايضة لكون علّة تلك الأحوال مشكوكاً فيها
قوله فإن أصل اسم الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد محسوس هكذا وقع في عبارة
 نجم الدعة والاولى أن يقال إلى محسوس مشاهد فخرج بالمحسوس المعقولات وبالمشاهد
 وهو ما أدرك بالبصر العقل ما أدرك بمسائر الحواس وما من شأنه أن يدرك بالبصر لكنه
 ليس مدركاً به لعدم حضوره فإن أشير بها إلى ما يحيل إحساسه حود ذلك الله ربكم
 ودلها عما علمني ربي أو إلى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصبروه كالمحسوس المشاهد

علته

انه

بأن
معلول

والله اعلم
 بالحق
 والاولى ان يقال
 الى محسوس مشاهد
 فخرج بالمحسوس
 المعقولات
 وبالمشاهد
 وهو ما ادرك
 بالبصر العقل
 ما ادرك
 بمسائر الحواس
 وما من شأنه
 ان يدرك
 بالبصر
 لكنه ليس
 مدركاً به
 لعدم حضوره
 فان اشير
 بها الى ما
 يحيل احساسه
 حود ذلك
 الله ربكم
 ودلها عما
 علمني ربي
 او الى محسوس
 غير مشاهد
 نحو تلك
 الجنة
 فلتصبروه
 كالمحسوس
 المشاهد

قوله

قوله نصب على المدح أو على الحال فيل العامل في الحال مع الفعل المستفاد من اسم الإشارة
 أو حرف التثنية أي أشير إليه أو انبه عليه فرداً والاولى أن يجعل حالاً مؤكدة بناء على
 استظهاره بذلك أو قوله من نسل شيان خبر ثاب ببيان التسمية بعد ذكر تسميته
 وكتمل أن يتعلق بفرد أي بمخات أصنام وقوله من النسل والسمك حال من نسل شيان
قوله وهو أن يدعى أصل المراد الذي هو الحكم على المستند إليه المذكور المعبر
 عنه بشي بوجوب تصور أي أيا كان فيه تحت لا فهم أراد وأما الزائد على أصل المراد المعنى
 الزائد على المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المفقود لا المعنى الزائد على مع لفظ
 آخر على أن يعبر به في هذا المقام إذ رتباً كان هذا الزائد من المعاني الوصفية
 لما وقع التعبير به فيكون تحتاً عن المعاني الأصلية تلاً لفظاً فإن قلت لعله أراد
 أن لفظه هذا مثلاً تدل بالوضع على ذات المستند إليه مع ملاحظة القرب وأما
 أن المنكّم قصد بذكرها ما من قربة فامر خارج عن مفهومه الوصفي قلت هذا جارٍ لا
 كلها فإن رتباً مثلاً موضوع لتخصيص معين وأما أن المنكّم قصد بذكره تفهيمه للخطأ
 فامر خارج عن مدلوله وضيقاً وإيضاحاً يلزم أن يكون قوله وهو الزائد على أصل المراد
 ح متدرج في البيان **قوله** أو تحقيره بالقرب وهو أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب
 قد يطلق على قرب المرتبة ودناءة الخلق فيقال فلان قريب الخلق وإن المرتبة والبعده يطلق
 على ضد ذلك فيقال فلان بعيد الخلق بعيد الهمة آخر الأمور العقلية بحري الأمور
 المحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل عليها أعني اسم الإشارة على هذين المعنيين هذا
 ما ذكره صاحب الكشاف وأشار إليه الشارح بقوله تنزلاً لبعده ورفعة
 محله منزلة بعد المسافة إذ نفهم منه تنزلاً قرب الدرجة وضعة الخلق منزلة قرب
 المسافة ولك أن تقول الأمر الحقيقي لا غنى عن الناس بل يكون قرب الوصول سهل
 المتناول واقفاً من ادركهم وأصلهم والحقارة تناسب القرب المكاني وتستلزمه
 بوجه ما والأمر العظيم يتأهل عليهم وبعده عنهم لحالاته ورفعة شأنه والتعظيم
 يتناسب المكاني وتستلزمه بوجه ما **قوله** تنزلاً لبعده عن ساحة حضور الخطاب
 وسفالة محله منزلة بعد المسافة يعلم من ذلك أنه قد قصد التعظيم بالقرب بأن ينزل
 قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى

قلنا

في

البعده

لفاظ

ربنا ما خلقت هذا باطلاً ولكن ان يقال الامر العظيم من شأنه ان يتوجه اليه الماهم
 ونطلب القرب منه والوصول اليه فمن هذا الوجه يناسب القرب المكان ويستلزمه
 والامر المحيى من شأنه ان لا يلتفت اليه وبعدده عنهم فمن هذا الوجه يكون للحارة
 مناسبة للبعد المكان ومستلزمة له **قوله** وقد ذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ
 البعيد والحق الامة وهو ان يشار الى المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره بلفظ البعيد كما
 تقول بالله الطالب الغائب وذلك قسم عظيم لا يعلل قال تعالى كذلك يضرب الله للناس
 امثالا ثم مشيوا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره والما حار ذلك لان المعنى
 لا يدرك بالحق حتى يشار اليه اشارة صفة فهو من حكم البعيد والاعلى في مثله ان يشار
 بلفظ القرب فيقال وهذا قسم عظيم فانه لكونه حاضرا ومذكورا في مرتبة
 المتشاهد القرب بخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب فانه بواسطة كونه مذكورا
 صار كالمتشاهد وبواسطة كونه غائبا صار كالبعيد وهو ان يعبر عنه بلفظ القرب
 لقرب ذكره وهكذا الحال في الغائب المتقدم ذكره اذ كان غائبا قال **واسم** الاشارة
 لما كان موضوعا لما يشار اليه اشارة صفة فاستعمله فيما لا يذكره الاشارة الحسية
 كالشخص الغائب والمخاطب في محار ذلك جعل الاشارة العقلية كالصفة واسم الاشارة
 فيحتاج الى مذكور قبله فيكون كضمير راصح الى المفهوم **قوله** عقب المشار اليه وهو الذي
 يؤمنون ما وصاف المناس ان يقال وهم المنقول لان الذين يؤمنون من جملة الاوصاف
 كما صرح به في قوله من الايمان بالغيب **قوله** ثم عرق المسند اليه بان اورد اسم الاشارة
 تبيينها على ان المشار اليهم احقا بما يرد وجه التبيين ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير
 لتقدم الذكر وقد عدل الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد قيل بتلك الاشارة
 تبيينا انما صار كانه مشاهد في اسم الاشارة اشعار بالموصوف من حيث هو موصوف
 كانه قيل اولئك الموصوفون تلك الاوصاف الصفات على هذا من ركنهم فيكون من قبيل ترتيب
 الحكم على الوصف الثابت الدال على العلية بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف وليس
 فيه اشارة الى الصفات وان كان متصفا بها والفرق بين الاتصاف بحسب نفس الامر ملا
 الاتصاف في العبارة مما لا يخفى **قوله** فاسد موضوع لواحد من احوال جنسه الى الفرق بين
 اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره من كلام ابن الحاجب في شرح المعقل وانما يستقيم على اول

في

كتاب

متقدم

نقطة

من

من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها وتسمى فردا منتشرا او اما من جعله
 موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلمه من صوغ الحقيقة المتقدمة في
 الذهن وانما افرقا من حيث ان علم الجنس يدل على جوهره على كونه تلك الحقيقة معلومة
 للمخاطب معهوده عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل على جوهرها على كونه الاشخاص معهود
 له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك جوهره بل الماهية ان كانت **قوله** ويعلم بما ذكرنا من
 تقرير كلامه ان يعود الضمير الى قد علم بما قرره ان المعروف الذي هو المعنى كالتكرار هو
 المعروف بلام الحقيقة وانما اطلق على فرد منها لوجود الحقيقة فيه فاللفظ مستعمل في الحقيقة
 والبعضية مستفادة من خارج فاذا عاد الضمير من قوله ياتي الى المعروف بلام الحقيقة فهم
 ان المعهود الذي مندرج تحت المعروف بلام الحقيقة كما هو الحق فانه في الشرع بقدر
 واجب وقد دل عليه ايضا كلام المفتاح في تحقيق معنى اللام الجنسية وان عاد الى مطلق
 المعروف باللام كان الكلام صحيحا لكنه قاصر عن فائدة معنى الاندراج فيكون الاصل في
قوله ولقد امر على اللبم يستبين بريد اللبم الحقيقة والاستغراق وهو طول المعهود
 المعنى لقصوره عن ادما هو المقصود من التمدح بالانابة والوقار في مواضع يطيش فيها
 اولوا الاحلام الخفية ولا يثبت فيها الارباب العظام الكاملة وانما قال امر بحقيقة
 المضارع مع ان الموافق لقوله قضيت صبغة الما في ذلك على مرور مسهر كانه قال امر
 وقتا بعد وقت على اسم من اليبام موصوف بصفة بعد سية ولا احار به بل لا التفت اليه
 وانفيه عنه ومن ههنا يعلم ان كل سبتي على الحال وتقييد الموصوف بوقت مخصوص ليس
قوله فان قلت المعروف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على الاصل كما في موارد
 السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هوام محار قلت بل حقيقة بريد عليه ان اسم
 الجنس عنده لما كان موضوعا لواحد من احوال جنسه فاذا عرفت بلام الحقيقة واراد به
 مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الاحوال كما ذكره فقد استعمل في حيز معناه
 فيكون محارا قطعاً سواء فهم هناك تعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في نحو
 ادخل السوق اولم يفهم كما في مقام التعريف الا ان يدعي ان المجمع المركب من اسم
 الجنس واللام موضوع ما في الحقيقة وضعا اخر مغاير الوضع مفرد به وجه بعد فهم
 يصح كونه حقيقة اذ احد موضوعا للماهية من حيث هي كعلم الجنس والفرق بما اشبهه
 فكون الحقيقة مستفادة من جوهر اللفظ المستعمل فيها والوحدة الشائعة في انضمام

م

تلك

مكان

لام

ومثلا

د

[illegible]

نکرم

اتمام
الحارة

90

三

سہ
رجال

بالنكرة المفردة قلت **فلا رجل** نفق في استغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه شيء من الجماعات
 كما ان لا رجل نفق واستغراق افراد مدلوله فلا يخرج عنه من الاحاد والاشياء
 من لا رجال لا يفدح في تلك النصوصية ادبيسا من افراد مدلوله وتدل كلامه على تخصيص
 النصوصية باطل لان ما ذكره من السان مشترك بينه وبين الجمع فان قلت لا حق في صحة
 قولنا في الدار لا رجل ولا رجال فيها الا الردون فلا يكون شيء منهما نقا في استغراق
 احاد مدلوله **ول** الاستغناء لا يوجب تخصيصا ولا يفدح في كون اللفظ نقا لحرمانه وانما
 العبد مع كونها نفوذا ومعانيها وقد حقق ذلك في موضعه فان قلت اد قلنا ليس
 في الدار رجل بل رجلان او رجال وقلنا ليس فيها رجال بل رجل او رجلان فقد خرج
 عن كل منهما بعض الاحاد فاي فرق بينهما ههنا قلت الفرق ان ليس رجال في هذه الصورة
 باق على استغراقه لافراد مدلوله لانه لا يخلو بظهور دون النصوصية
 كما في لا رجال وقد خرج عنه ما ليس من افراد مدلوله كما عرفت في لا رجال واما ليس
 رجل فقد يستعمل على وجهين احدهما ان يراد به نفق واحد لا يعينه فيتناول كل واحد من
 الافراد مطلقا اي سواء كان الواحد في ضمن العدد ام لا تناولا ظاهرا لانهما كما في لا
 رجل والثاني ان يراد به نفق احد من حيث هو واحد اي بوقه النفي في قيد الوحدة كما
 ليس في قولك في الدار رجل بل رجلان او رجال وليس ههنا من العموم في شيء واما على الوجه الاول
 واستغراقه اشتمل من استغراق ليس رجال فانه يتناول كل واحد من الاحاد فاذا اخرج منه
 شيء منها كان تخصيصا لما هو عام ظاهرا وليس رجال لا يتناول الواحد والاشياء لا
 بنصوصية ولا بظهور فخرجها عنه لا يكون تخصيصا واد اخرج عنه جماعة كان تخصيصا
قوله بل الجمع المطلق لا يستغراق اشتمل الافراد كلها مثل المفرد اسم الجنس اذا كان
 مفردا او عرق باللام الجنسية وحمل على الاستغراق كان استغراقه بشموله لا فردا
 مستثناة وهي الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الي كل واحد واما الجمع فلما
 دل على الجنس مع الجمعية فلو اخرج حاله في استغراقه على قياس حال المفرد كان معناه
 كل جماعة جماعة لا كل واحد واحد فاذا نسب اليه حكم كان الظاهر انتسابه الي كل جماعة
 فان كان من الاحكام التي تكون ثبوتها للجماعة مستلزما لثبوتها لكل واحد منها فكم
 من ذلك ثبوت لكل واحد والكانت الاحاد باقية على الاجمال هذا مقتضى قياسه على

بالمفرد

لا رجل

حاصل القول
 استعملت
 لفظ الجمع
 لانهما
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

الجمع

فيها

على

على المفرد

على المفرد في استغراقه لكن هذا المعنى يستلزم تكرار ان مفهوم الجمع المستغرق لان
 الثلثة مثلا جماعة فتدريج فيه بنفسها وجر من الاربعة والخمسة وما فوقها فتدريج
 فيه ايضا في ضمنها بل يقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق
 وما عداه من الجماعات مندرجة فيه فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرار الجماعات
 فذلك ترك الامة بفساد الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد ويكون كاللغة
 في استغراقه كانه قد بطل عنه معنى الجمعية وصاد للجنسية كما في الامثلة التي اوردتها
 واما المجموع من حيث هو مجموع كما في قولك للرجال عندي درهم حيث حكموا بانه افراد
 بدرهم واحد للكل خلا في قولك لكل رجل عندي درهم فانه افراد لكل رجل بدرهم
 والمعنى الاول اكثر استعمالا من الثاني فان قلت اد اقبل لا رجال في الدار فان قصد
 نفق كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين لا رجل في الاستغراق وان قصد نفق الكل من حيث
 هو كل يكون صادقا اذا كان واحدا من الرجال حارفا فقط عن الدار وبطلانها وان
 نفق كل جماعة جماعة كان تكرارا لبعض ما ذكرتم في المعرف باللام قلت قد اشار الى عدم
 الفرق بين استغراق المفرد والجمع في صورة النفي ايضا حيث قال لو سلم كون استغراق
 المفرد اشتمل في النكرة المنفية وتوضيحه ان يقال كما ان رجل في قولك ليس رجال في الدار
 يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد بنفيه نفق الجنس المتصف بتلك الوحدة
 فيكون عاما ظاهرا في استغراقه وربما يقصد نفق الوحدة المقابلة للمتعدد فلا يكون
 من العموم في شيء كما سلف كذلك رجال لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه
 نفق الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام في لا يكون بينه وبين
 لا رجل فوق وربما يقصد به نفق القيد الذي هو الجمعية ويكون الجنس تابعا على صفة
 الوحدة او لا ثبوتية فلا يكون من العموم في شيء واما رجال في قولك ليس في الدار رجال
 فدل على الجنس والجمعية والوحدة العارضة للجماعة فيجوز ان يقصد بنفيه نفق الجنس
 كان الجمعية قد بطلت على قياس لا رجال فدل على استغراق الاحاد ظاهرا لانهما كما في لا رجل
 نفق القيد الذي هو الجمعية فيكون الجنس تابعا موقفا بالوحدة او لا ثبوتية كما في لا رجال
 فلا يكون من العموم في شيء وان يقصد نفق الوحدة العارضة للجماعة اي ليس فيها جماعة
 بل جماعات كما يقال ليس في موضع كذا جماعات فلهذا كل جماعات كذا فان قولك

قصد

سنة

ليس في الار رجل كمثل معين وليس فيها رجل كمثل ثلثة معان ولا رجل كمثل واحد ايضا
 معينين واما لا رجل فهو نفق في استغراقه الا ان من في الجنس كمثل غيره اصلا وان
 لا رجل اذا حمل على الاستغراق لم يكن بينه وبين لا رجل فرق وذلك وانما الفرق بينهما
 ان لا رجل كمثل معنى سوى الاستغراق ولا رجل كمثل بان يقصد به في الحقيقة مع
 ثبوت الجنس على الوحدة او لا ثبوت كقولك لا رجل في الار بل فيها رجل او رجلان
قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الظاهر من كلامه انه من الجمع المستغرق على
 المجموع من حيث هو مجموع وثبوت وحيث لا يستلزم وحيث كل فرد منه كمثل ان يحمل
 الجمع المستغرق على كل جماعة جماعة وثبوت الوهن لجماعة لا يستلزم ثبوته لكل واحد
 منها ورد الشارح يتوجه على الوجهين معا اذا افساد من وهن العظام ثبوت الوهن
 لكل واحد منها لا ثبوته لكل جماعة منها او لكلا من حيث هو كل ولا فرق في ثبوت الوهن
 للعظام فردا فردا بين وهن العظام وهن العظم **قوله** وايضا لا دلالة لقوله
 يشتمل كل جنس ماسمي به على هذا المعنى وذلك لان قوله يشتمل كل جنس ماسمي به يدل
 بصريحه على ان المتخرج على الجملة شمول كل واحد ماسمي بالعالم ولو اراد ما ذكره هذا القائل
 لقان ليدل على ان ماسمي به اخصا من مختلف ولا نزاع ان اخصا بالعالم اخصا من مختلف
 لكن لا دلالة للجملة على ذلك بل مقتضاها شمول ماسمي بالفردي سواء كان اخصا او لا
قوله لان هذه التفرقة لا تؤثر في عقل ولا نقل لان الجمع يتناول الافراد المشتركة
 في مفهوم مفردة وهذا هو المراد من قيد الجملة المتصورة في تعريف الجمع واما ان تلك
 الافراد ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا كما ان الجمع والمفرد اذا
 استغرقا يتناولان الاحاد المتفقة كذلك يتناولان المختلفة **قوله** لان الحرف الاول
 على الاستغراق كحرف النفي ولحم التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم حال كونه محوذا
 عن الاله على معنى الوحدة اذ قيل ان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة غير معينة
 كانه يفرد عن معنى الوحدة والاطلاق على الماهية من حيث هي على سبيل المحاذلة استعمال
 اللفظ في حراما وضع له الا ان يدعى صيرورة حقيقة عرقية وقد مر ان ذلك اشارة
 واما اذ قيل ان موضوع للماهية فهو على حقيقته فان قلت ادالم يكن الوحدة خلة
 في مفهوم الاسم لا يتصور تحريده عنها فالاعتراض انما يتوجه على القول الاول دون

وصف

المتفرع
من النشور

استغراق

اقول

الثاني

سان
لا لفظ

الثاني قلت يمكن ان يقال اسم الجنس اكثر ما يستعمل في التراكيب لبيان النسب
 والاحكام ولما كان اكثر الاحكام المستعملة في العرف واللفظة جارية على الماهيات
 من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي ففهم بقوله تلك الاحكام مع اسم
 الجنس في تلك التراكيب معنى الوحدة وصار اسم الجنس اطلاقا وحده يتبادر منه
 الفرد الى الذهن لا لفظ النفس ملاحظة مع ذلك الاسم كانه دال على معنى الوحدة
 فادخل عليه حرف الاستغراق حذو هذا العارض الذي هو منشأ الاعتراض
قوله ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
 يريد ان الاستغراق المطابق لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع اذ ليس
 فيه ملاحظة وحدة وفردية اصلا بخلاف كل فرد فانه لا ينافيه لان الافراد لا
 يقتضي اعتبار الفردية مع الجنس فاذا لم يكن هناك امر اخر اقتصر على ما هو اقل المراتب
 اعني فردية واحدة ولو ان وصفا يقتضي اعتبار ما هو ازيد كاداة الاستغراق على
 مقتضاه ولم يكن منافيا لمقتضى الافراد لانه نفس اعتبار الفردية ولا يمنع من اعتبار
 فردية مع اخرى ولا يذهب عليك ان الجواب الاول هو المناسب لحوال رجل في الار
 وان الثاني هو المناسب لحوال ليس فيها **قوله** ولهذا المنع وصفه بنعت الجمع اذا
 اردنا الرجل مثلا كل فرد امتنع وصفه بالطوال والالكان كل رجل طوالا واما حو
 الدمار الصغر فلم يرد به كل فرد ليكون مانع من الوصف فهو ما يرد الجنس وحده
 الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة فالمانع لفظي وهو المحافظة على التشاكل فالاول ان
 يذكر هناك **قوله** ولانه لا طريق الى اخصاره سوى الاضافة لحوال ربا بالباب
 فيه نظرا لانه النسبة الاضافة يجب ان تكون معلومة للخط ايضا وهي اشارة الى
 نسبة خبره فامكن الاضمار بطريق الموصولة فيقال الذي هو علام لزيد بالباب ولعل
 المم لم يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مدلول في المفتاح **قوله**
 ومما يحتمل التظيم والتقليل قوله تعالى ان اخاف ان يسكن عذاب من الرحمن ان يحمل
 على التظيم كاذم مبالغة في الوعيد واستعظاما لما هو مرتكب له بانه يقتضي
 استحقاق عذاب عظيم فيكون المبلغ في الزجر وان حمل على التقليل كان اظهارا
 لمزيد شفقته عليه وخوفه من ان يصيبه اذ في مضرة فيكون اذ دخل في قبول النصيحة

شمول

رجل

الاشبار

فكل منهما يناسب المقام من وجه **قوله** اي كل فرد من ايراد الدواات من نطفة معينة
او كل نوع من نوع لم ينفذ لبيان كل فرد من ايراد الدواات مخلوقا من نوع من النطفة
مختص بذلك الفرد لانه يخلو الوافق ومستبعدا او اما عكسه اعني خلق كل نوع
من الدواات من تخليق من الحما **قوله** بل قد صار المفتاح الى انه مثال لكونه المقام
للافراد تخفيا او نوعا لا لتكثير المسند اليه الحالة التي تقتضي تكثير المسند اليه زعمنا
تتحقق في غيره وتقتضي تكثيره ايضا فنبه السكاكي على ذلك باميراد المثال من غير
باب المسند اليه وقد نبه على مثل ذلك في حالات اخرى باميراد اضلية من غير الباب
المجروش عنه وهذا وجه وجه تخلصك عن التفتتات التي يتركبها بعضهم في توجيه
كلامه **قوله** اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف اراد بالوصف
الذي قسمه القهري به التابع المخصوص لانه المتيقن الكاشف اولا والذات والمفعول
المصدرين انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض فلو قال بدله اي النعت لكان اظهر
في المراد واولي لنبهه اشارة الى ان القهري قوله لكونه راجع الى ما دل عليه قوله
واما وصفه لا اليه نفسه لانه بالمعنى المصدر كما ذكره وما قيل مبيتا له كاشفا
عن معناه فجمع بين التبيين والكشف كان الاول بالمراد اليه نفسه والثاني بالمراس
الى السامع دلالة على ان الوصف بلغ في ذلك الغاية القصوى حتى صار حذا للوصف
او حاررا محروما والمثال المذكور من القسم الاول على رأي المعتزلة في الحكماء فانه ذلك
الوصف حذ لهم اي تعريفه على ما يعلم وقصه مع ذلك اشارة الى غلبة الاحتياج الى
فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلاث لا يتصور الا في مكان ثم ان اللفظ الوصف الكاشف
هو المجموع لانه صفة واحدة تحسب المعنى وان كان هناك تعدد تحسب اللفظ والاعراب
كانه قيل الجسم الذهبي في الجهات كما ان قولك جملوت حمار فخر واحد معنى كانه قيد
من مع تعدد اللفظ والاعراب وايضا الوصف في المصطل مصدر فيجوز ان يطلق على
المتعد نظر الى اصله على ان الوصف المذكور في المتن بمعنى ذكر النعت وليس فيه
دلالة على كون النعت واحدا او متعددا ومنهم من قال الوصف الكاشف هو
الطول الموصوف بما بعده فان العرض صفة مخصوصة للطول وكذلك العمق صفة
مختصة له او العرض قيل الصفة الكاشفة هي العمق وحده لاستلزامه الطول

اول

اي الاشارة
بالوصف

والعرض

اول

اش

والعرض من غير عكس **قوله** وعند الحاجة التخصيص عبارة عن تقيد الاشتراك بالحال
في النكرات التي انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لكونه قليل انما يتصور فيه بلا تحليل
كما في رجل عالم ونظايره فلا يكون حاررة في قولنا عين حاررة صفة مختصة وقد قيل
في محل الاشتراك عما هو اعلم من المعنوي واللفظي ومحل حاررة صفة مختصة لانها
قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعنت معنى واحد ولم يبق
في عين حاررة الاشتراك المعنوي من ايراد ذلك المعنى **قوله** فانه كان يحسب الوضع
محتملا لكل فرد من ايراد الرجال الى قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الى اصل
في المعارف اعلم ان احتمال رجل لكل فرد من ايراد الرجال بحسب الوضع معناه انه ظنه
بصلح ان يطلق على خصوصية اي فرد كان في معناه انه تحسب صفة بصلح ان يطلق على
معنى كلي هو لما هيته من حيث هي والفرد المشتري على اصلاحي الزاين وذلك المعنى محتمل
ان تحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد اخر فتمتسا الاحتمال هناك
هو المعنى واما احتمال المعارف فانما ينشأ من اللفظ فان زيدا اذ كان مشتركا بين
اشخاص كان محتملا ان يطلق على خصوصية كل واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا
بار خصوصية كل منها وليس هناك معنى كلي محتمل ان يطلق تحقيق في ضمن اية خصوصية
منها الا ان الاول زيد يسمى بزيد فكونه في حكم النكرات وكذا احتمال سائر المعارف من
اسماء الاشارة والموصولات وغيرها انما ينشأ من اللفظ ايضا فان المعنى بلام العهد ظاهر
كالرجل بصلح ان يطلق على خصوصية كل فرد من المفهومات الخارجية اما لانه موضوع
بار تلك الخصوصيات وضعا عاما واما لانه موضوع معنى كلي يستعمل في جزئياته لاقه
وانما كان فالاحتمال ناشئ من اللفظ وان كان باوضاع متعددة كما في زيد فالاحتمال انما
من جهة المعنى كما في النكرات من حيث انها مشتركة بين ايرادها اشتراكا معنويا واما من
جهة اللفظ فاما بحسب اوضاع متعددة كما في المشترك اللفظي بالقياس الى معانيه فكونه كان
او معرفة على او غيره واما احتمال بالقياس الى ايراد معنى واحد فهو ناشئ من المعنى
واما بحسب وضع واحد كما في سائر المعارف فان **قوله** مامع كون الوضع عاما والموصوف
له خاصا فليس معناه ان الوضع تصور امور مخصوصة باعتبار معنى مشترك بينهما
وعين اللفظ بار تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظة انا لكل متكلم واحدا لفظة

ملاك

ليس

لم

نحن مع غيره ولقطة هذا الكل مشار إليه مع ذكره في غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم
 عام وهذا معنى كونه عاماً والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام ما اطلاق
 انا وانت وهذا على الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا يجوز اطلاقها على ذلك المفهوم
 الكلي فلا يقال انا واد براد به منكماً ولانت واد به مخاطبة وهذا الوجه امكن تقدير
 معاني لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع واد انشور الواضع مفهوم ثانياً وكذا
 اللفظ بآياته كان كل من الوضع والموضوع له عاماً واد انشور معنى جزئياً وعلى اللفظ
 كان كل منهما خاصاً واما كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فهو معقول **قوله**
 ومنه قوله يعا وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه قال في الكشاف ما من
 هلاقل وما من دابة ولا طائر الا ام امثالكم وما معنى زيادة قوله في الارض ويطير
 بجناحه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كانه وما من دابة قط في جميع الارضين
 السبع وما من طائر قط في جوار السما من جميع ما يطير بجناحه الا ام امثالكم محفولة
 احوالها غير مهملة امرها توجيه ذلك ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن يجوز ان
 يراد بها ههنا دوات الارض واحدة وطيور جود واحد فيكون استغراقاً عرفياً فذكر وصف
 نسبتها الى جميع دوات اي ارض كانت وطيور اي جود كان على السواء فانه ان الاستغراق
 الحقيقي يتناول كل دابة من دوات الارض السبع وكل طائر من طيور الافاق والافطار
 المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة وتورد على ذلك ان النكرة المفردة في سياق
 النفي يدل على كل فرد ولا يصح الاخبار عنها بقوله ام امثالكم لان كل فرد لا يكون
 امماً وكذا ان اريد بها كل نوع نوع لان كل نوع اممة واحدة لا ام وحواله انما هو
 ههنا على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاقاً بقدرته الطير والاسماك
 والحوار اشار في الكشاف بقوله **قوله** كيف في الام مع احوال الدابة والطار
قوله لما كان قوله ومن دابة ولا طائر دابة على معنى الاستغراق ومعنى عراند يقال
 وما من دوات ولا طائر بل قوله الام على المعنى والحق المفتاح ذكر في الارض مع دابة
 ويطير بجناحه مع طائر لبيان ان المقصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو في الجنس
 وعما هذا القول لا اشكال في الخبر لان الخبر انما هو عن الجنس كانه قيل وما من جنس
 من هذين الجنسين الا ام امثالكم ولا يتصور زيادة تعميم واحاطة بسبب الوصف لان الجنس

معلوم

ع

ع

الشيخ

مفهوم واحد والشايع توهم لتخاد كلاً في التخصيص فاضاف اعادة الوصف زيادة
 التعميم والاحاطة الى كلام المفتاح **قوله** والمفردة الذي يسبكن من الجملة نكرة لانه انما يكون
 باعتبار الحكم الذي يناسبه التثنية واد بالحكم المحكوم به واطلاق الحكم عليه متعارف عند
 النصارى واما قال يناسبه التثنية لانه قد يفي بمعرفة كمال هذا القام واوله الشيخ ان الحكم
 بانه في معنى مدحكوم عليه بالقيام فصار الحكم نكرة **قوله** ثم قال والمخاطبات النار هنا
 معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولاً ملكة اورد عليه
 انه صرح في اول سورة التحريم بالها مدنية وورد سبق ايضا ان المصدر متاها الياس مكي
 وبيا الياس الذي انمولد في **قوله** قلنا يمكن ان يقال ورنال ان العلامة تفيد
 لسان وجه نكر السار في احدي الايتين وعرفها في الحركي كما دل عليه قوله والمخاطبات
 النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة وبس ذلك بان الآية في سورة التحريم نزلت اولاً
 ملكة وعرفوا منها ناراً موصوفة بهذه الصفة ثم حات في سورة البقرة مشاراً اليها
 الى عرفه اولاً والمصادر من هذه العبارة ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة التحريم
 نكرة لانهم لم يعرفوها في حقها التكر ونزلت في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من ههنا
 في حقها التعريف فان حمل كلامه على ذلك طهر منه ما تصدي لبيانه ولزم ان لا يلح عليه
 ان يكون الصفة معلومة المحقق عند المخاطب وان اول ما ذكر في الشرح فانه غرضه لان
 المخاطب في سورة التحريم لما كان عالماً بالنار الموصوفة بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم
 كما ان المخاطب في سورة البقرة عالم بها بسماع الآية فلم نكرة في الاولى وعرفت في الثانية
 فان وجه بقصد التقدير في السكر وقصد التنويه في التعريف وكل منهما يناسب مقامه
 كان توجيهها احسن لا يانا لكلام الكشاف ودفعاً لما يترق عليه من اختصاص الصلة
 بوجوب المعرفة **قوله** لكن فوق من القصد الى محرد التقرير والقصد الى دفع التوهم
 انما قال محرد التقرير لبيان ان قصد التعريف جامع قصد دفع التوهم وذلك لان تكرير
 اللفظ بعد تقرير معناه وحقيقته في ذهن السامع فربما كان مقصوداً بنفسه وربما كان
 وسيلة الى دفع التوهم **قوله** ولو سلم انه اراد ذلك توجيه كلام العلامة بما ذكر من ان
 الاستكاذب لم يرد الساكن الصانع بل محرد التكرير انما عرفت وانت عرفت فانه قد
 يفيد تعريف الحكم وتقويته بتخص الحكم بان الحواله التي في كلامه ليست على ظاهرها وان اراد

انما هو في معنى مدحكوم عليه بالقيام فصار الحكم نكرة
 ثم قال والمخاطبات النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولاً ملكة اورد عليه انه صرح في اول سورة التحريم بالها مدنية وورد سبق ايضا ان المصدر متاها الياس مكي وبيا الياس الذي انمولد في قوله قلنا يمكن ان يقال ورنال ان العلامة تفيد لسان وجه نكر السار في احدي الايتين وعرفها في الحركي كما دل عليه قوله والمخاطبات النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة وبس ذلك بان الآية في سورة التحريم نزلت اولاً ملكة وعرفوا منها ناراً موصوفة بهذه الصفة ثم حات في سورة البقرة مشاراً اليها الى عرفه اولاً والمصادر من هذه العبارة ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة التحريم نكرة لانهم لم يعرفوها في حقها التكر ونزلت في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من ههنا في حقها التعريف فان حمل كلامه على ذلك طهر منه ما تصدي لبيانه ولزم ان لا يلح عليه ان يكون الصفة معلومة المحقق عند المخاطب وان اول ما ذكر في الشرح فانه غرضه لان المخاطب في سورة التحريم لما كان عالماً بالنار الموصوفة بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم كما ان المخاطب في سورة البقرة عالم بها بسماع الآية فلم نكرة في الاولى وعرفت في الثانية فان وجه بقصد التقدير في السكر وقصد التنويه في التعريف وكل منهما يناسب مقامه كان توجيهها احسن لا يانا لكلام الكشاف ودفعاً لما يترق عليه من اختصاص الصلة بوجوب المعرفة قوله لكن فوق من القصد الى محرد التقرير والقصد الى دفع التوهم انما قال محرد التقرير لبيان ان قصد التعريف جامع قصد دفع التوهم وذلك لان تكرير اللفظ بعد تقرير معناه وحقيقته في ذهن السامع فربما كان مقصوداً بنفسه وربما كان وسيلة الى دفع التوهم ولو سلم انه اراد ذلك توجيه كلام العلامة بما ذكر من ان الاستكاذب لم يرد الساكن الصانع بل محرد التكرير انما عرفت وانت عرفت فانه قد يفيد تعريف الحكم وتقويته بتخص الحكم بان الحواله التي في كلامه ليست على ظاهرها وان اراد

ان الاطلاق المذكور واقع بقرب ذلك الفصل وانما اسنده اليه توسعا لقول الشارع ولو سلم
اشارة الى ان الاسم انه اراد بقوله كما يطلق عليه ما هو خلاف ظاهره بل هو محكي عن حقيقة
فيطلق ذلك التوجيه ولو سلمنا انه اراد به خلاف ظاهره فلهيكل كلامه اشارة الى ما ذكره
في نحو لا تكذب انت اذ لا تطلب منه جمل التاكيد على ما هو المصطلح ولا يرد عليه ان المراد استفاد
من العدم ولا ان المعرف كان اول بل ليس به الا محال في ظاهره **قوله** والظاهر
انما كان الظاهر لان الحواله على ذلك الفصل مرتبة فينبغي ان يراد وقد اورد في ذلك الفصل هذا البنى
الذي يناسب التاكيد الاصطلاحي ولا يلزم على هذا التوجيه الا ان السكاك اشار في باب
التاكيد الاصطلاحي اشارة الى ما ليس بالتاكيد الاصطلاحي ولا بأس به فانه يصح في
كثير من الابواب بامثلة مما ليس منها لا سببا **قوله** ولا يرد على هذا البوهيم بالتاكيد
المعقوف وهو ظاهر فانه اذا قال جاني ردد نفسه اجتمعت انه اراد ان يقول جاني بغير نفسه فيقول
وتلقا بزيد مكان غير **قوله** لا يوهيم ان بعضهم لم يجز الا انك لم تعد عنهم اي اطلق القوم
واردت عنهم من عداد ذلك البعض كانهم هم القوم والتاكيد يرفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم
قوله او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد ذلك
لتساوئهم واشتراك مصالحهم واستشراك مضارهم ورمي كلهم بما فعله بعضهم وعما هذا
الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم اذ علم انه اراد به الكل لكن توهم ان الفعل
المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الي كلهم لما ذكرنا في الظاهر في
الكلام محارز اسنادنا في كون التاكيد بكل واخواته دفعا لتوهم هذا الجواز بحيث فاك
اذا قلت جاني القوم كلهم يفهم منه الاحاطة والشمول في احوال القوم وطفا ولا يلزم
من ذلك احاطة النسبة وشمولها لتلك الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا يفيد
شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم
واعلم ان النسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وحقا اخر وهو ان يرد وقوعه فيما
بينهم ويحتمل ان يكون الحارز لغويا اما في الهيئة التركيبية واما في لفظ الفعل والتاكيد بكل لا يرفع
هذا الجواز ايضا **قوله** ولا دلالة لاجمعين على كون سحودهم في زمان واحد على ما
توهم ذكر بعض الامة الحنفية في اصول الفقه ان عابدة اجمعين من الامة الدلالة على
انهم عن اخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود كانه قبل سجود كلهم مجتمعين وفي ذلك

المزاحم
للخفيف

ذلك زيادة

زيادة تقرب وتيسير لا بليس لان الجمل الفقير اذا اجتمعوا على امثال المأمورية في زمان واحد
ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفة بعد عن الحق وادخل في الذم واعترض
عليه بوجهين احدهما انه لا يعمى وقع اجمعون حاله كونه مرفوعا ومرفوعه والآخر ما اشار
اليه الشارع وهو ان اجمعون في التاكيد يعني كل ولو كرر كل لم يفد الاجتماع في التاكيد مطلقا
وكذا ما هو معناه والحوار عن القول ان قوله كانه قيل سجودا وكلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى
لا توجيه الاعراب وعن الثاني انه ان كان معصيا كل الا انه له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع
ولا بعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصطلاحية في الكنى كما مر **قوله** وهما تحت وهو
ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم الجوز هذا المانع
اذا اراد بالحوار ما سأل العقل والتفوي واما اذا خص بالحوار العقل كما يشعره كلام
السكاك في حث حال واما الحالة التي يعنى تاكيد **قوله** اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك
ذلك حوزة او سحر او نسيانا ولا بد من العرف والشمول فانه حوز لغوي لم يندرج في الحوز
المذكور على هذا **قوله** بل الاول انه لا يقع توهم ان يكون الحارز واحدا منهم والاسناد
اليهما انما وقع سهوا يمكن ان يقال فعل هذا حارز ان يرد على دفع توهم ان الحارز كان من البعض
والاسناد الى الكل انما وقع سهوا **قوله** لا يلزم كون الثاني او في حوز ان يكون حصل الا
من اجتماعهما كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين شترين واسمه بين اثنين مغايرين لا وليك
فاد اتيه الاسم الكنية عطف بيان لها فاذا ايضا حارز ان كانت الكنية او من الاسم حال الانقرا
وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول فان زيد اذا اشهر بكنيته اكثر من اشتهار باسمه
مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاد اعمل الاسم عطف بيان لها او يفهم ان المتبوع اشهر
قوله وان كان السان حاصلا مدونه وذلك لان عادة الاسم علم لهم مخصوص بكنى فليس هناك
ابهام يحقق في دعاه الى عطف بيان **قوله** ان يسموا بهذه الدعوة يريد ان عطف البيان
ههنا جعل هذه الدعوة سمة لازمة لهم بحيث لا مجال ان يتوهم كونها في حق غيرهم وذلك انه
لو قدر اشتباه امان اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من حوز اطلاق اسمهم على غيرهم
لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به من العتق والعنا وكثرت ذلك قيل عادة الاول لا يرد
ذلك الاشتباه بعطف البيان فحفظ البيان ههنا لدفع الابهام بقدر اعطاء المقصود
وحفظا له عن ثنائية توهم غيره ولذلك صارت الدعوة فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه

حدهم
الهم

لعدم

يضاح

كونها

قوله لا يلزم البينة ان يكون اسما مختصا بمسوعة اي لا يخلو اختصاصه به على الاطلاق
واما الاختصاص بوجه ما لا يدونه واقلة بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع
اما كنهها ان قصد عطف السان ان الله ايهام محققا واما بعد ان قصد به دفع ايهام معدي
نعم اذ قصد به المخرج لم يخلو الاختصاص اصلا لمطلقا ولا من وجه **قوله** والاحسن
ان الموصوف عطف سائر من انضاح الصفه المسميه وجه اشعار بكونه متعلقا في هذه الصفه
صاحبه الكتمان صراط الدرس انتم عليهم بدلا من القراط المستقيم وشبهه بقولك هو ذلك
على اكرم الناس واصفهم فلان وقال فيه اشعار بكونه علميا في الكرم والفضل فاشارة الى
بقوله والاحسن اي ان جعل ولا ينفك عطف سائر احسن من محله بدلا لوجهي احدهما انه يوضح
تلك الصفه المسميه والايضاح من سائر عطف السان دون البدل والبيان ان الاشعار بكونه
علميا فيما ذكرنا ما يتفرع من جعل ولا ينفك تفسير الاكرم والفضل كما اعترف به حيث قال وادعت
ولانا تفسير الاكرم والفضل لعله علميا في الكرم والفضل ولا شك ان ايضاح المتبوع وتفسيره وايضا
فايده عطف السان دون البدل ولكن ان يقول انه اختار البدل في الالة وذكره في الترتيب
الاول يؤكد النسبة بناء على ان البدل في حكم تكرير العامل والاسماء الاشعار بان الطريق المستقيم
سائر وتفسيره صراط المسلمين لكون ذلك شهادة لصلواتهم بالاستقامة على ابلغ وجه
واكره ولا يخفى ان هاتين القائمتين مطلوبتان في الالة الكرمية فوجب ان يحارهما البدل لان
القائمتين الاولى كحقه به واما الثانية فمحصله ايضا او قد قصد بدل الكل تفسير المتبوع
وايضاحه كما سأل الا ان ذلك لا يكون مقصودا اصلا منه كما في عطف السان واما شبهه
بقولك هل ادرك لا مطلقا بل اذ كان واردا الى مقام قصد فيه تكرير النسبة وايضاح المتبوع
معا وهذا لا يتبع البدل ايضا ولا يجوز عطف السان فضلا عن ان يكون احسن ولا بد من اعتبار هذا
التفسير في المشتبه به لوافق المشتبه ويختص به **قوله** في لفظ المعايير اما الى ذلك اي الى
ان المبدل منه في مسند الاله حكاية الظاهر والبدل مسند الاله في الحقيقة فانه قال واما الحالة التي
يعني البدل عنه فهي اذ كان المراد منه تكرير الحكم وذكر المسند الاله بعد بوطنه ذكره والضمير في
قوله عنه راجع الى المسند الاله بدل عما ان المبدل منه مسند الاله وقوله وذكر المسند الاله بعد
بوطنه ذكره بدل عما ان البدل مسند الاله والمبدل منه بوطنه فكون المبدل منه مسند الاله حكاية
الظاهر والبدل مسند الاله حسب الحقيقة **قوله** وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وقد

لما فيه

مهم

يتوهم عكس ذلك سيما خاتما من البدل سمي بدل الكل من المعصية فيتمثل له بقوله شعر نقر الله
اعلمنا دموعها بوحسب طليحة الطليحات ونحو قولك نظرت الى القمر فلكه او احمل القمر حرا
من الغلك وانت تعلم ان ذلك انما يتأتى بانها حمل غير **قوله** وسكت عن بدل الغلط لانه لا
يصح في جميع الكلام منهم من فعل وقال الغلط على عليه اسما عطف صريح بحق كما اذا اردت
ان يقول حاتي حمار فسبقت لسانك الى رجل ثم تداركه **قوله** حمار وعطف نسيان وهو ان تقول
المقصود معصية كرمها هو غلط ثم تداركه بذكر المعصية فهذا لا يقعان في جميع الكلام ولا سيما
بصد عن روية وطانية وان وقع في كلامه فحقه الاضراب عن الاول المخلوط فيه بكلمة لا وعطف
بدل وهو ان تذكّر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غلط وهذا هو مقتضى الشعر انما يسمي بالالة
وتفتش شرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هديكم بدرا **قوله** وان كنت معتد بالذكر
النجم تغلط نفسك وتوهم انك لم تقدم في الاول الا تشبه بالاجور وكقولك بدرا شمس وادعا
الغلط ههنا واطهارة ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل ولودر لهذا امثالا مما وقع في كلامهم لكان
اول **قوله** والنكته هي التي هي ان البدل هو المقصود بالنسبة والعبرر زيادة بعد المسألة
خلافا لما كره فان المقصود منه نفس التقرر فان قلت ماذا تفعل بقوله في المعايير واما الحالة
التي يعنى مانه وتفسيره فهي اذ كان المراد زيادة انصاحه لما خضعه من الاسم فعلى ما ذكره
من النكته في البدل يكون الايضاح في عطف السان مقصودا بالتبعية وهو فاسد قطعاً
قلنا بوجه هذا التوهم انه جعل الزيادة في عطف السان محمولة على المراد خبر اعنه ولعل
القائمتين في ذكرها ههنا انه قد ذكر الوابع على المسند اليه فكان كلامه بالذات في سائر وابع
جسده المعاني وهي لا تخلو من انصاح ما لها بعد ما يكون المقصود بعطف السان في ههنا زيادة **قوله**
والمص لما قدم مباحث السكر على الوابع اقصى من عطف السان على ذكر الايضاح **قوله**
فايده البدل التوكيد لما فيه من التثنية والسكر والاشعار اراد تثنيه ذكر المسند اليه
حيث ذكر اولاً ثانياً مفصلاً وتكرير النسبة مكرراً العامل حكماً بذلك على ذلك عبارته
سابقاً ولا يخفى واما قوله والاشعار فمفروض عطف على التأكيد اي فايده التوكيد من وجه التوكيد
والاشعار وقد ورد في محرو راعى معني ان التوكيد في هذا البدل من وجهه عليه **قوله** وما
في الاشتغال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون حيث يطلق ويراد به السامع في المحكي رداً
العجب عليه لم يرد ذلك ان رداً في المثال المذكور وقد اطلق على علمه حاز كما يوجه صدر

سكر
ايضاح

البدل

كلامه بل اراد ان الاحجاب قد ينسب الي زيد في القول وهم منه ان المعصود نسبته الي
 بعض صفاته كانه قيل الخبيث شيء من زيد ثم يدرك بعلمه في القول بسبب الكبر والاحكام
 وتقصلا قال بعض النحاة انما سمى قول الاشتغال لا شغلا في الموضع على السامع لا كاشغال الطرف
 على المطرود بل من حيث كونه في الاعمى اما لا ومتقاضي له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند
 ذكر الاول منتبهة الي ذكر الثاني منتبهة له في الثاني ملحقا لما حمل في الاول منتبهة في نفسه
 بذلك ان نحو حاتي ربه غلامه او خوه او حمارة بدل غلط لا شغلا كما يشعر به كلامه في الجواب
 حيث اكتفى في بدل الاشتغال بغير الكلية والحرية فان هذا الاكتفا
 يعني ان تراعى الامثلة في بدل الاشتغال بل صرح في شرح المفصل بان قولك صوب ربه غلامه
 من بدل الاشتغال وتقدم ريادة توضح لهذا المعنى ما نقل عن المبرور انه قال انما سمى بدل
 الاشتغال لان الفعل المسند الي المبدل منه يشتمل على المبدل ليم وتقدم فان الاحجاب اذا
 اسند الي ربه لا يكتفى به من جهة المعنى فانه لا يوجب كماله ودمه بل المعنى فيه وكذلك السلب
 في سلب ربه فانه لم يسلب ذاته بل شيء منه وكذلك السؤال عن الشهرة في قوله تعالى يسألونك الحرام
 عن الشهرة الحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم من احكامه خلاف صيرت ربه عبيده فانه بدل غلط
 لان صوب ربه مفيد لا يحتاج الي شيء اخر ذكر لقوله قتل الامير شيئا فوسى الوزير وكلاهما وكلاهما
 لبيان بدل الاشتغال او شرطه ان لا يستغاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى التفرع ذكر
 الاول متوقفة على السان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول ههنا او بعدهم عرفا في ذلك
 قبل الامير ان العاقل سانه وهكذا حال نظائره فلا حرج فيها الا بدال مطلقا **قوله** في بدل
 البعض والاشتغال لا يخرج عن اصاح الشئ لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والمفسر بعد الاجمال
 اراد تكرير معنى واحد فهو ترادف في ههنا السامع وحمل ان يكون الاول اي التفصيل بعد
 الاجمال اشار في بدل البعض فان الكلي جملة الاخر او الفصل بناسها والثاني اي العبير
 بعد الاجمال اشار الى بدل الاشتغال فان الاول منه ايهام يحتاج الي تفسير كما عرفت
 وخطا ان يكونا نظرا الي المعصود في نفسه فانه كان محلا لم فصل والثاني نظرا الي مخاطب
 فانه ايهام عليه المعصود اولاً ثم ايهامه وصرح على هذا ما ورد عليك من نظائره
قوله وكان الاصح ان يقال لربادة العبر والابيض كما وقع في المعاجز القول بان ذكرهما
 معاً كلام حسن واصل من ان يشارع ذلك الي ملحق على اصلا في العبارة وهو ان السكاكي

مدام

تقدم

مد

الاول بطور

اقول

اصح

لما جمع من العبر والاصاح ابتداء التثنية بدل الاشتغال وادرجته بدل البعض واخر
 عنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتغال اظهر منه في بدل البعض كجاء في بدل
 البعض اظهر منه في بدل الكل دفع لان يقال لم لم تكتب العبر مع ان الكلام في كصحات
 المسند اليه والتخصيص في الاول نظر لما اقتصر على العبر ابتداء التثنية بدل الكل
 لظهوره فيه وعقبه بدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتغال **قوله** ولتفصيل
 المسند اليه يعني ذكره مفصلاً بعد اذ لو حط فيه الخصوصية بوجه ما كقولك حاتي
 زيد وعمود وحاتي ربه ورجل حاتي رجل وامرأة ويقابله الاحمال وهو ان يذكر ما عدا
 امرئ شاملاً كما في قولك حاتي رجلان ورجل واما حاتي حاتي رجل ورجل اخر فليس من كلام
 البليغ وان عد منه فليحل التفصيل على ذكره مفصلاً بعد بعض من العبارة
 والذكر **قوله** من غير تعريض لعدم او تأخر او معة فلا يكون فيه تفصيل المسند وانشاء
 الي تعدد وامتياز بعضه عن بعض واما ان الحكي العام ما حدها غير العاقل الاخر فاما
 يستفاد من دلالة العقل دون التركيب لان مؤداه نسبة مطلق الحكي اليهما م العقل كذا
 نادك المطلق ثبت لاحدهما في ضمن فرد والاخر في ضمن فرد **قوله** فان فيه تفصيلاً
 للعامل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة فان قلت هل فيه تفصيل للمسند
 حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ واحد قلت لا فان لفظ حاتي الجملي بدل على مطلق
 الحكي واما يفهم بعده بشهادة العقل **قوله** او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد
 المذكورين او لا وعن الاخر بعده متراجعا او غير متراجح يشير الي ان تفصيل المسند انما هو
 ما يشار الي بعده وامتياز بعضه عن بعض حسب الوقوع في الازمنة اما على التعاقد او التزا
 فان هذا هو المقدر باب العطف دون ما عداه من الامتياز حسب القوم والقصور او الجمل
 او المطلق فان المرد في قولك مرتت مزب وحمارة بعد عرقا مرد واد احد او في قولك مرتت
 مزب وحمارة بعد مرد ورس **قوله** واخترت به على حاتي ربه وحمارة بعد مرد ورس ورسه انما
 اخترت عن ذلك لانه من القسم الاول اذ العطف فيه اذ تفصيل المسند اليه مع احصاء حذق
 العامل الذي قام العطف مقامه واما تفصيل المسند وبعده حسب الوقوع في الازمنة فلما
 استبعد من المسند ما لا ينفك عن العطف وليس في الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصاره
 الاخر **قوله** وهذا صريح في انه انما يقال ما حاتي ربه لكن عمود لم ينفك عن الحكي انما

حاشي

وذكره

و

في

الكلام

عنهما الا ان هذا الاعتقاد انما حصل له بعد نفي المسكوت المحي عن ريد لا قبله لان توهمه ان
 عمره ايضا لم ياتي انما نشأ من نفي المحي عن ريد فلا يسمي شيئا وعما هذا لا يبعد ان يقال لكن
 ههنا لعصر الاحوال وقطع الشكك بينهما في عدم المحي لان الظاهر ان المسكوت انما قصد هذا
 القصور بعد توهم المحي طرأ اشتراكهما في اسم المحي عنهما لا في صدر كلامه **قوله** وامانة
 يقال لمن اعتد بها ساك عا ان يكون قصور او اد علم فعله احد زمانا وقته ذلك ما به يلزم
 ان لا يكون للاثبات الذي بعد لكن فائدة لكونه معلوما للمخاطب لا نزاع له فيه خلافا اذا
 اعتقل لكن في قصر الوجدان لكذلك واحد من النفي والاثبات هناك فائدة ظاهرة وهو منقوض
 بقولك جاني ريد لا عمرو في قصر الاحوال لكن المخاطب يعلم هذا للاثبات ويقترنه فلا فائدة فيه
 وان قيل قد قصد ههنا التنبية على حال المخاطب في تقرير صوابه ونفي خطائه فكذلك هناك بعد
 هذا المعنى **قوله** وفي كلامه اي الحاح انه بعضي عدم المحي وطقا ليس في كتبه المستندة ما يدل
 على ذلك ولا ما يوجه سوى انه حكم في خوفك جاني ريد بل عمرو وان الاخبار على ريد في وقوع
 غلط او معناه ان تلفظك برود في غلط وسبق لبيان وتم تكن انت بصدد الاخبار عنه
 ثم تداركته بقولك بل عمرو واثبت المحي له وحصلت ريدا في حكم المسكوت عنه مصروفاً حكمه
 عنه الى تابعه وقد صرح بهذا المعنى شارح كلامه **قوله** واما اذا انضم اليه لا نحو جاني
 ريد لا عمرو فهو يفيد عدم في قطعاً وذلك لان معنى لا ريد الى الاحاب المقدم لا الى ما بعد بل يفيد
 نفي المحي عن ريد ولو لاها لكان ريد في حكم المسكوت عنه واداحت فلا بعد النفي كقولك جاني
 ريد لا بل عمرو افادت تأكيد النفي السابق وبقي ما بعد بل على الحلاق المشهور من المسكوت
 والمرد **قوله** وقيل تعد استعارة المحي عن المسوع قطعاً قال من ما لك حيث زعم ان بل
 بعد النفي كلكن بعدة ويقع من هذا الاطلاق ان عدم محي ريد محقق ههنا كما في قولك
 يا جاني ريد لكن عمرو وذهب اليه اي الحاح انصاحت قال الخليل اثبات المحي العمود
 تحقيق نفيه عن ريد وحمل نفي المحي عن عمرو على ما سبب الاثبات **قوله** او الحكم محقق
 ان محيته محقق هذا مبني على ما توهمه من كلامه اي الحاح في الاثبات يعني كما ان صرف
 اثبات المحي عن المتبوع الى التابع يقتضي عدم محي قطعاً كذلك صرف نفيه عنه الى تابعه
 يقتضي محي قطعاً والمقول عن الخبر ان الغلط في الاسم المحذوف المعطوف عليه يثبت
 الفعل الخفي مسنداً الى المعطوف كما نك قلت بل ما جاني عمرو كما كان في الاثبات الفعل

الموص

رد

بل

ماثل

قوله او

انزل

الموص مسنداً الى الثاني فلا فرق عنده بين مثبت والمثبت كون المتبوع بمنزلة المسكوت عنه
قوله واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور من الكلام هو المنفي وليس
 الي التابع على مذهبهم ولكن ان يتكلم ويقال الحكم هو المحي من حيث هو فتعبر بنسبته اعم من
 ان يكون اثباتاً او نفيّاً فههنا نسب المحي الى الاول نفيّاً ثم صرف عنه الى الثاني اثباتاً وجعل
 الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المحي منفي عن المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للمعرف
 على قوله **قوله** بل طس امير خارج وذلك لان قد لول اللطش ثبوت الحكم لا محذوراً مطلقاً فان
 كان الاصل فيها المنع استفيد الخبر وعدم جواز المحي واستفيدت الاباحة وجواز المحي
 منهما **قوله** يقول مذهب الجمهور ويقترنه ايضا ان الاصل تغاير المعطوف والمعطوف عليه لقلة
 العطف على سبيل التفسير قوله على طريقة قولهم جمعت فلانا بالذكور او ذكرته دون غيره
 الى اخره حاصلة راجع لملاحظة معنى الميم والاحوال كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند
 من الاشياء الصالحة لكونها مسنداً اليها باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على
 المسند اليه وكذا الخشك بالعبادة معناه غيرك ونفردك من بين المعبودين بالعبادة ويكون
 العبادة مقصورة عليه تقياً وكذا قوله واخضع بوا اي ميمر المندوب عن المتبادر بوا يكون وا
 خصوصاً بالمندوب وكذا قوله تقي الخشك برحمته من تشا وبالجملة تخصيص في ماخر في قوة تميز
 الاخرية فاما ان جعل التخصيص محالاً لغير التخصيص مشهوراً في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه
 واما ان جعل من باب التخصيص بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان مقاد يكون المذكور صله للمضن
 وتقدر للمضن فيه اضطر فيقال في خشك بالعبادة مثلاً فليترك لها اختصاصاً ايها بك **قوله** لا يرد
 انه البطل المعبود ولا قصر حصر البطل عليه مباينة اعلم ان قصر الجنس مباينة وادعائه طرقتان
 متقاربان الاول ان ماعدا المعصور عليه من ذلك الجنس يبلغ من النقصان مبلغاً يخط معه عن
 مرتبة ذلك الجنس واستحقاقه ان يسمى به فهو ماعداه ملحق بالعدم من الثاني ان المعصور عليه
 ترقى في الكمال الى حد صار معه كانه الجنس كله وادى هذا اشار من قال اللغز عند الاطلاق
 ينصرف الى الكامل **قوله** ويؤيد ذلك هو ان يرد بالخبر المعروف ان الحكم عليه مسلم الاتفاق به معروف
 على طريقة قوله ودال ذلك العبد اي ظاهرة هذه الصفة وهذا المعنى من خروج العرف عن الجنس
 كانه لوحظ اولاً وقوعه خبر المكون فصار تعريفه وحصوره في الدهن بحسب هذا الاعتبار
 لا بحسب مفهومه في نفسه **قوله** واما ثانياً ولان صائر الكشاف انما حصل هذا معنى التعريف

الى

ما
 اخرى

ع ٢ بيان
 والا استفيد

ما ابا

معه

وعايدته لا معنى للعهد اجمالا اولاً بانه لم يعمد بقوله لا بعدون تلك الحقيقة فهو المسند اليه
على المسند كما توهمه ذلك الزام بل قصده معنى آخر دقيقاً ليس راجعاً الى العهد ولا الى قصر
ادعاء وجود ذلك وثانياً بان هذا معنى التعريف الذي في المعطوفين وفائدة لا معنى للعهد والحوال
الثاني لا خلافاً بل دل عليه عبارة الكشاف بصريحها حيث قال بعد ما فصل فائدة الفصل
كما نقله ومعنى التعريف في المعطوفين اما الدلالة على ان المتعريف هم الناس الذين بلغوا العلم
في الآخرة او على انهم الذين انحصرت صفة المعطوفين الى آخرة واما الحوال الاول فغيره
وذلك ان كلام الشيخ اولاً اعني قوله ولا يصح حصر البطل عليه بل يصح حصره على ان هذا المعنى
الذي ليس فيه هو المسند على المسند اليه ولا نزاع فيه لذلك المتوهم وكلامه آخر اعني
قوله فانه لا حصر له ورا ذلك يوهم ان هناك قصراً للمسند اليه على المسند كما اوهم ذلك
عبارة الكشاف حيث قال لا بعدون تلك الحقيقة فما نقله من كلام الشيخ لا يرفع ذلك التوهم
بل يؤكد وتحقيق المقام ان المسند اذا عوق باللام يعرف حصره فان قصد الى ان المسند اليه
هو كل افراد ذلك الجنس وان ذلك الجنس لم يثبت لانه كان ذلك قصراً للمسند على المسند اليه
اما حصة واما ادعاء وان قصد الى انه عين ذلك الجنس ومتجوز وليس مغايراً له فهو معنى
آخر مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس ومعنى ظهور الاتفاق به وهذا المعنى فيه دقة حيث
يكون المتأمل عنده كما يقال يعرف وينكر وليس دعوى تغيير لا المسند على المسند اليه ولا بالعكس
وفيه من المبالغة ما لا يخفى على ذك مسكة فقول الشيخ فانه لا حصر له ورا ذلك معناه ان حقيقة
ذلك وهم محجزة به وقد صرح بهذا المعنى في قوله فزير هو بعينه وقول العلامة فهم هم الإشارة
الى معنى الاتفاق وقوله لا بعدون تلك الحقيقة تأكيد له فليس في كلامها ادعاء على قصر المسند اليه
على المسند وبطل ذلك التوهم وظهور ان هذا المعنى الذي يقيق من مخرج التعريف الجنس وان الحق
ما اطبق عليه الناظرون في الكشاف من ان اللام على المعنى الثاني يعرف الجنس المستقيم
الحقيقة كما انما على المعنى الاول يعرف العهد فان قلت قول الشيخ كيف ينبغي ان يكون الرجل
حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه بشعر بان المقصود دعوى الكمال فان الرجل اذا كان كاملاً لم يكن
في كونه بطلاً محامياً يستحق ان يقال البطل المحامي له وفي شأنه قلت برفع ذلك الاشعار ما ينبغي
عقبه من دعوى الاتفاق وانه صريح في ان لا يلزم للاتفاق من دعوى الكمال حيث قال قولك
هو البطل المحامي لا يشير به الى معنى علم الله كان ولم نعم الله متى كان كما في ريد المطلق ولا يرد

علم

الاستحقاق

ان به صريحه معنى البطل المحامي على انه لم يحصل لغرضه على الكمال كما ويرد هو الشيخ ولان
يعال انه ظاهر كونه بهذه الصفة ولكنك تريد ان تقول لصاحبك الى آخرة ورا ذلك وقوله وكذا
ينبغي غاية ما توهم من الاستحقاق وذلك بالاتحاد فان الرجل اذا احدى معنى هذه الصفة
وتوهمها كان ذلك هو الغاية القصوى في كونه بطلاً محامياً وكذلك بحقيقة الاسد كان ذلك
غاية ما يستحق به اطلاق الاسد عليه وابلغ في اثبات شجاعته من حمله ورا من اورد الاسد
كما في قولك رداً اسد ومن حصر حقيقة الاسد فيه ايضاً فان قلت ذكر الشيخ ان قولك هو البطل
المحامي ويرد الاسد وما اشبههما كلها على معنى الوهم والعدس وان تصور الحكم في خاطره
شأنه لم يره ولم يعلمه ثم يحركه بحركي ما علمه قال وليس شيء باغلب على هذا الضرب الموهوم من
الذي فانه على كونه على الكمال وهو كمن يعبر عنه بالذي كقولك اخوك الذي ان تدفعه للممة
تجرك وان تعقب الى السيف يعقب وما ذكرته من ان اللام في البطل المحامي والمعلوم هو لا
لتعريف الجنس بما في معنى الوهم والعدس فان هذه الحواس خصوصاً الاسد ليست اموراً
موهومة مقدرة قلت انما اغتبر معنى الوهم والتقدير يتأخر ان دعوى الاتفاق ليس يرد حصر
الاسد انما يتأخر الى اد اصورته ذلك الجنس صورة ومثله مثلاً وقد رتبته تقدراً ولولاد ذلك
لم يحسن دعوى الاتفاق بل لم يقدم الوهم عليها فضلاً عن ان يتلقاها بالقبول ولذلك كان هذا
المعنى عند المتأمل اد ابرأ من الاعتراض والادكار واما قوله وليس شيء باغلب على القرب
الموهوم فاشارة الى ان الوهم قد حرك في غير ما نحن بصدده ايضاً ومنه البيت فان الموصول
فيه العهد مفد كمن صوره الوهم واحراه محكي ما علم فهو من مروج العهد وفيه قصر
المسند اليه على المسند قلباً اي اخوك هذا من اشتهر من الناس او ايراد اي لا يشترك
في الآخرة المشهور بها وليس لك ان تدعي ذلك في البطل المحامي والاسد والمعلوم لغزوات
تلك المبالغة ولكونه مخالفاً للكلام الشخيص فان قلت على ما ذكرت في تحقيق المعنى الثاني في المعطوفين لم يكن
هناك حصر اصلاً فما عايدته الفصل قلت فائدة هذا الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة
وتوكيد الحكم دون الحصر ونقول ان كلمة هم مبتدأ لفصل واما على المعنى الاول اعني العهد
فهو مع ذلك مفد ايضاً حصر المسند والمسند اليه افراد اي لم يدخل غير المسند في الناس الذي
بلغناهم معلون في الآخرة وان ذهب الى ان لا قصر على المعنى الاول ايضاً وان ما ذكره من
ان الفصل يفيد الحصر بان لفائدة الفصل غايباً لسان فائدة في هذا الموضع كان مستبعداً جداً

اداء

تقدر شئاً
سد

هوام

وانعده ان يقال كلمة هم في الآية على الوجهين مستدما بعد خبره وليست بفعل فيها بل في مواضع
آخر **قوله** السند ثم ان تقدم عبارة السند في مقدم لا عبارة السند في مقدم **قوله** لا يثبت في مقدم
معنوي والصرف الثاني بعدم لفظي على ما في الاضافة المعنوية واللفظية **قوله** لا يثبت في مقدم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم ان اردنا الحكم وقوع النسبة او وقوعها فهو مسبوق بتحقيق
المسند اليه والمسند معاني الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد العلم بها لكن لا يلزم
من ذلك ما هو المطلب اعني عدم المسند اليه على المسند وان اردنا الحكم المحكوم به فلا يثبت له لا بد
من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو
الوصف كان الاول اذ لا يلاحظ قبل المحكوم به واما انه لم يثبت ذلك فلا هذا ان اردنا تحققه قبل
الحكم بعدم في التعقل وان اردنا تحققه قبله في الخارج فلا نزاع فيه اذا كان من الموجودات
الخارجة الا ان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني حسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج
فالانسب في التعقل ان يعتبر تحقق في الذهن **قوله** بل انما يدل عليه المضارع قد يقصد بالمضارع
الاستمرار على سبيل التجدد والتعاقب حسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقل
مستمر يتجدد شيئا فشيئا فاسب ان يراد بالفعل الدال عليه معنى يتجدد على نحوه بخلاف الماضي
لا يقطع عنه والحال السرعة زواله ومما يدل على ان المضارع اريد به هنا الاستمرار ان
السؤال كيف غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد يجاب فهو صحيح او سقيم
لا نحو قاعدة اذا كان لاحدها نوع استمرار **قوله** واجيب ايضا بأنه لا يبرر بالتحصيل
الحصول بالتحصيل بالذكري المراد تخصيص الثبوت بالتحصيل **قوله** لكن في بيان
كون السند بعد ايراد التحصيل نوع ضيق وذلك لان التحصيل بالذكري حاصل بلا تفاوت
قدم المسند اليه واخر وغاية ما يقال في توجيهه ان الصير لو كان مؤخر الاحتمال خفوف
ان يكون مسندا اليه غيرهم فاذا ذكر الصير تحصيل الثبوت بهم بعد هذا التوهم وكما قدم
تحصيل الثبوت بهم محذور اعم ذلك الاحتمال فكان تخصيص الثبوت قد تقوى بالسند
وارزاد به **قوله** وصاحب المقامات قائل بالتحصيل فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وماتت
عليها بعزب هذا هو الحق وذلك لان التقدم انما يقتضي الحصر بآيا ما ذكر من ان السند
يدل على ان الخطاب قد اصاب في اصل الحكم واخطا في قيد من قيوده فصار ذلك القيد اهم عند
المتكلم فيقدمه في الذكر فاصد ان ذلك تقرير صوابه ورد خطابه وهذا السبب مشترك بين الافعال

ن
عقلها

قارن

سند السند في مقدم
قوله لا يثبت في مقدم

والمشتقات

والمشتقات بل هو المراد ايضا ان معاني المراد كالمسند والحيوان والظهور مثلا امور ثابتة
غير متغيرة قلما يقع الخطا فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها **قوله** طوما انا اول هذا
اي لم اقله مع مقول لغيري والسند يثبت في الفعل عن المذكور بثبوته لغيره السند في هذا
المثال لما افاد في الفعل عن المذكور اعني المسند اليه وثبوته لغيره لم يكن مفيدا للخصيص
بالخبر العلي بل للخصيص بغيره به ونظيره ان النزاع اذ اوقع في فعل واراد تخصيصه
فذلك المخصص مشتمل على اثبات ونفي فربما يصرح بالاثبات ووجه ونعيم النفي فربما
لقولك انا سمعت في حاشيتك وربما يعكس لقولك ما انا فلتست هذا وربما يصرح
بهما معا بناء على اختلاف المقامات وعلى كل تقدير يكون لخصيص الفعل غايتان له
لا بما نفي عنه والمصنوب التحصيل ههنا اي ما نفي عنه وتأويله ان نفي الفعل بخصوص
بالمسند اليه فكأنه لم يفرق بين ما اتاقت هذا او انا ما قلت هذا او سياتي الفرق بينهما
قوله وكما كلم الصحاح انه اي استعمال احد عن الجمع حسب وضع اللغة فان حمل
كلامه على الاشتراك المعنوي كما هو الظاهر والفرق بينه وبين قوله وقيل هو مبني على ان
اسم ومعنى الواحد بان احدى اوصاف هذا القول واسم على قول الصحاح واما خلاف القدر المشترك
الذي وضع اللفظ بانه فيهما وان حمل كلامه على الاشتراك اللفظي والفرق في **قوله**
لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فاذا كان السلب الكلي صادقا كان السلب
الجزئي ايضا صادقا وهو ربح الحجاب الكلي فيجب ان الروية الواقعة على كل احد منقبة
قوله ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في السلي ان عاقتا معام وان خاصا
مخاصا التفصيل ههنا ان يقول ان كان النزاع في روية واقعة على شخص معين كزيد مثلا
يقال ما اناريت زيدا فكون هناك من راي زيدا وهو ظا وان كان في روية واقعة على
احد لا بعينه يقال ما اناريت للاحد من الناس او ذلك للاحد فانه وان كان غير معين لكنه
معهود من حيث تعلق الروية تحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال ههنا
ما اناريت احدا لانه في قوة قوله ما اناريت زيدا ولا عمرو ولا كذا الى غير ذلك في افادة
نفي الروية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والنصوصية فيبقى
عموم نفي الروية لكل واحد منها فاما لان الفعل المنبئ في اعتقاد المخاطب منسوب
الي واحد فلا يحتاج في خطابه في الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع

م

في ربه واقعة على أحد هناك عما إذا كانا أحدهما ان يقال ما امارت كل أحد والاسم
 ان يقال ما امارت أحد او هذه اخص من الاول في افادتها المعنى المذكور نوع خفاء
 ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ما قرره **قوله** وعندى ان قولهم نقض النفي بال
 بعض ان يكون ضوت ريد الجذر بان يعترض عليه ان هذا الكلام التوجيه الذي يخلو
 به انما زاد في كسر تلك القارورة اذ يقال لا ثم ان نفي الروية في قولك ما امارت
 أحد عام لكل أحد لان النفي متوجه الى الفاعل وكونه فاعلا لا يتعلق به بالفعل
 المفعول ويكون الكلام دال على ان المنكلم ليس فاعلا للروية المتعلقة باحد فيلزم
 ان يكون هناك انسان قد راى أحد اكانه قيل لست الذي راى أحد من الناس ولا يجوز
 فيه **قوله** لا غيره ومعنى لا غيره او رد في تفسير معنى لا تكذب انت كلمة لا غير ومن المراد
 بهاد فتا توهم قصد التخصيص بها في عبارة المفتاح حيث قال فان انت هناك لتأكيد الحكم
 عليه بنفي الكذب عنه مائة هو لا غيره لا تأكيد الحكم قد يرتفع ان لا غير متعلق بالحكم بعدم
 الكذب اي اسناده الى الضمير وقع قصد الاستهوا **قوله** لا مبنيا على النسيان حقيقة
 لا ما ولا وهذا معنى دفع التحوير والتمويه والنسيان بالتاكيد وليس هناك حصرا
 نعم ان حصل متعلقا بعدم الكذب افاد تخصيصا لكنه هذا المعنى لا يصح وقوعه في تفسير
 لا تكذب انت **قوله** فالشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التحوير او الاستهوا
 النسيان وذلك انه ان قصد ما ذكره المعنى المتبادر منه فان لم يعرف فساد ما كان سهوا
 بفساد كلامه حيث قال فكون سهوا ان لم يعرف وان عرف ونسي كان نسيانا وان قصد به
 معنى آخر فلا يزال ذلك المعنى كان تحويرا واعلم ان الشارح العلامة جعل الضمير في قوله لا
 اذا قلته ابتداء حقا الى المثالين بتأويل المذكور والمقول وحصل قوله غير مبنيا على تحوير
 او سهوا ونسيان متعلقا بقوله صح وهذا قال في تقريره يصح غير ارتكاب تحوير او سهوا
 او نسيان والعقلة عن مرجع الضمير وهو المثال الاخير هي التي اوقعته في هذه الورطة
 وقد تعرض لبيان حال اناسعت في حاشيتك في الابتداء ولا في الابتداء وسكت عن بيان حال
 سعت في حاشيتك او سعت انا وحايتك لحي الابتداء اكانه نعلم انه يعلم بالمقايضة الى
 حال اناسعت في الابتداء الا ان لزوم رد الخطا في الفاعل لا فائدة وجود السعي غير
 وعكسه كان ظاهرا **قوله** لا يقال التكبير اما يدل على النوعية بالنهول او غيره ولا يخصر

انما يدل يستفاد من تقدير المعدم فلا بد منه بحال هذا الكلام يشهد بان قابلية توهم ان التخصيص
 في قول المصنف ثم لان انتفا التخصيص بمعنى المحصر وليس كذلك بل اريد به ما يصح وقوع المنكرة
 مبتدأ فالاولى ان تحاب هكذا لانا نقول لما حصلت النوعية بالنهول او غيره فقد حصل
 تخصيص المنكرة وحق وقوعه مبتدأ بدون تقدير المعدم وهو الملمط ولو فرض ان المراد
 المحصر فهو ايضا حاصل بدون كما قرره **قوله** ثم لان امتناع ان يراد المهر شر لا خير
 اذ قيل شر اهر ذاتا بيباد منه كونه شر بالقياس اليه فلو قيل لا خير بيباد منه ايضا
 كونه خير بالقياس اليه وهو ظاهر في انه لا يكون مهر له لان المهر صوت الكلب عند نأه
 ونهجه بما يوزنه قال في الصحاح هو صوتة دون نهجه من قلة صبره على البرد فلا يشك فيه
 عاقل فضلا عن ان يحرم بنقضه وح يقبح المحصر وهو المعنى بامتناعه من فن البلاغة نعم
 لو ارد كونهما شر او خير الى الجملة طار ذلك لا خلاصهما بحسب الاضافة **قوله** احدهما
 المقارنة في التقوى لو قيل احدهما ثبوت التقوى لكان اظهر لان المقارنة كالقوى في الا
 على الامر من **قوله** ولا يخفى ما فيه من التمسك بهذا القابل انما تعسف في توجيه القطر عاينة
 لاني المعنى لا لا يخفى ان تضمن الضمير وحده لا يصير علة للقرب ثم المحرر وان ادى هذا المعنى
 لكنه ثبت باختيار التخصيص ان تضمن الضمير هو الاصل في العلة وشبهه بالمحال تمة له كما ان
 ثبوت التقوى هو الاصل في المعلول وعدم كماله تمة له فاستند الاصل الى الاصل والفرع
 الى الفرع **قوله** وقال المصنف معناه اتبع عارق عرق الموصود في نسخ الايضاح معناه اتبع
 عارق عارق اي اتبع عارق المسند الى الظعار فاما المسند الى الضمير كما ذكره **قوله** وما
 يرى تقديمه على المسند كاللزم لفظ مثل وغير الخ اعلم ان لفظ مثل قد علم معنيين اشهر
 هما ثلثة الخاطب فيقال مثلك لا يخل او لا يخل مثلك بمعنى فلان لا يخل وليس في الكلام
 ح كناية في الحكم لانه مصرح به بل في الحكم عليه وليس فيه ايضا عرق بذكر الانسان لان
 الحكم موجبه لوجه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرق اي جانب وان قصد وصف
 الخاطب بالمثل كان ذلك تعريضا عما اضيف اليه مثل لا باسنان غير الخاطب مماثلة له اربط
 المثل وقد يطلق ويراد به مماثلة مطلقا وهو الكثير الشارب وح لها ان حصل نسبته المحكوم له
 اليه كناية عن نسبته الى ما اضيف هو اليه او لا فعلى الاول وهو الكثير الشارب كان مستوعلا
 على سبيل الكناية في الحكم وكان تقديمه على المسند كاللزم وقد كشف في الشرح عن هذا المعنى

شمال
الجر

بعض

مطلوع

قد يظن ببيان
الكلام

الاستدلال

عطاوه وليس في الكلام تعريض أصلاً لا مخاطب ولا بغيره **وعلى الثاني** وهو ان يراد
 بلطف مثل المماثل مطلقاً من غير كناية في النسبة لم يكن فيه تعريض بأنسان غير معي
 اراد بلطف المماثل كما مر ولا مخاطب أيضاً إلا على قياس ما ذكر في المعنى وفيه نقد
 وقس على ما ذكر من الاستعمالات على الوضوء التلميح لفظة غير واد الخفقت ما قرناه
 ظهور لك انه اذا اراد بلطف مثلك او غيرك انسان غير مخاطب مماثل له او غير مماثل
 لم يكن هناك تعريض مصطلح بغير مخاطب سواء كان ذلك الانسان معيماً او مطلقاً
 وان حمل التعريض على غير المصطلح اعني ان يكون في الكلام نوع خفا كان موجوداً
 في صورة التبيين كما يفهم من سياق كلام الابيضاد دون الاطلاق كما يدل عليه
 قوله كما قولنا مثلك لا يجوز ان لم يرد به معيّن قطعاً واما قوله غيري جني فحمل
 التبيين كما لا يخفى وهو ايضاً ان قوله من غير ارادة تعريض بغير مخاطب موكد
 للاستعمال على سبيل الكناية لا قيد ثان كما فهم بعضهم ورع انه لا بد من امرين احدهما
 الاستعمال بطريق الكناية والثاني ان لا يكون هناك ارادة التعريض فلو كانا مستعملين
 بطريق الابيضاد او الكناية وقصد بهما التعريض على انسانين معيّنين لم يكن تقدسهما
 كاللزم كما اذا كان هناك من يدعي انه مماثل للمخاطب مع كونه خيلاً فقيلاً مثلك لا يخل
 وعرض بانه ليس مثلاً له وفيه بحث لان الظ عند قصد ذلك المعنى ان لا يكون الاستعمال
 بطريق الكناية لان كون المخاطب غير خيلى لا مدخل له في المماثلة عن ذلك الانسان
 بل يكفي ذلك في الخلل عن كون مماثلاً له وعلى اخص او مافيه كانه قيل فلان يخل وبتلك
 لا يخل فهو ليس مثلك اللهم الا ان نقصد المعنيان معاً اعني نفي الخلل عن المخاطب بطريق
 الكناية ونفي المماثلة بطريق التعريض ونقلاً لا معنى للتعريض بنفي الغيرة ولا اثباتها
 بخلاف التلميح **قوله** وقد يقدم المسند اليه المسود الظاهر ان الضمير المستتر في
 يقدم راجع الى المسند اليه مطلقاً وان كلمة قد للتقليل وان حوّل راجعاً الى ما ذكره
 بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق **قوله** واما قال في الاول المستلزمة وههنا المقضية
 لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم العبارة الواضح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية
 صريحاً نفي الحكم عن بعض الاوراد وذلك مغاير لنفي الحكم عن جملة الاوراد ولكنه يستلزمه
 لانه حمل على احره **قوله** والافور ان حمل عطفاً على آخرت وانما كان اقرب لانه ان حصل

البيان
 انما اراد
 بالبحر
 لا البحر
 سيد
 مستخرج

بوجه

م

عند هذا
 في المخاطب
 او المخاطب
 في رتبة
 السند

عطفاً

عطفاً على ادخله فان اخذ الدخول مطلقاً لزم حمل الخاص فيهما للعام وهو مستقيم وكذا
 ان قسر الدخول بالتأخير لفظاً او ترتيباً وان قسر بالتأخير فقط لزم مع صفة من ظاهره
 جعل الاخص من وجه فيهما صاحبه وفيه نقد ايضاً ونسلك ان يقول نفس الدخول
 بالتأخير لفظاً ونحو المعول بالمقدم فلا يجوز ان يلبس به تقييداً في عا خلق الطبع
 ان امثلة المعول لا تساعده ولو حمل المراد بالدخول التأخير عن اداة النفي التي لم يند
 على الفعل العامل في كلمة كل والمعول باق على اطلاقه بشهادة الامثلة المذكورة فيهما
 مع عطفاً معمولة على ادخله ولم يخفى اني قد مر حمل وكان اقرب من حيث اللفظ مع انه لا
 اشكال في المعنى وكان الشارع اراد تطبيق كلام المصراع على كلام الشيخ وابقا الدخول
 في حيز النفي على اطلاقه واختار العطفاً على آخرت بذلك التأويل قصار مجموع المعطوفين
 تفسيراً للدخول في حيز النفي **قوله** وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في ذهن
 مبهم باعتبار الوجود وكما يظهر من نعم الرجل بشعره بان اللام في الرجل للعهد الذهني كما
 اختاره بعضهم ورع ان اللام ههنا كاللام في قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين
 مخاطبك ورد كونها الحسن بغوات الابهام المقصود في هذا الباب ونحو ان تفسيره بغير
 مثلاً ونحو ان تقييده وجمعه واجب بان المراد هو الخير اذ لا حقيقة فالابهام
 موصود كما في المعهود وصح تفسيره بخصوص ايضاً واما نعم الرجلان ونعم الرجل
 فالمراد به حسن التقييد وحسن الجمع فلا اشكال لانه شئ اولاً وجمع ثم عطف بلام الحسن
 وفي الحمل على الحسن زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلاً عائد
 الى الحسن ايضاً **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف لان اختصاص المسند اليه بالحكم يدل صريحاً
 على مغايرته اياه فالحمل على ان معناه انه عبارة عنه تعسف وظوايضاً تفسير كون الحكم
 بلاماً ما ذكره هذا القابل لخلق الظاهر **قوله** او ادخل الروع في ضمير السامع وتربية المماثلة
 لم يدخل بينهما جوف العناد لانهما متغايران فان الاول ادخل الخوف ابتدأ والاني استزادة
 الخوف الحاصل **قوله** حيث لم يقل انا العاصي ايتى على ان العاصي يكون بوجه هذا امين على مذهب
 الاخص حيث حوّل ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب يدل الكل من الكل نحو المسكين
 مروت وعليك الكريم المعول واستدل بما ذكره بقوله على ليجعلكم الى يوم القيمة لارب
 الذين خسروا والباقيون على ان الذين خسروا وصف مقطوع عن موصوفه للزم انما مر

لفظاً

وقد حال اليه ما ذكره من العناد
 في قوله تعالى ولا تخف
 الى قوله ولا تخف
 في قوله ولا تخف
 في قوله ولا تخف

المحل او منصوبه قالوا ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع بصحة احرازه نعتا على ما قطع عنه بل يكفي
هناك معنى الوصفية كما في قوله تعالى والكل همزة طرفة الذي جمع مالا واستدلوا على انقطاع
ذلك الجدل بان البدل ينبغي ان يفيد مالم يفده المبدل منه ومن ثمة لم يخرسوا بزيد
رجل ويدل الكل لما كان مدلوله مدلول القول ولو ان دل فيه الظن من ضمير المتكلم او مخاطب
وهما اعراف المعارف كان البدل انقص من المبدل منه في العريف فكون انقص منه في الافادة
لا مدلول لهما واجد في القول زيادة تعريف بخلاف بدل البعض والاشتمال والعلل
فان مدلول الثاني فيها غير مدلول الاول واحاط بالاختصاص عن ذلك نفع الجاد للردول
في بدل الكل لو اتحد معهما لكان الثاني ناكذا الاول لا مدلا عنه وانما في الذات
لا ينافي كون البدل مفيد افادة رابدة كما في المثالين المذكورين وان الثاني معهما يدل على
صفة المسكنة والكوم دون القول واما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضره
كما في ابدال النكرة الموصوفة عن المعروفة لمورث بزيد رجل عاقل اذ رتب نكرة افادة
مالا نقيده المعروفة وان اشتملت المعرفة على افادة العريف التي خلا عنها النكرة فان قلت
هل يجوز ان يكون العاصي صفة لضمير المتكلم قلب احراز الكسائي وصفه في العاصي
في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور على انه بدل وخو في الكشاف وصفه
المخاطب ورد عليه بعضهم بان الضمير لا يوصف كما هو المشهور واما ضمير المتكلم ولا
يبعد ان يكون في الجواز بضمير المخاطب على قوله ولم يجد فيه نقلا صريحا **قوله** مبني على
انه كثرا ما يطلق السان على العلوم السليمة ذهب بعضهم الى ان الالتفات من حيث انه
يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني ومن حيث انه ايراد المعنى في طرق مختلفة الواحد
في الوضع من علم السان ومن حيث انه حسن الكلام وزيته من علم البديع والتكالي اورد
في المعاني والبديع **قوله** خصص هذا المثال من مسائل السكاكي لما فيه من الدلالة
اي اخرى هذه الدلالة موجودة في غير هذا المثال ايضا كحوظي ابي قليب في الحسنان طروب
فانه حكم بان فيه الالتفات وليس ذلك على معنى الظان فان معنى الظان ان يقال طروب
عنه وكذا قوله تذكرت والذكرى كذا في زينة فانه اثبت فيه الالتفات مع ان الرواية بشأ
المخاطب في غير ذلك فعلم من ذلك ان الالتفات عنده ليس بشروط بان يكون مسبوقا
بالتعبير بطريقة اخرى الا ان التصريح بان قوله ليلى الالتفات اذ لا على هذا المعنى واما

وازم

مطلوب في جواب وصفه من ان
عند الخشوع ويحتمل الخطاب
ان

مختلفة

نحوه

قال

في

تعرض له الالتفات قوله بان سعاد قاضي القلب محمود او اختلفا بانه الحذر المواعيد
حيث والتفت كما ترى حيث لم نقل ما خلقني فنتبه ان قوله قاضي القلب في تقدير امسي قلبي
فلا يدل على المقصود هذا مع ان اشتها الشاعر معلو الذرعة في البلاغة واشهره
الابيات التي هذه الامثال من الايات صدرها في باب الالتفات حيث يشتملها صاحب
الكشاف واحرازها على كيفية متنوعة كما اشهر اليها في المعاص وان كان بعضها لا يخلو
عن قصود مما يرجح خصصه بالذکر **قوله** لا ناعلم قطعا من اطلاقهم الى اخره يعني ما
ذكر في الالتفات من الفائدة العامة بعض اعصار هذا القيد من كونه على خلق
معنى الظن ويؤثر ايرادهم الالتفات في مباحث احوال الكلام لا على معنى **الاول**
في عنه غوار وعاراي غمضة تفتق منها الغوار بالضم والتشديد والغمضة بمعنى الميم وسج طمغ
في الموق اذا كان سائلا فان لم يسئل فهو رمض يعنيها ايضا فعال تفتت عينه غمضا ورمضت
رمضا وامضك الحرج امضا اي اوصحك ووجه لانه اخبر مضى الحرج ولم يعود الى
والكل تلمس العن اي طريقها **قوله** هذا الاخص من نفسه الجمهور لا يقال ما ذكره القارئة
العامة للالتفات يدل على اعتبار هذا القيد اي كونا لمخاطب واحد في الحال عند الجمهور
ايضا وان لم يصح جوابه فلا فرق من نفسه وبعبارة عام بالخصوص لا ناعلم قول تلك القارئة
انما هي بالعماس الى السامع فلا بد ان يكون واحدا اينسده الالتفات نظرية لشاملة ولا يلزم
من ذلك ان يكون المخاطب واحدا الجواز تعدده مع وحدة السامع **قوله** متى كان الجنيام
بذي طلوح ذو طلوح اسم مكان والطلح شجر عظام لها شوك ويندرج تحتها انواع والبنام
شجر طيب الرائحة يستاك به **قوله** ووجهه ان الكلام اذا نقل عن أسلوب الى أسلوب كان
احسن نظرية لشاملة هذه القارئة في النقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور
وكذا في العمل القدرى كما هو مذهب السكاكي توجد القارئة فانه اذا سمع خلقا ما
يتوقع من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووخور رغبة في الاصحار الى الكلام **قوله**
تبيينها على انه اي ذلك الغير هو الاول بالقصد الصحيح ان الضمير في قوله على انه راجع الى
خلق مراده وصله راجعا الى غير ما يتوقع كما توهمه سقو ظاهرا كما حطفت على ذي قطنه
وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال فنتبه على ان المحل على الفرس الا وهم هو الاول فان قصده الا
قوله تبيينها على انه اي ذلك الغير او في حاله سياق كلامه فاشاع على ما سبق يقتضي انه اراد

اولا

صحي

العلوم من

هذه

مر

بقوله ذلك الغير غير ما يتطلب فانه ههنا بمنزلة غير ما يتقرب ههنا وبأنه الاشارة بلفظ
العباد الصواب ان الغير في قوله على انه راجع الى الغير المذكور اذ هو افاضه ههنا بمنزلة
خلق المراد ههنا وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال على ان الاول والاخيرين حالهم ان يسألوا
عن الغرض لا عن السبب ولكن ان فصل قوله ذلك الغير اشارة الى الاخيرين اذ على ما مر من ان الغرض
في حكم العبد وان تقول جملة على الاول صحيح حسب المعنى ايضا فان ما ان الغرض اولى حالهم
وانفع لهم من ما ان السبب واعلم ان صريح الكشاف لم يحل هذه الآية من تلق السائل ^{عزم}
بغير ما يتطلب بل صريح فيها كان الحكمة والمصلحة حيث قال فان قلت ما وجه اتصال
قوله تعالى وليس البر باننا والبيوت من ظهورها بما قبله قلت كانه قيل لهم عند سؤالهم
عن الاهلة والحكمة في نقصانها وقام بها معلوم ان كل ما فعله الله عز وجل لا يكون
الحكمة بالغة ومصلحة لعباده ودعوا السائل عنه وانظر وان واحدة تفعلونها
انتم مما ليس البر في شيء قال وحتم ان يكون استطراد الماد كما ان الاهلة مواقيت للبر
ذكر ما كانوا يفعلونه في البر كان ناس من الانصار اذا احرصوا ما يدخل احد منهم حايضا
ولا دارا ولا فسكا طام من باب ^و وحتم ان يكون غشيا لتعكيسهم في سؤالهم وان شملهم
فيه كمثل من يترك باب البيت ويدخله من ظهوره ثم قال ومعنى واذا البيوت من ابوابها را
باشروا الامور من وجوهها التي لها ان تباشر عليها ولا تنعكسوا والمراد وجوهها
التفرد وربط القلوب على ان جميع افعال الله تعالى حكمة وصواب من غير اخلاص شبهة
ولا اعتراض يشك في ذلك حتى لا يسأل عنه لما في السؤال من الاتهام بمقارنة الشك
قوله معنى يصعق بنا عما وقع في فتح الملق ويوم يفتح في الصور فصعق لكن نظم الترتيل
ههنا فخرج في موضع آخر ونفتح في الصور فصعق **قوله** قلت ولكن مبهما من الدلالة
الى قوله والكلام بعد محل نظر قد بول عبارة الجواب بعبارة اخرى هي خير منها وان دفع
النظر عنها وهي قوله قلت لا خلاف من ان اسم الفاعل والمفعول الى اخره **قوله** لا يزال
انسان منهم اهل كما كان ام غيرهم من الجنة في الناس والجيل انما يكون من قبل
الأم فاذا كان الاب غيبا والأم ليست كذلك كان الولد هيئا **قوله** اي قول ضايقين فارم
الحارث البرزخي يقال ضبات في الارض ضبا وضبوا اذا اضمات فيها الاصحى ضبا لصق
الارض ومنه سمي الرجل ضابيا والبراهم قوم من بني فالح ابو عبيدة خمسة من اولاد

خطبة بن مالك بن عمرو بن قنم فقال لهم العراحم وهو من الاصل المفصل الوسطى من الاما
واحدا بوجه **قوله** وقيار اسم فرسه وقيل اسم جملة وقيل اسم غلامه **قوله** كما تقول
ليت رندا اقام وعمره مطلق فيه عطوف الخبرة على الانشائية وتصحيد مائة عطوفة
على قصة تكلف مستغن عنه وكأته سهو من قلم الناصح والصواب ان رندا اقام **قوله**
وهنا الخات لا يحتملها المقام كانتا اشارة الى سان ما يرجع به الوجه الاول على الثاني او
الثاني على الاول والى سان ان قوله لغرب سهل يجوز ان يكون خبرا عن قيار ويكون المحذوف
خبر الا في كذا حاز ذلك في مثل ان ردا وعمره مطلق والى سان انه اذا حصل لغرب
خبر الا في وقد رلقيار خبرا فنحصل من عطوف المفرد على المفرد فحصل ان بعدد موحدا
عن قوله لغرب خبرا التلازم تقدم المعطوف المقدر على المعطوف عليه الملعوظ واذا
حصل من عطوف الجملة على الجملة فان قدر الخبر مقدما لزم تقدم المعطوف بتمامه
على بعض اجزاء المعطوف عليه وان قدر موحدا لزم تقدم بعضه على بعض والمحوز
في جميع الصور نية الناصح كما سنشير اليه والى سان ان صاحب الكشاف لما اذا قطع
في الآية بالوجه الثاني وان الواو في الصابون كخمدان يكون اعتراضية لا عاطفة الى غير
ذلك مما يظهر بالتأمل الصادق في الآية الكريمة **قوله** وان في السفر اذ مضوا مهلا وان
جعلت اذ اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا عن السفر في زمان مضى منهم وان جعلته
ظرفا بدلت من قوله في السفر والمعنى واحد **قوله** وجملة على حذف المتبدا موافق له
وذلك لكون الصبر فعلا للمتكلم ومنسوبا اليه كما هي الحال المصدرية **قوله** فالك لو قلت
ام عندك عمرو او لم عندك كخرج ام على الاتصال الى الانقطاع اما على القول فبالا
لان الجملتين الواقعتين بعد ام والهمزة اذا اختلفتا بكون احدهما اسمية والاخرى
فعلية كواقام ردا ام عمرو وقاعد او تقدم خبر احدي الاسمين دون الاخرى سواء
كانتا مشتركتين في جزا كوار ردا عندك لم عندك عمرو ام لا كقولك اقام ردا ام عمرو وقاعد
فان ام هناك منفصلة باختلاف اما على الاتصال والى حال كونها منقطعة لا في المجلس الواقعتين
بعدها ادا كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل كواقام ردا لم قام عمرو او اسميتين
مشتركتين في المسند اليه كوار ردا قام ام هو وقاعد او في المسند كوار ردا عندك لم عمرو عندك
ولم يكن هناك اختلاف بين الاسمين في تقديم الخبر في احدهما دون الاخرى كما في هذين

المثالي فالاولي ام في هذه الصور الثلث منقطعة كما ذكره بقوله لا كذا قد ذكر الخ والاول
تخط سوا علمكم ادخلوا فيهم ام انتم ما متوايحا اضلالا للجليلين فيه مع كونه متصلة للا
من الاتساق بالمنقطعة **قوله** جملتان مشتركتان في احد الجزئين اد ام يشترك الجملتان
في شيء من الجزئين لو اقام ردا ام قد عكروا وارادوا ام لم يردوا واد اقام ام فابعد كرو
واضرب زيد عكروا ام قتله خالد لان الاشتراك في المفعول الذي هو فوضلة فاما آخر
جزوا بكونها منفصلة لا غير وحوز ابن الجار والحد لشي كونها متصلة والمفترج
اي هذين الامرين كان كما اذا سمعت صوتا وتردوت حسالت اضرب زيد عكروا ام صاح
فلان من صوته قال سبوه ادا قلب اريد عندك ام لا كانت الجملة منقطعة بنا على
انه تغير ظنك بكونه عنده الي انه ليس عنده فاصريت عن الاول وسالت عن الثاني ولو
حولت متصلة لم يكن ليقولك ام لا فائدة واعلم ان هذا هو حرمي الجملة بعد المطبوعة
كوزي الخبر لو انها لا بل ام شاذ لا كوزي الاستفهام لا تها تلبس بالمتصلة لا اذا
كان الاستفهام بغير الجملة فان استعمل المتصلة مع هل في طوقك هل ردا ام لم يرد
شاذ قلنا **واعلم** ايضا ان المتصلة ادا وليها مفرد فالاول ان يل الجملة قبلها مثل ما وليها
لتكون ام مع الجملة بنا اول اي والمفرد ان بعدها بنا اول ما اضيف اليه اي لو ارد
عندك ام لم يرد على ايها عندك ولو ارد لو ارد عندك ام في الدار والقيت ردا ام عكروا
واعندك ردا ام لم يرد حوزا احسنا لكن المعادلة احسن **واعلم** ايضا ان المتصلة في نقل هذه المطاوعة
ههنا رجلا لا غنى عنه المقول الناشئة مما نقله الشارح **قوله** لان هذا الكلام عند
ثبوت ما فرض من الشوط والجزا يكون جوابا لسؤال محقق فيه اشعار بان السؤال في نظم
الاية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذ وقع ذلك المعذر بان يسألهم فحيوا ولما كان في
الاية فرض تحقيقا ذكر ايها على طريقها اذ احققا وانت تعلم ان القرينة هي ذات
السؤال هي حقيقة في الاية وهذا هو المراد بقولهم لسؤال محقق لا كونها سؤالا
وهو المفروضة المقدر فيها فلا فرق بين نظريها وبين ما اذا سئلوا فاجابوا في كون السؤال
الذي هو القرينة محققا وانما الفرق بان اتصاف السؤال والجواب بالسؤال والجواب
مفروض في الاية ومحقق هناك **قوله** والجواب بان حمل الكلام على جملة لولي من جملة على
جملتين لما فيه من الزيادة تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعمل مطابقة

الجواب

الجواب للسؤال وكون كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والطابق بينهما امر مهم
عندهم كما صرحوا به في ما صنعت فالجمل على جملتين اولي واما قولهم ان الواقع في عدم
الحذف جملة فعلية فصح لكن الكلام الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق ان يقال
ان السؤال جملة اسمية موصوفة فعلية حقيقة سان ذلك ان قولك من قام امه اقام
ردا ام لم يرد ام خالداي غير ذلك لا اريد اقام ام لم يرد ام خالداي ذلك لان الاستفهام بالفعل
اولي لكونه متغيرا فيقع فيه الجهاام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة الجهاام
على تلك الذات المفصلة هناك ومتعمدة لمقر الاستفهام ولهذا التخصيص وجب تقديمها
على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقديم ما يدل على الذات وفي
الحقيقة هي فعلية فبها يبراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال والمطابقة
حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذ اضع منه مانع كما في قوله قل من يخرجكم
من ظلمات البر والبحر قل الله يخرجكم فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم
المسند اليه واما قوله تعالى قل من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها وقوله يحيى من خلق
السموات والارض ليتقوا الله العزيز العليم فقد ورد في الاصل اذ لا مانع فيها
هكذا احقق المقال وجع عنك ما قيل او يقال **قوله** اسلامته عن الحذف والاختصار
الحديث قد يقال اذ كانت القرينة على الحذف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا
يستعمل على احد كما في مثالنا هذا كان الحذف والاختصار كثيرا للمعنى بتقليل اللفظ
كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيفان من هذا الوجه كان من محسنات الكلام
ومرجحاته على خلافه واما قولهم القتل اني للقتل وليس الحذف فيه بتلك المطابقة
من الظهور وانصبا بسجوى الكلام اليه فلذلك رجع عليه قوله تعالى ولكم في القصاص
حياة لسلامته عن الحذف **قوله** لاد القرينة اما تدل على نفس المسند اي لا على قصد
التحجب لان كون المسند في نفسه مما يصح ان يقصد به التحجب لا يدل على قصد اذ رجا ايراد
محروا ثباته للمسند **قوله** فخرج ما بعد التقوى بحسب التكرير لم يرد به حروجه عن
ضابط الافراد اذ المقصود اذ خاله فيها بل حروجه عن القيد الذي اضيف اليه العدم اعني
افادة التقوى فيدخل في عدم افادة التقوى بل في تلك الضابطة ولو قال فيدخل اي
في عدم افادة التقوى لكان اظهر والمعنى وانسب سياق كلامه لكنه انما تعرض لحروجه

في جواب
ان يقال

قال

الاية

عن الافادة دفعا لما يتوهم من انه بواسطة افادته تقوي الحكم بالتكوير يندرج في افادة
 التقوي فخرج عن عدمها بل عن الصاطعة ايضا **قوله** وانما لم يعلل مع عدم قصد التقوي
 كما يشعر به لفظ المفعول حيث قال واما الحالة المقترنة فلا يراد المسند في ادراك
 فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم واما قوله ليشمل صورة التخصيص
 فهو على ما يقتضيه سوق الكلام تعليل لقوله واما لم يعلل فيكون المعنى اغا قال مع
 عدم افادة التقوي ولم يعلل مع عدم قصد التقوي ليشمل ما ذكره من صور التخصيص
 ويدل على ذلك قوله فيما بعد عدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي وهذا
 شبه من طغيان القلم فان افادة التقوي اعم من قصد التقوي فيكون عدم افادة
 التقوي احق من عدم قصد التقوي فخرج به صورة التخصيص فلا يراد نقضا عما
 ذكره المص في ايراد المسند كما يراد على السكالي واما يتوهم ان فاعله قوله ليشمل راجع
 الى عدم قصد التقوي اي لم يقله لكونه شاملا ويره فوجه ما مر وان قوله ليشمل نافي
 عن هذا المعنى عند من له ذوق سليم وقد يتوهم ايضا انه قد يدل في بعض النسخ لفظ اعم
 باحق وعلا هذا ينبغي ان يدل ليشمل لقولنا لخرج مستقيم الكلام **قوله** لكنه يفيد ضرورة
 تكرار الاسناد وفي عبارة المفتح اشارة الى ذلك حيث قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول
 وهو ان يجري على ظاهره بان يحول انا مبتدا وعرفت خبره لا يفيد التقوي الحكم وبالعبار
 الثاني وهو ان يقدرا انا مؤخر اسم بعد مفيد التخصيص فان تركه فطهر الافادة في
 التخصيص يشير الى انه بالاعتبار الثاني بعد التقوي ايضا **قوله** وقد عرفت ما مر اشارة
 الى ساد هذا الجواب وهو ظاهر والحق ان يقال القصد مطلقا يتناول القصد بالذات
 والقصد بالتبع وخرج صورة التخصيص عن قوله لم يكن المقصود التركيب تقوي الحكم
 لان التقوي فيها مقصود تبعا فان قلت رعا لم يعمد فيها التقوي اصلا لا قصد لولا
 تبعا قلت في لا بعد التقوي قطعاً ولا يوصف التركيب ايضا لكونه مفيداً له لان الكلام
 في افادة معية بها معتبرة في عرفهم ولذلك لا يشتون لتركيب غير اللفظ **قوله**
 كما يكون مفهومه حكوماً به بالثبوت هذا اعني قوله بالثبوت يدل اشتمالاً بتكرير العامل
 اد المعنى بثبوت **قوله** لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا اراد اسندت اليه
 صورة وتفسر الاسناد الخبر الى اخره اجيب عن ذلك بانه لا اسناد للجملة من حيث هي

قوله قدم

الى ر

الى ريد من الانطلاق مثلا في نفسه مسندا الى الـ ومع تفهده به مسند الى ريد واما المجموع
 المركب من الـ والـ الانطلاق والنسبة الحكيمية بينهما فلم يند الى ذلك باو لكون
 ريد انطلق اياه بانه منطلق الـ واما قولهم ان الخبر هو الجملة تراها من التضاعفات
 التي لا تلتقي معانيها وخرج نقول قوله المسند الفعل ما يكون مفهومه الى اخره اراد به ما يكون
 مفهومه في نفسه من غير انتسابه الى شيء حكوماً بثبوت المسند اليه او انتفاؤه عنه والزل
 يدل على ارادته ذلك انه حمل المسند الفعل مقابل المسند السببي وفسره بما يكون مفهومه
 مع الحكم عليه بانه ثابت لشيء مطلوب التعليق بخبره وسببا في تقييده فلا يراد المسند السببي
 على تفسير الفعل كما بين في الشرح ولا مجموع الجملة لان المعنى مسند يكون كذا او المجموع
 ليس مسندا احصاه بل المسند المحقق هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الـ ومع تفهده
 به نظرا الى ريد كما مر نعم يرد على السكالي انه يلزم على هذا ان يكون منطلق في ريد منطلق
 اياه خارجا عن المسند الفعل بل عن ضابطة ايراد المسند مع انه مفرد وقد اخرج عن المسند
 السببي فيكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لادراجه في الفعل وقال المسند الفعل
 ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتساب الى غيره انتسابا حكما حكوماً بالثبوت للمسند
 اليه او انتفاؤه عنه ولا تخفى انه تعسف بعيد فهمه من عبارته في تفسير الفعل **قوله** ومع
 هذا كان العباس ان حمل خبر ريد منطلق اياه مسندا سببيا وان لا يحمل كون المسند سببيا
 مطلقا موجبا لكون المسند في الكلام جملة بل سببيا منه كخبر ريد منطلق اياه **قوله** ولكن ان
 يفتر بانه جملة علقته الى اخره لا طائل تحت هذا التفسير كما فهم جعلوا كون المسند
 سببيا احد ضابطي معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما كونه جملة فالتقوي او كونه
 سببيا فلا بد ان يعرف اولاً كونه سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة
 وما ذكره في تفسيره يقتضي ان يعرف اولاً كونه جملة حتى يعرف كونه سببيا **قوله** وقال
 صاحب المفتح هو ان يكون المسند سببيا كما يدل عليه خبره يعني ان يكون وسياق كلامه ايضا
 حيث قال او اذا كان المسند سببيا واما عرفت كل قسم من السببيات واحدة ولم تكن بالاول
 لعدم تناوله كذا انطلق اياه لان البناء بقسمي بعدم المعنى الذي هو كالاساس ولا يحد
 على انطلق اياه ولو بدل البناء بالاسناد او الحكم وقيل هو ان مفهوم المسند مع الحكم بثبوت
 لشيء او انتفاؤه عنه مطلوب التعليق بخبره ليشمل القسمين معا لكنه يدخل فيه كونه منطلقا اياه

اعني

قوله

بأن

يكون

ولو قيد المسند بكونه فعلاً لم يخرج عنه ايضاً نحو انوه منطلق فلذلك فصل واشترط في الثاني
 كون المسند فعلاً لم يخرج نحو مطلق انوه **قوله** ولا يجوز انوه تهلوت والكان المناسب ان يقول
 او اذا كان المسند فعلاً وايضاً لا يحتاج في ضابطه ايراد المسند اليه في الثالث لم يخرج به نحو
 انطلق انوه ويرد انطلق انوه لان المسند ههنا ليس فعلاً كما تحققت وليس المقصود من
 نفس التركيب معنوي الحكم ولا بد من اخرجه بقيد آخر **قوله** ولكن ان يقال ان في قوله هذا
 توجيه بعيد لا يقبله طبع سليم على ان المعنى الثاني معنى ركيك بل لا يبعد ان يفقد امثال ذلك من
 التاويلات الخفية المفسدة للكلام التي هي منه غزلة كثرة الملمح في الطعام **قوله** وح يكون
 المسند السمي وذلك لان المتبادر من العبارة عما ذكره السامع ان المسند السمي مقادير المسند
 الذي مفهومه كذا وما ذكره الحجة من حيث هو **قوله** وهو الرمان الذي عمل رماك رما يعترض
 فيقال كلمة قبل طريق زمان فيلزم ان يكون الشيء طرفاً لنفسه او ان يكون للرمان زمان آخر
 هو طريقه وكذلك يتوقف دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل والمستقبل
 ويلزم احد المحذورين وان جعل يتوقف معنى الحال كان كل من الحال والمستقبل مأخوذاً في معرفة
 الآخر وهكذا يتدقق في امثال قولهم تقدم الرمان الحامي وسياتي الزمان المستقبل والحق
 انها مناقشات واهية لان هذه العرفيات تنبيهات يفهم اهل اللغة منها ومن تلك
 العبارات ما هو المقصود بها ولا خطر بالمعنى شي مما ذكرناه او اما التدقيق فيها فيستفاد
 من علوم اخرى لا حظ فيها جانباً المعنى دون العوائد اللفظية المبينة على الطواهر **قوله** وكذا
 الحوادث صوته يسمى كذا الكثرة صوته هذا انما يدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب
 من الرمان وغيره محذور صاوت تحت حيزه الذي هو الرمان وليس المقصود وانما ارا
 المقصود كذا المسند هو الحدث وما ذكره لا يدل عليه فالحدث الرمان لا يستلزم حذو ما
 يقارنه بل المقارنة للرمان الماضي مثلاً حاز ان يكونه محذوراً احاداً ناجية كهره لا وان يكون
 مستقراً كعمل الله والمواساة في حال الرمان الذي من شأنه التغير في مفهوم الفعل يودون
 باعتبار الحدث والحدث وذلك لان المناسبة منها ح أكثر واعتبار الاقتران على هذا
 الوجه اولى وانسب من الدليل على اعتبار الحدث في المعاني التي يدل الاصل على اقترانها
 بآمنة مخصوصة هو ان اهل اللغة يفهمون منها ذلك ويفسرونها به وما ذكره من الايدان
 بيان مناسبة وابدأ باعث لا دليل مستقل على المطر ولذلك حال السكاك - العمل موصي

بلغ

فيلزم

معه

الذي

سواء
المعارن

لاعادة

لاعادة الحدث ودخول الزمان في مفهومه يؤذن بذلك فتأمل ولا السعيت الاصال
 في الامور المسقرة كقولك علم الله وعلم الله كانت محاربات من هذه الحقيقة هذا اذا
 مطلق اراد بالحدث الحدوث كما اشار اليه ولما ان اراد به الحدث والنقضي شيئاً فاشياء
 انه ليس دلحلا في مفهوم الفعل ومعاليل بعضهم من خصوصية الحدث او اقضاء اللفظ
 وقد قصد في المضارع الاولم التحدثي وقد سبق حقيقة **قوله** لاعادة الثبوت
 والدوام للاسم كعالم مثلاً يدل على ثبوت العلم الذي حكمه عليه وليس فيه تغير من حذو
 اصلاً سواء كان على سبيل التحدث والنقضي اولاً ولما لا الدوام فاما يستفاد من معان المع
 والمبالغة كمن هو اللفظ فان قلت قد ذكر اسرار الحاش ان اسم الفاعل يدل على الحدوث
 دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المعاج بان نحو رماك رما يستفاد منه الثبوت
 صريحاً على ان اصل الاسم صفة او غير صفة الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر
 لا تقوض في ريد مطلق لاكثر من اثبات لا نطلاق فعلاً كما في ريد طويل وطول وقصير
 وحصل المبدأ في الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما قولهم بين جاسن وجسن
 ضابط وضيق فقد بوجه بان اسم الفاعل لما كان جارياً في اللفظ على الفعل جاز ان يعصده
 الحدوث معونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يعصدها وضعاً لا المحذور الثبوت
 او الاولم معه ناقصاً المقام وقد يتكلم الجميع من الكلامين بان من قال يدل على الحدوث
 اراد به ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به ثبوت في الحدوث والنقضي معونة
 اراده معاً لانه وهو اخص منه ونحو الاخص لا ينافي ثبوت الاسم والظاهر ان المراد بالحدث
 هناك مطلق الحدوث فان الفعل لم يعتبر في مفهومه وصفاً للحدث والنقضي شيئاً فاشياء
 كما امر واما قول السمع ومعنى ريد مطلق ان الانطلاق لمحصل منه حراً الحراً وهو بطله
 ويرتبه فليبق ان الحمل على ان المضارع قد يقصده به هذا المعنى كما سبق لان جعل ذلك
 مقبلاً في مفهوم الاعمال وضعاً مستبعد نظراً الى الماضي والى الاعمال التي تقع انا
 وتسمى زماناً الحان تدعى ان استعمال صيغة الفعل في تلك الاعمال محاذ كما في غير
 الحادثة نحو علم الله **قوله** اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم يعني خبر كان شبيه بالمفعول
 ومندرج في حيزه لانه ليس قيد الفعل وشبهه بل الامر بالعكس لان الفعل الذي
 هو مسند صورة قيد الخبر الذي هو مسند حقيقة **قوله** وايضا وضع الباب ذكر اولاً

بنام

نعم

نفي

جدا

المعداني

ان الاسم والخبر ما كان متداخرا فيجب الجمعية وليس له ان يكون ونظائرها
 منزلة ظرف وقع فيه ذلك الخبر الذي هو المسند اليه فكونه لا يصلح قيود الاخبار
 وثانيا ان هذه الاخبار متصفة بمعنى تلك الافعال ولا شك ان الصفات مفيدة لموصوفها
 فيكون الافعال مفيدة للاخبار ولعل غرضه من ايراد الوجة السال في حقايقه واستفادته
 عنه ظهور الاول ان يبين معنى ما قيل من ان هذه الافعال تدخل الجملة الاسمية لا الجملة
 الخبرية معناه وقد بين بانه على تفسير ما عرفت في حيث قيل الافعال الناقصة ما وضع
 لتقرير الفاعل على صفة وزاد في العرفية اتبع الفاعل في حاله لا صفة غير مصدره وذلك
 الفعل اختار من الافعال الناقصة وانما وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها
 ولا حاجة الى هذا التفسير الزيادة لان التبدل من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان
 ذلك المعنى موضوع له لجهة خبره والافعال الناقصة موضوعة لتعريف الفاعل عليها
 معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن
 مدلولها وانعريف منطبق عليها دون الناقصة وقوله اعني تلك الصفة متضمنة لمعاني تلك
 الافعال مع قوله وهذا معنى قولهم ايها العطا الخبر حكيم معناه ان يكون لفظ
 حكم مستند كما هو حاله في ال معناه ما لا يدفعه وعناية ما يوجه به ان يقال
 معنى صار مثلاً الانتقال وخبره لا يتصور بالانتقال بل يكون منتقلاً اليه وهذا معنى
 متفرع عن الانتقال فهو حكمه بعد اعطى صار خبره حكم معناه وكذلك معنى كان وقولك
 كان الله علياً استمرار الفاعل على العمل فكون الخبر مستمراً عليها فقد اعطى تصف
 الخبر حكم المعنى وقوله فان للمعنى في هذا المثال حكم من الاسماء لانه الحال التي اسفل اليها
 يوافق ما ذكرناه لا ما ذكره من قوله انه متصف بالقيام المتصف بالمعنى المتصور بالكون
 اي الحصول والوجود في الماضي وقوله انه متصور بالمعنى المتصور بالقبول اي الحصول بعد
 ان لم يكن في الماضي **قوله** ولحققت هذا على هذا الوجه من نفايس الجائز تسماه اولاً **القيام**
 حقيقة واحدة ثانياً من النفايس وكل ذلك من جهة غايقه ووجه اليه ولطائفه اذا
 كشف عنه عطاؤه وبيانه ان الخبر اذا قيد حكمه زمان او قيد اخر كان صدقة تحقق
 حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك القيد وكذا بعدد ما هو اومعه وادام بقيد فيصدق
 تحققه في الجملة وكذا مع الله فاد اقلت اضرب زيدا وادارت الاستقبال فان تحقق

بما
لغة

ع

ص

مركب

في صدقة

ضربك اياه ووقت من الاوقات المستقبلة كان صادقا ولا فكا ذبا وكذلك اقلت اخره
 يوم الجمعة او فاما فلا بد من تحقق مركب اياه وتحقق ذلك القيل معه فان لم تقربه او
 ضربته في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذلك اذا كان القيد متصفا كقولك
 امره في زمان لا يكون ماضيا ولا حال ولا مستقبلا فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة اسما
 القيد سواء كان متصفا او غير متصغ بوجبه اسما القيد من حيث هو مفيد فكذب الخبر
 الذي يدل عليه وليولا وقولك امره يوم الجمعة او فاما يشتمل على وقوع الضرب منك
 عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا في يوم الجمعة او مقارنا لحال القيام ولو فرض اتفاق القيام
 مثلا لم يكن الضرب الممارن له موجودا فينتفي مدلول الخبر فكون كاذبا سواء وجد منك ضرب
 في غير حال القيام او لم يوجد اد اعرفت هذا مقول اذ اقلت ان ضربيني بد ضربته فلو
 كان معناه امره في وقت ضربه اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك القيد
 فاد اعرض اسما القيد اعني وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المعهده واقعا ويكون
 الخبر كاذبا لا على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد وذلك
 اد اعرض بطل قطعا لانه اد اضربك ولم تقربه وكنت تظن ان ضربك صوته عدك كحكم هذا
 صادقا غرقا ولغة وظهر ان الحكم الاخباري متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر
 لا بالنسبة بين جزاء الجزاء وان ما ذهب اليه الميز ان يكون لا على الكلام اهل العربية
 كقولهم نصدد ببيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعروض وقد صرح النحويون
 النحويون بان كلمة المحازات يدل على سببية الاول وسببية الثاني وقصدا اشار الى ان
 المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء انهم كلام الشكاكي يوافق ما اتفقوا عليه
 وبذلك اختلفت نسبة الى اهل العربية ما سرهم لكنه ظاهرة في زمانا دعاه اليه ما رايه
 من حوله الشروط قيود المسند ضبطا للكلام وتقليدا للانتشار **ورينا** اوجه صحة
 ذلك ما عرفت ان قولك ان حقتي اكرمك منزلة اكرمك على بعد محسوس او وقت
 محسوس ولذلك عرفت الحكم الخبري في صدر كتابه بما تحقق بالجملة وورد عليه ان المقصود
 من تنزيهه بتلك المنزلة التنبيه على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد على ان الفرض
 الاصيل معروفة كون الجزاء متعلقا لا معروفة كون الشرط متعلقا عليه وما توفقه
 فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من قولك على بعد محسوس او وقت محسوس

ذلك

والا لم يكن محققا بما قرناه وادوقه الحق اننا نقول ان حاربه واكرمه كان ما وادق
 اي ان حاربه وانت ما موراكرايه او سيق هو ان نؤمن ما كرايه ما س ما وادق
 فيما ادوق حاربه المبدع المظهر كنه لمن تأمل او ان السمع وهو شهد **قوله** كان النادر ان
 موقعا لان النادر غير قطوع به في العالب ههنا بحث وهو انه لم يرد بالحزم والقطع في هذا
 الموضع معناه المحقق بل انما يبعد الاعتقاد والرجح العام مقام الحزم في المحاورات
 ولما كان مظهر الوقع موقعا لا ذادون ان فالضا طان الراجح الوقع موقعا لا ذاد
 والمنساي الى الطرفين موقعا لان واما الذي راجح لا وقوعه فليس موقعا لشيء منها
 الا بناء على ولا شك ان الحكم النادر الوقع راجح لا وقوعه ولا يكون موقعا لان
 اذا التيق فيها لم يرد عدم الحزم والرجحان من جانب الوقع وعدم بطلانه او يقال ان
 ان النادر اقرب الى كونه موقعا لان منه الى كونه موقعا لا ذاد **قوله** اللهم الا ان يعقد
 به نوع محصور من اجل التكميل خلافا للعظم او التثنية او غير ذلك من الامور التي
 تفيد تخصيصا بوجه ما لا يكون القطع حصول الجنس موقعا للقطع حصوله كما ان المحصور
 قد كان او نوعا واما ان محل على مطلق النوعية او مطلق الفردية كما هو المتبادر
 من ظاهر التكميل كان القطع حصول الجنس موقعا للقطع حصوله ضرورة ان الجنس لا
 يتحقق الا في فرد من نوع من انواعه فكما ان جنس الحسنه وقوله تعالى اذا قام
 الحسنه كالواجب وقوعه لكثرة واتساعه لتحقيقه وكل نوع من انواعها كذلك
 نوع منها مطلقا وقوله تعالى وان تصيبهم حسنة كالواحد وقوعه لما ذكره بعينه فلا يظهر
 وجه اختصاص احدي الاليتين باذا والآخرى بان كما لا فرق بين ان تقول ان كل
 نوعا من العلم اي نوع كان محققا بكذا وان تقول ان تعلمت العلم اي حسنة وادق
 حقيقة ذلك انك لو ركب كلا منهما ما ان او باذا ولا يخص شيئا منها ما حدهما **قوله** وان
 اراد العهد على مذهبه الى اخره اوجب عن ذلك بانه اراد تعريف الجنس على مذهب الجمهور
 ويعرف العهد على مذهبه فكأنه قال المراد الحسنه المطلقة ثم اللام فيها اما
 لتعريف الجنس بالمعنى الذي فهموه واما التعريف بالجنس بالمعنى الذي احترناه لما كان مختارا
 راجحا الى العهد غير عنه به وح لا اشكال وكون افضى حتى البلاغة لما قرره
 وكلامه يدل على ذلك حيث قال لكون حصول الحسنه المطلقة معطوفا به كثره وقوع

واسع



صه

واشاعلوا لك عرفت دهانا الى كونها معهودة او تعريف حسن فقد صرح بان المعقود هو
 الحسنه المطلقة وقد عرفت دهانا الى كونها معهودة متاضرة واذا فهم وما ذلك الا
 لفظا لا احتياجا اليها وكثرة دولها فيما بينهم وهو تعريف الحسنه على ما اختاره او عرفت
 تعريف حسن اي من غير ان يذهب الى كونها معهودة وهو تعريف الحسنه على مذهب غيره وكما
 ان الحسنه المطلقة عرفت لما جعلها معهودة او لا وند كل **قوله** وهذا مطلقا
 ذكره الشارع العلامة اي بما ذكر من ان المقرر ان المراد بالحسنه الحسنه المطلقة
 المعطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها سئل قوله اذ مراده ان المقصود بها بيان نوع معين
 منها هو الحصب والرخا او بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور بطل
 قوله لا يتنازه عليه ظاهر فلو كان يمكن حمله على عهد الحسنه المطلقة على طريقة التساكن
 ولو امكن لسئل ايضا لانه بعينه تعريف الحسنه على مذهب فكله يكون افضى نحو البلاغة
 منه ولكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حقيقة معينة من الحسنه وهي
 الحصب والرخا فعلى هذا يكون العهد حاربا بعد رتبة ذكر ما يقابله وقوله تعالى
 ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين واما قوله ومعنى كونها مطلقة ان الرتبة مطلق الحصب
 والرخا من غير تعيين بعض فرد عليه ان الحسنه ادراجهما مطلق الحصب والرخا يمكن
 ان يكون تعريفها بعد المعنى يعرفون ضرورة كونها من اوجدها من الحسنه وقد حوز
 التساكن فلا يمكن حمله كلامه على ذلك واما المص وهد حزم بان الحسنه عرفت تعريفها
 كما مر وكلامه عن محل الحسنه على مطلق الحصب والرخا على مراحل يقول السامع في تفسير
 الآية نقلا عن الكشاف كالخصه والرخا ينبغي ان يحمل على التمثيل بمعنى جزئيات الحسنه
 المطلقة كانه قال كالخصه والرخا ونظائرهما ليوافق ما ذكره في لفظ **قوله** بالنظر الى
 لفظ الجنس المنبئ عن معنى العلة هذا اما ان تقدم منه في قوله تعالى ان يمسك عذرا من
 الرحمن حيث ربح ان لا دلالة للفظ الجنس على التقليل بل دل على قوله تعالى لمسك مما اوردتم
 عذرا **قوله** لا نأقول ان الحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعونه
 فان قلت هذا بطول للمسافة لا طائل اذ يكفي ان يقال انما استعمل ان في هذا السطر
 المعطوع به الواجب تبينه على انه لا ينبغي ان يكون صدوره من العاقل معطوفا به
 لهم ولا حاجة الى جعله محالا ادعائهم حصول ذلك الحال بمنزلة ما لا قطع ملاذ وقوعه قلت

المراد بهما

فبالنظر

وتطوّل المسافة فائدة حليّة هي أنّ الترتيب التي يقتضيها المقام **قوله**
 لا يقال ان الشرط انما هو في جواب الاشكال المذكور ان علم
 الارتياح من الجمع على تعدد التعليل فيطوّل به في الحال لكنه مشكوك في الاستقبال
 وهو المعبر في استعمال لفظ ان ولا اشكال وهذا الجواب مع انرفاعه عما ذكره يرد عليه
 ان التعليل يصير لغوا لان التعليل بالارتياح وبعدمه في الحال يتشارك في احتمال
 وجود الارتياح وعدمه في الاستقبال ان لم يكن الاستصحاب والاحتمال في الاستقبال
 كما هو عليه في الماضي والحال **قوله** ودلك القوة دلائلها في الماضي لتخصه له لان الحدث
 المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان هذا العليل
 لا يجري في غير كان من الافعال الناقصة كصار مثلاً لان الاستقبال الذي هو مدلوله لا يفهم
 من خبره حتى يتمحض الدلالة على الزمان نعم لو اقتصر العليل على محو كان من الاحداث
 المخصوصة لزم ان يشاركها في ذلك احوالها **قوله** ولا يحصى عن هذا الاشكال وذلك لان الارام
 من نوصه العليل في العدد السابق كون الشرط معطوفاً بعدمه لا كونه محالاً يستلزم
 القطع بعدمه حتى يخالف عامر من تنزيل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه فتعني ان يقرر
 التعليل بوجه يصير به الشرط مشكوكاً كما قرره في المثال المذكور اعني قوله ان **قوله**
 عدت الاثر من المذكور الفانين على السلب وفي ذلك زيادة مبالغة في وصف مرتبة عليها السلام
 بالطاعة والانقياد كما انها من الرجال الكاملين في اعمالهم واخوالهم دون النساء النافقات
 العفون والاديان **قوله** اولفقود في ملتقافيه تعليلان احدهما ما ذكره وهو التعليل
 في نسبة العود اذ غلب فيها على شيع عليه السلام اتباعه والى التعليل الثاني مخاطب الذي هو
 شيع عليه السلام في الخطاب عليهم **قوله** ومنه تغليب مخاطب على الغائب طوائف وريد
 معلوماً فان قلت بل انتم قوم جاهلون من هذا القبيل اعني تغليب مخاطب على الغائب فلماذا
 اورد عنه قلت بل هو نوع من التعليل على حدة وذلك ان الغيبة والخطاب هناك قد
 اجتماع في شيء واحد فان العوم لما حمل على انتم اجمع فيه جهتان جهة الغيبة من جهة لفظه
 ومعنونه وضعا وجهة الخطاب من الخادة بالمبتدأ اذا تافلت جانب الذات والمفعول على
 جانب المفعول واللفظ هناك تغليب الخطاب على الغيبة وهكذا تغليب مخاطب على الغائب
 والفرق واضح **قوله** وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول

غير

الو الحال

حتم

مخصر

غير المتع من العلم فان نظر الى ان يكون **قوله** يعلمون بعلب العقل على عوهم بعد
 اصح من غير العقل احسن تعليل من ان يكون من لواذ العقل والاحسن من حيث
 الخطاب وهذا جار في كل موضع غلب فيه على مخاطب ما لا يصلح اصلاً ليكون مخاطباً كما هو
 اولاً صالحاً للخطاب تغليباً للعقل على غيرهم ثم مخاطب ثانياً تقاضا للمخاطب على غيره وقد
 اشترى الى ذلك في قوله تعالى يذكركم فيه واعلم ان خصوصية لفظ الواو ولفظة كم لا تدخل
 لها في اجتماع التعليلين في غير العقل في كل واحدة من الاثنين بل ذلك لاختصاص الخطاب
 بالعقل **قوله** لا متناع الخطاب في كلام واحد انما من غير عطف كما في قولك اسأرب
 واب ما عرو ورحلان فاصلان وقولك باريد وعمر **قوله** ان تشبه اوجع كما مر في قولك
 انما وانتم وباريدان وباريدون فان قلت قوله انتم فملون صيغة جمع فيجوز ان
 مخاطب به متعدد من تغليب على الكاف في قوله يا وباريد مخاطب ملائم ان لم يكن معلوماً
 حقيقة الخطاب والانعدة الخطاب في كلام واحد انما ذكر من العطف وغيره **قوله**
 لان لعلم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعدوا وذلك لان خلقكم لا يجوز ان يكون للترجي من
 المتكلم لا سخي الله عليه بعد ولا من مخاطب لانه العادة منهم ليست لرحا التقوى بل
 لرحا الثواب واذا انقلب خلقكم فقد قيل لعل استعارة للارادة تشبيهاً لها بالترجي
 بمعنى الطبع اي ارتقاء الجيوب كان لفظه لعل جمعة في هذا المعنى خصوصية لفظه
 استعمالها فيها محار امر سلا لان الترجي بذلك المعنى يستلزم الارادة كما به قيل خلقكم
 ومن قائلكم مريداً منكم ومنهم التقوى وقيل هناك استعارة تمثيلية شبهة حال خلقهم بالها
 اليهم في ان خلقهم واقدروهم على التقوى ونصب لهم الدواعي اليها والرواجع اليها
 وصار بذلك وجودها ارجح من عدمها حال المربي بالعباس الى المربي منه القادر على المربي
 وتركه مع لجان وجوده منه وقيل من مستهلة في الغاية محار دون الغرض فلا يلزم الاستعمال
 وهذه الوجوه لا تحل في لعل اذ جعلت متعلقة بقوله اعدوا كما يشهد به
 الفطرة السليمة **قوله** ما قدره وهو جعل الانعام من انفسها ازواجها هذا التقرر
 صريح به صافي الكشاف دون المفتاح ثم نقول ما ذكره الشارح وهو جعل لكم من الانعام
 ازواجاً وان كان فيه تضييق برجوع المنفعة في خلق الانعام ازواجاً الى الناس والاد
 بذلك عليهم كما ينبغي لكنه لا يقتضي كون الخطاب بذكركم خاصاً بهم بل سياق الكلام وحالة

المخاطب في

عدم

شأن الذي
 في دون ذلك
 هو ان الخطاب المذكور او
 الذي في خالفهم

النظم على اقتضار العهود في الخطاب وذلك انه يعاين في الناس صفة من مشا التكتيرو الاتفاق
وذكرها في الانعام انما تم شرح ما في تلك الصفة منبع التكتيرو ومعدنه والذي يشهد به الذوق
السليم والطبع المستقيم ان ما كان كونه منشأ ومعدن التكتيرو والبقا يتناول الحسن معا ولا
لكان انما سبغت بغير ذلك الصانع على ذكر الانعام لانه من تمة خلقهم ازواجاً ولا تعلق
له بخلق الانعام ازواجاً فالاول ان يختار هذا العبد وحمل الخطاب عاتقاً ولا يقدح
في اختيار عموه جعل خلق الانعام ازواجاً منفعة راحة الى الناس كانه من خلقهم ازواجاً
وجعل لهم من الانعام ازواجاً يكثرهم وانما في هذا التدبير ولما بعدد الكشاف عما اصله
ان في خلق الانعام ازواجاً تكثرها بالتماسل والبقا كما في خلق كذا كذا فلهذا وكذا ما ان خلق
الانعام على هذه الصفة النافعة لها انما هو منفعة خالصة للناس فقد علم من سياق
الكلام وشرح به في مواضع اخرى **قوله** ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغيره هذا
الوجه الى اقره جعل هذا النوع من العبد على احدى الاول ادر اوجه في غلبه الاكثر على الاقل
من حسن ثابت ذلك وقد يكون نسبة ومفهومه بالاكتر الى الجميع كما في التقودن وقد يكون
في اطلاق لفظ مختص بالاكتر على الجميع كما في قوله يعايننا قدمت ابدكم فان اكثر افراد جنس
العمل يزاوون بالادنى فما قدمت ابدكم مختص بالاكتر وعد اطلق على الجميع ولكن ان جعله
راضا الى تغليب الاكثر من جنس على اقله في النسبة وان كان كما يكون في النسبة الاسنادية
كما في التقودن تكون في النسبة المتعلقة لان تقدم الادنى واقع على اكثر افراد جنس العمل
وقد جعل واقفا على الجميع تغليبا فعبارة ما قدمت ابدكم **قوله** هو ان يكون طلبنا كحوان
حال ردا فكرمه لانه فعل استقبال - لدلالة على الحدوث في المستقبل لا يذهب على ان مثل اكرم
رئسا بل بظاهرة على طلب في طلب في الحال لا كرامه في الاستقبال فيمنع تغليب الطلب الحاصل
في الحال على حصول ما حصل في المستقبل الاول ان حمل اللفظ بواسطة العزة على الطلب
في الاستعمال كما في الجملة الاسمية بظواهرها على ثبوت مضمونها واما الاكرام فانه ما ان يعلق
على الشرط من حيث هو مطلوب كانه في ادراك ردا فكرمه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من
الطلب في الحال تاويل الطلب بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب
حاصلا في الحال كانه في ادراك ردا فلو ردا كراما اياه مطلوباً منك في الحال فيلزم تاويل
الطلب بالخبري وان لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلب مجزا

والبنش

نوم

الدال

بلا

بلا تاويل الى خلاف ظاهره كما توهمه قوله لانه فعل استقبال - لدلالة على الحدوث في المستقبل
على انه دلالة على الحدوث في المستقبل ليست بالعباس الى الطلب بل الى اللطاع
مع انه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم العاقل يتناول الخبري الطلب بالخبري
انما انكبه لينتهي اليه والخطوة كونه مسببا على الشرط على ما نصده كل المخازن فان
الطلب المسفاد من اكرم ووجه ان يكون مسببا عن شيء باعث للطلب عليه لكنه من حيث
هو مسفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء بل لا بد في ذلك من طلبا حصوله
وجوده في نفسه او للطلب او اعتبار تعلقه بالخط او استحقاقه مما يقتض تاويله
الخبري ككل ذلك مما يشهد به الوجدان الصحيح اذ رجوت اليه وسفر على الاول **قوله**
احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرط التي حراما طلبا وان كان الطلب في نفسه
لا حيلها ولا مرفها سلف من الكلام نبيذ ما يغشك في هذا المقام **قوله** واما في الجواب
الطلب بالخبري وهم لانه لانه ليس مفروض الصدق كشرط هذا الحكم ما يتقيا الشئ كشرط
سبب خاص وان كان كونه السبب مفروض الصدق والتحقيق يقتضي كونه خبريا ولا يلزم من اتقائه
ان لا يلزم تاويله بالخبري كحوان ان يكون هناك مقتضى اخر كما انتهت عليه فهذا الحكم
فاقيل اذ احاز وقوعه حتى انما ويله خبرا فليجروعه شرطاً بل لا بد من الاول طلب
هذا غير لازم فان الجملة الاسمية تقع في كل معاملة على الاستعمال ولا تقع شرطاً
وذلك النوع مناسبة لمعنى الشرطية مع معنى الفعل اقتضت مباشرة ادواتها الفعل وكذا
لمعنى نوع متافرة عما يتبادر في مفهومه الصحيح من فرض الصدق فاقضت ان لا تبشر ادواتها
قوله وان ذهلت عما صدورها في بعض نسخ السهط صدورنا في جاشيتها اي هذه الاول
قد امكن فيها نفوس رجال وان ذهلت عما نحن فيه وفي بعضها اصر على صيغة المتكلم
قوله او العاقل او اظهار الرغبة في التفاول بين السامع والمطهر الرغبة من المتكلم وعلى
هذا ان قوله ان طفر الخطاب كان اظهر في العاقل من الحكاية على عكس اظهار الرغبة
فيبغي ان يفيدها رعاية لتمثيل كل منهما ما هو اظهره **قوله** واما في الاله ان كان من الضرب
الساكن لكون مجموع الحمل للثلاث لا ما واحد الم يعنى ما في المفتاح قد اعتبر في الضرب السالك فيورد
اللزوم كحسب بعد ما وقع في خبر الخراف المعطوف عليه لازم للشرط المذكور والمعطوف
لازم للمعطوف عليه بتقديره شرطاً ولا ذلك جعله في المعنى على كلامه وقد رده قوله اذا

ملاحظة

الترتيب

نوم

انما

نوم

لك

نوم

الهيئت

ارجع اعتناذته واد استاذنته خرجت في الآية ^{كاد} وان من العرب النال كان تقديره
 ان يتفقوا بكونوا لكم اعداء وان يكونوا لكم اعداء بسطوا اليهم وان بسطوا
 اليهم اعداء واد افلا يكون مجموع الحمل البت لا زقا واحد بل يكون كل واحد منها
 لازمة لما تقدمها واد لا يرد على ما في المعاج ان مجموع الحمل لازم واحد وليس هناك لزوم
 متعددة لتكون بعضها اوضح من بعض واقل احتمالا للشبهة من بعض بل يرد عليه بقيد
 ودادة الكفر بالشرط المعدر خالي عن الفائدة لا فيها حاصله بسطوا اليهم اعداء او
 لم بسطوا على قياس ما اورد به عليه اذ جعل ما في هذه الآية من العرب الاول ويظهر
 لك بما قرنا من الاشكال وهو خلقه تقييد الوجود بالشرط المذكور والمعدر واد
 على ما في الكشف ايضا نعم لو قيل للآية اما مجموع الحمل البت او كل واحدة منها واد
 كل بعد بسط كلام المفتاح ما تقدمه فختار تصحيح ما في الكشف ^{بمعنى} الاول ولا يجوز
 فيه لان مجموع المطلق بالشرط غير حاصل وان كان بعض اجزائه حاصل فلا حاجة الى الاول
 باظهار الوجود ادة والعدوثة ثم الظن الآية بحسب المتعارف ان كل واحد من الحمل جزا
 للشرط المذكور ويرتكب ذلك الاول تصحيح كلامهما **قوله** وقد وجه بعض من اطلع عليه
 بانه مما حذف مضاف وقوله واظن انه لا حاجة اليه محموله كالتوجيه وهذا الظن بحسب ما في
 المعنى واحد وهو ما صرح به في قوله فعند من يعلق لامتناع الامتناع القطعي لكن هذا المعنى وما
 انما يصح اذا ارد بالعلق الارتباط جزا الى امتنع الجزا لامتناع الشرط وطعا اما ان ارد به العلق
 الشرطي ولا حاجة له اذ موطنه ان امتنع الشرط في الماضي امتنع الجزا فيه ولا يكون لامتناع
 مقطوعا به ولا حظ ان يعلق هذا المقام على الشرط انب ^{ان} وان مفهومه بلزومه القطع بامتناع
 من يلقها من حيث التحقيق والوجود فرضا وتقدير او ان هذا المفهوم يلزمه القطع بامتناع
 الجزا لامتناع الشرط فالاول ان يقال ^{اد} اراد السكاك انما يعلق الجزا الامتناع بامتناع
 الشرط اي بالشرط المتنع فتساهل في العبارة اول في الشرط وثانيا في الجزا اعتبارا على ظهور
 المعنى ولم يرد ان يعلق الجزا انما هو بحسب الامتناع كما طعن على المحقق ^{بمعنى} انما تفرض
 لوصف الامتناع ليدل على ان التحقيق المقترن بالعلق بعدد جزا لا حقيقة فالامتناع
 في نفسه بمنزلة الفرض المذكور في تفسير غيره ^{بمعنى} الا انه ذكر الامتناع فيها تنبيها على ذلك
 المعنى للآية فكون التعلق في عبارة محمولة على معناه المتبادر وهو انما هو المعنى

قدم

ولو مفسره

مع الاشارة الى ما يلزمه **قوله** واما رباب المعقول بعد سطوا وقوله اذا انقضى ما وجدنا
 استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على ما عدهم كما في قوله تعالى لو كان فيها الهة
 الا الله نعم من طاهرها ان المعنى النال انما هو بحسب الارضاع الا ملاحظة لراباب
 المعقول وان الآية الكريمة واردة على معنى او ماضهم ووجه تعدد او الحق انه ايضا
 من المعاني المغيرة **عند** اهل اللغة الواردة في اسمي الالهة عرفا فانهم قد يصدون الاستدلال
 في الامور العرفية كما يقال ربي في البلد معقول لانه لو كان معه لمض محسنا فيستدل بعدم
 الحضور على عدم كونه في البلد وسمى على الانسان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استقالات
 من المعنى الاول كما لمعنى الثالث الذي سنذكره في نعم للعبد صهي لولم خوف الله لم يعصه **قوله**
 وسيعمل هذا المعنى ايضا لولا ان لمعنى انما لا تثبت عليك الى اخره هذا انما يقال على مذهب
 السكاك حيث زعم ان الاسم الواقع بعد لولا فاعل بفعل مقدس كما في قوله لو ذات سواريط طمسي
 واستغربه بعضهم قائلا ان الظن منها انما هو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت
 على لا يتفق بعد حوله عليها على اقتضا الفعل ومعناها مع لما بقي ايضا على ما كان كما يتفق
 مع سائر جروفي النبي فعلى لولا على لولا لم يرد على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا
 على لا سقاها لولا على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا على لولا
 كإعادة لولا في قولك لولا لم تاتي شتمك فعلى هذا يكون قولك لولا انما لا تثبت عليك معهم ان
 الشا لا يزم لعدم الاكرام الذي نرويه لبعضه اولى من عدم استمراره على بعدد سري الاكرام
 وعدمه واما على مذهب البصريين القائلين بالكلية براسها وليست لولا دخلة على الاول
 كانت انما لوجب اذا حذف فعلها وحوثا ما نولي **بمعنى** كما اذا حذف الفعل بعد لولا وحيثا
 وبان المرفوع بعدها مبتدأ او خبره موجود او حاصل فالمبتدأ من الممال المذكور ان وجود
 الاكرام مانع من وجود الشا فليق بغيرهم استمراره على بعدد سري الاكرام وعدمه واما لو كان
 لولا لغير معنى لا تثبت فدل كما ان وجود الشا لا يزم لعدم الاكرام فكون لازما للاكرام ايضا
 ومسمى احوال الاكرام وعدمه **قوله** وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكم بعبارة تقديس انه فاس
 اهلت فيه الشرايط هذا تشنيع شنيع وتقييد فيجوز ترسيخ ضيقه اذ لا يشبه على ذي رتبة
 في راية التوجيه ولا في مسكة في صناعة المناظرة ان الحجب بان الشرطيتين المذكورتين
 لا ينبغي ان ما يوجهه ذلك العائن بتاعا عدم حصول انتاجها اياه لا تنفكا كلمة الشرطية التي

الكافي

الكافي

يتفق

لولا

جعلها ذلك العال كبرك اولها لروية الشرطين لم يرد ان الله يعاها او ردها قياسا لمتا
 ذلك النتيجة لكن اهل شرائط الختاج اذ يقول به ميمر فضلا عن ميمر ان اراد فيكونه قياسا
 متساويا وحول اسما الشرائط مستداله وعلامه لعدم ارادة القياسه وهذا هو
 تندفع الشبهة ولا حاجة به الى تلك الورطة واما قوله وهذا غلط فهو ايضا من ذلك الغلط
 اذ ليس تسليم القياسه والحكم بعدم النتيجة بيان لما هو الخلل عنده في دفع السؤال بل هو
 مبالغة في دفعه تنزله بعد تنزل الحسد ما يمكن فان قلت تغليظه ان العزل الاخير غير ممكن
 لا مستلزما استحقاقه فيصح الكلام في القياس لا فتزال قلت في تندفع تلك الشبهة راسا
 وهو ان الذي بذل وسعه فيه يكون في الحقيقة صحيحا لطلوبه وهو عاين القابلية
قوله فاقول يجوز ان يكون التولي متقبلا سدا اسما لاسماع كما هو اصل لوجه حيث لا يمان
 كون التولي متقبلا سدا لاسماع يشغل على امرين احدهما ان لاسماع سبب للتولي والثاني
 ان ذلك السبب متغير الواقع لا سببا سببه فيه والآخر الثاني ان معنى اسما التولي علم لا محل
 له في ذمتهم ولا هو مناسب لمقام المذمة والتوجيه غلط في دوام التولي ويزومه على بعد ترك
 الاسماع وعدمه فان قلت ادالم يكن اسما لم يتصور تولي او عارض فكيف يتصور استمراره
 على السدور من قلب معنى الالة على ما ذكره في الكشف لو علم الله في هو لالة التكم خير الى
 انتقاء الالطف لا سمعهم الالطف لهم حتى اسمعوا اسماع المصدقين ولو اسمعهم لتولوا اي
 ولو لطفهم لما نفع فيهم الالطف ولذلك منعهم الطافه وعلى هذا والتولي عبارة عن عدم
 نفع الالطف فيهم وعدم اسماعهم به وهذا مستقيم بعد ترك الاسماع اي الالطف وعدمه
 فان قلت وقد ستر قوله يعا ولو اسمعهم لتولوا بوجه اخر حيث قالوا ولو لطفهم فصدقوا
 لا يرتدوا بعد ذلك وكذا لو لم يستقيموا فماذا يقول له قلت هو ايضا محمول على الاستمرار
 وذلك عقب الارتداد بالكذب وعدم الاستقامة في الراس فالمعنى ان الكفر والكذب
 لا يزم لهم لا ينفك عنهم انفا كما بعدته او قدح في لومه انهم **قوله** واد اكان تولي الشرط
 في الماضي اراد مع القطع باسما الشرط كما مزيل من عدم الثبوت من القطع بالانتفاء والله
 اشار بقوله اذ الثبوت ينافي السقوط والحصول الفرض لان القطع بالاسما لا يزم للحصول
 الفرض كما سلف **قوله** ولو كان بالصدق اي لو كان في وقت طلبكم بالصدق **قوله** تصدقوا
 عما مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ما دخله كانه لم ينظر في القصيدة وايضا لم واضح

متسا
تلك
لو
سبب
تعليله

انتفاء

اي نسخ السقط فان المكتوب فيها على صدرها وقال بغداد من الطويل ومطلعها طربنا
 لضوء الباري المتقالي ببغداد وهما ما لهن وما لهن قال كنت في قبا والصورة جالها
 تراب لها من ابي وجمال وقويق نهر عيا باب حلب والصورة نهر بغداد ومن جملة ابياتها
 فيا بريق ليس الكرخ دارك والما رما الى يد الدهر منذ ليالي **قوله** في راحة ثم يؤذن ازمنة دون
 باشد توهجه هم ذان من دان كي همان ازر زان روي دل عاشق از غرض غزون باشد
 همل جيک من ما المقرة قطرة تقيت بها ضيا ليس بشال ومعنى البيت ان اللحن لو وصفها
 هاها في حلة لتشرى لحدت الماء وسيت عما غنت من المياه وحلت قلوبها عن الحزن وعلى هذا
 فلا حاجة الى جعل كلمة لولا للاستقبال **قوله** والستهر اهو السخرة والاستخفاف معناه
 انزال المهلوان اي معناه المعصود ههنا فيكون من اطلاق اسم الشيء على غايته لعلاج السببية
 والمسببية لا تعرضا المستهزئ من استهزائه اذ خال المهلوان والحجارة في المستهزاة **قوله**
 والظ هو الاول اما لخص اللفظ فظ واما لخص المعنى فلان عندهم اي وقوعهم في المشقة
 به الهلاك انما يلزم من استمراره على اطاعتهم فيما يستمرون به كانه قبل مستقيم فيما بينهم
 وسملونه عما يعق لهم وفي ذلك من اخلال الامر لا بالالة وانكاس تزيير ما يتعلق بالرياسة
 ما لا يخص على احد واما مواضعه انهم في بعض ما رونه فيها استخلاف قلوبهم واسما لظ
 بلا مقرة **قوله** ودر حله ما اذ اقصى حكاية عن المنكر لا تحفي عليك ان قصص حكاية المنكر
 مغاير لعدم الحصر والعهد وان كان محاملا وان كل واحد من العبد من مسفل او صا
 السكر وحول احدها احلا في الحصر لا يخلو عن نفسه والصواب ان يخلو كل منها مقتضيا برا
 كما في المعصية حيث قال اما الحالة المعصية لكونه مكررا في اذ كان الخبير واد اعلم حكاية
 المنكر كما اذا اخبر عن رجل في قولك عددي رجل تصد بقا ل فعمل الذي عندك رجل او كان
 المستد اليه نكرة ثم قال او كان المستد اليه معرفة لكن المراد بالمستد وصف غير معروف
 ولا معصود الا لخصا **قوله** وقد مر حواي جمع ذلك بان اسم الاستفهام مستد او المستد
 بعد خبره منهم من ذهب الى ان ابوك في من ابوك مستد او من خبره عدمه عليه لتقمنه
 ما يصح صدر الكلام وكذا الحال في كم درهما مالك نعم مذهب سوي حواي الاخبار بمعرفة
 عن نكرة متضمنة استفهاما لخص ابوك او نكرة هي اهل تقضي مقدم على خبره والمجلة مفعلة
 لما قبلها حور مرت رجل افضل منه ابوه وعند غيره ان النكرة في هذين المثالين خبر مقدم

مستقيم
استفهام
الاستفهام

اي الرياسة

سه

قال في الحقيقة واما ما ذكره من انكم فيه خبر لا مبتدأ الكونه نكرة وما بعده معروفة
 كما ترى في باب المبتدأ وقد اطلق في بعض نسخ العرب في ضابطة وجوه اعرابكم ونظائره
 ما يدل على اختيار ذلك الاول والجملة ليست على ما نقلها متفقاً عليها كما يتوهم من قوله
 لا تهم طوزون وقد صرحوا الا ان ذلك لا يفيح فيما هو مذكور من عدم صحة الاطلاق
 عن قريب ما يدل على ان اسم السند اليه نكرة والسند معروفة اذ اخصص الخبر ليس
 وانت تعلم انه مع هذا المحقق منقوض مثل قولك مررت برجل اقبل منه ابوه على مذهب
سواء محذوف اصطلاح كما ان تغيير بعض اللفاظ اثار بعض المعاني في اللغات يصح من غير
 ان يراد هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار
 المطبقات قال بعضهم من جملة المسند ومن اضافته ووصفه فرق معنوي لانا الفعل بسند اولاً
 ثم نقيده بموله ثانياً والاسم بضاف او بوصف اولاً ثم بسند ثانياً فهناك تقييد مسند وهذا اسناد
 مفيد فارد التنبيه على الفرق بتعدد الاسم ولما اخصص احد الاسمين باحد المعنيين فاعل
 الفعل محسباً اصله في وضعه يدل على معنى مطلق والقيود مناسبة واما الاسم فقد يكون ثانياً في اليوم
 والشئ المحسب اصل الوضع والمخصص مناسبة وهذا القدر في الرجحان كافي ولما المشتقات هي باعتبار
 العمل في حكم الفعل لا في اللفظ لا شئاً لها على معنى **قوله** وهذا شعر لفظ الابيضاح قد صح
 في المضاعف اولاً معلومة الطرف مطلقاً سواء كان يعرف بالسند بالاضافة او غيرها فعال
 واما يعرفه فلا فائدة السامع اما حكماً على امر معلوم له اي بطريق من طرق العرف بامر آخر معلوم له
 كذلك ثم قال كما اذا كان السامع اخ سمي ريد او هو يعرفه بعينه واسمه ولكنه لا يعرف انه اخوه وادرت
 ان تعرفه انه اخوه فيقول له ريد اخوك سواء عرف ان له اخاً ولم يعرف ان ريد اخيه او لم يعرف ان له
 اخاً اصلاً وان عرف انه اخ في الجملة وادرت ان بعينه عنده قلت اخوك ريد اما اذ لم يعرف ان له
 اخاً اصلاً فلا يقال ذلك لا مسامح الحكم بالعين عما لم يعرفه الخطا بل هذا الكلام وقته حيث
 اما اولاً فلا حكمه بان السند اذا كان معروفاً بالاضافة لم يجب كونه معلوماً للسامع متيقناً لذلك
 الاطلاق ولما ثانياً فلا فرق بين المضاعف اذ وقع مسنداً او لم يقع مسنداً اليه غير
 واضح حكمه ما يقتضيه الحكم بالعين عما لم يعرفه الخطا بل هذا الكلام وقته حيث
 وقع مسنداً اليه ولم يرد به معهود مخصوص لم يكن معروفاً بالاضافة اصلاً بل معروفاً بوجه ما
 ولا يمنع الحكم عليه بالتعيين وقد تصدق الشارح للجمع من كلامه بان الاول نظراً الى ما
 ناطر

ما يقصده الاضافة حسب اصل وضعها والناف الى ما طرأ عليها في الاستعمال وايدى عانقه
 عن الجملة وحاصله ان غلام ريد وان كان حسب اصل وضع الاضافة لغلام معهود
 باعتبار تلك التسمية المحصورة بزيد لكونه اعظم علمانه او شهرة بكونه غلاماً له او لكونه
 معهوداً بين المتكلم والمخاطب بالجملة يجب ان يكون تحت ربح الطلاق اللفظ اليه دون غيره لكن
 قد يقال حاشي غلام ريد من غير اشارة الى واحد معني كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معني
 ثم يستعمل بلا اشارة الى معني كما في قوله ولما امر على التيمم ذلك على حلق وان شئت زيادة
 على الحال واستمع هذا الحال وهو ان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاعف في
 ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور ما عرف بهما فيه بناء على ما يقتضيه من معنى التعريف
 فكما يقصد بالمعروف باللام تارة فرد محصور او افراد مخصوصة كقولك غلام ريد او علمانه
 اشارة الى واحد معني او جماعة معينة فيكون المضاعف معهوداً خارجاً ومقدمة تارة
 للمعروض اما من حيث هو كقولك ما الهند بالرفع من باب الورد واما من حيث وجودها في ضمن افرادها جمع
 معهوداً كان المضاعف او محققاً كقولك غلام ريد افاضاً وبغير ايراد وحيث تضمن بعضها كقولك غلام ريد
 اذ لم تشبهه الى واحد بعينه ويكون المضاعف معهوداً اذ هنالك اقسام الاربعة اعني العهد
 الخارجي ويعرف المحسب والاستفراق والعهد الذهني خاتمة والمضاعف الى المعرفة على
 حواشيها في المعرف باللام والموصول فلهذا ان غلام ريد قد يقصد به المحسب في ضمن فرد
 لا بعينه فكونه في المعنى كالمرة في المودى وان كان معنى التعريف المحسب الى حضور المحسب
 في ذهن السامع باقياً على حاله كما في المعرف باللام الجسته اعني المعهود الذهني كانه
 من فرد من افراد هذا الجنس المعهود ولاضافة من ان يكون المسند في قولك ريد اخوك
 معلوماً للمخاطب بطريق من طرق العرف ومن ان لا يعرف له اخاً اصلاً لان المسند في الحقيقة
 مفهوم الجنس المضاعف وهو معلوم له بقاعدة اللغة وان لم يعرف ان هنالك افاضاً موصوفة به كانه
 قيل ريد متصرف بهذا المفهوم المعلوم فلهذا ان غلام ريد في قولك ما اذا عرف ان له اخاً وان السند
 في قولك الذات الموصوفة بالاضافة والمقصود اتحادها بزيد واما قولك اخوك ريد ولا يراد به
 المحسب في ضمن فرد لبعينه اذ لا حاصل للحكم عليه بانه ريد وكان هذا هو المراد من قوله لا يمنع الحكم
 بالنقص عما لم يعرفه الخطا بل اصلاً نعم ويقصد به الاستفراق بمبالغة كما في قولك المطلق
زيد قوله ولهذا يظهر ما ذكره صان الكشاف في قوله على نظره وجه ان المناسب لذلك السؤال
 ان

في كان غلام ريد
 ان كان غلام ريد
 في كان غلام ريد

ودلهم

اطلاع

امام

اي الاشارة

لكن الماضر

الحسوس

ان يقال جوابه التائب ربه لا تكف عرفت ان انسانا قد تاب فانت بقولك من هو تطلب ان نفس
عندك بان حكم عليه ما ربه او غيره او حواءه ان من في السؤال مبتدأ او الضمير اوضح
الي التائب اعني هو خبره كما هو المشهور وهو مذهب سبويه فيكون السؤال عن معنى حكم
عليه بالتائب كانه قبل ابد التائب ام عروا في عودك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة ممن
موضع تلك الخصوصيات التي تطلب ان حكم على احد لها بعينها بالتائب والسائل بذلك السؤال يطلب
حكما يكون التائب منه حكوما به والخصوصية كبريد مثلا يحكموا عليها فلا يطابقه الا ان يقال
ربه التائب نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبره مقادما عليه لتفهمه الاستفهام كما هو مذهب غيره
سبويه لكان المطلوب بالسؤال حكما يكون التائب منه حكوما عليه والخصوصية حكوما
بها فلا يطابقه الا ان يقال التائب ربه لكن حمل السؤال على هذا المعنى وادراك الجواب على ذلك
الوجه معقول عن المقصود الذي هو ايراد نظيره لقوله تعالى واولئك هم المفلحون على بعد
العهد لان المقصود وقع حكوما به واطن ان هذا النظر لما صدر عن صدر بلاتأمل نظر
ثم اتبعه غيره فقلد له ولذلك انتشر فيما كواشفتهم واغنى عنه ان الشارح قد نبه على ما قلناه
علم بنفثه وقال مما سمع من الجواب على الكشاف فان قيل من التائب في معنى اريد التائب ام غيره
ام غيره في معنى اريد التائب مقدم ربه لكونه على وفق السؤال فلنا منقوض بقولهم
قام ربه في جواب من قام ولم يرد ان الغائب في قام ربه هو المطابقة اللفظية حيث كان السؤال
قوله اسمية والجواب فعلية لا المطابقة المعنوية التي حكم عليها المعاني بوجوب رعايتها في
رديها وحول رديها وورد ربه التائب والتائب ربه حيث قالوا اما مقدم وحكم على ما يتصور
ان الخطاب طالب الحكم عليه قال صارت الكسوف بعد ما حصل هذا المعنى وادنا مقلدا
تلوته عليك اعترك على معنى قول الحق لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معروفي مقال بينهما
قدمت هو المبتدأ واما المطابقة اللفظية فامر استحضاري على اننا قد حققنا حصولها من قام
ومن ما حار به حقيقة وان فانت صورة **قوله** ومنه نظرا اما اوله ولان المحول في ربه انسان
او عام هو مفهوم الانسان ومفهوم العام على ما هو المشهور وان كان اسم الجنس موضوعا
لماهية من حيث هو كان ما جعله دلالة على الخصر في المعرف جاريا بعينه في الخبر المتكروا ويصدر
منقوصا به وان كان موضوعا للماهية بغيره بطلقة اعني مفهومه قد ما منها فذلك
يلزم ما ذكره لان هذا المفهوم اذا اخذ بربيد والخصر فيه لزم ان لا يكون لسان فرد

مفهوم

المعاج

اخر

اخر والصدق علمه هذا المفهوم اعني مفهوم فرد ما منه فلا يكون متحد ازيد ومختصا فيه
والقول بانه لا يلزم من اتحاد فرد من افراد الانسان مزيدا في ادواته به مقالته من باب
اشتباه العارض بالمعروض اعني مفهوم فرد من لسان مثلا ما صدق هو علمه فان المحول في الخبر
هو الاول ويلزم من الخبر كذا عرفت دون الثاني فظهر طلالته لانه قد كان عن ربه فلا يلزم
حقيقة وان كان غيره لم يصح الاتحاد في ربه انسان حسب نفس الامر وامانا ثانيا فلان صدق فرد
من افراد الانسان في الخبر المتكروا يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم منه الحصار بها
وهو وامانا ثانيا فلان ما ذكره من اقتضا الصدق والجل والاتحاد والحصار يستلزم ان لا يصدق
عام على حاق اصلا كعطل العموم مطلقا ومن وجه وجب الشبهة ان الاتحاد في الوجود الخاص
لا يستلزم اتحاد المفهوم في انفسها ولا تباينها كما ان اتحادا في الوجود والآخر فالتا
ورابع فيكون مع كل واحد من الاله صفة منه كالحوان بالعباس الى الزاوية والاول
ان تعرض عن امثال هذه المباحث فاما تعدد في هذه الصناعة فوضوح وان يقال اولنا
ربه الامير مع قصد الجنس وان حملناه على الاستغراق فاطمأن والى ينبغي ان يحمل على ادعاء اتحاد
مفهوم الجنس به اذ لو اريد صدقه عليه لصاع العرف فظاهر الحصول المقصود بالمتكروا ايضا
وح لا يوجد الجنس وانه ادعا وهذا المعنى مغاير لما حصل من الحمل على الاستغراق وينبغي ان لا
يسمى قصرا ان بعد مرتبة اعلى منه وقد سبق لهذا التهمة فيما نقل عن الشيخ عبد القاهر فيما
مر من ان الخبر المعرف باللام معني غير ما ذكره قيقا **قوله** والمحال ان المعرف بلام الجنس
ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معروفا بلام الجنس او غيره وقوله وان جعل
خبرا فهو مقصور على المبتدأ فان قلت المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ كما في قولك الامير ربه
اجاد قصوره على الخبر وان جعل خبرا كما في قولك ربه الامير افاد قصوره على المبتدأ افاد ان كان
كل واحد من المبتدأ والخبر معروفا بلام الجنس احتمل ان يكون المبتدأ مقصورا اعني الخبر وان يكون
الخبر مقصورا اعني المبتدأ فبماذا يتميز احدهما عن الآخر قلت هما كقصور المبتدأ اعني الخبر اظهر
لان القصص يستلزم قصد الاستغراق وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدأ النسب القصص
فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة وقيل ان كان احدهما اعني المقصود سوا فقدم
او اخر لقولك الكرم التقوى والتقوى الكرم فان المقصود قصص الكرم على التقوى ادعا
وان كان بينهما عموم من وجه محال في قران الاحوال لقولك العلى الخاشعون اذ قد قصد

لا

لزم

رجي

تارة قصر العلم في الظاهر وتارة عكسه فان قلت لا يتصور عموم في القصر حقيقة **قوله**
حوز ان يكون احدهما اعم من الآخر وان تساوا باصداق هذا او اما دعوى الاختلاف فلا يخلف
ههنا المقصود سواكم بالحد والمبدأ بالخير او بالعكس لكن القول لا يظهر **قوله** لا يجوز
تجسس واحد بما يصدق عليه الخبر هذا المتك ما قد اورد عليه النظر اما لا وديتنا في
في تفصيله فساد به لا من يصدق عليه والصواب ان يقال لان المعنى ان كل قولك على الله
وكل تفويض الى امر الله وكل كرم في العرب فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف
بكل كرم يكونه في العرب لان كل فرد منه موصوف بكونه فلهم ولا يوجد فرد منهم في
غيرهم ولا يلزم من ذلك كون كل ما هو كائن في العرب موصوفا بكونه كرميا فليدرك قصر
الخبر على المبدأ **قوله** وهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحد لا يصدق في المقصود الا تصاف
بكونه لله هذا انما يظهر اذ قصد بالحد كل فرد على ما س ما قرناه في الامثلة السابقة
واما اذ قصد به الجنس من حيث هو فاما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاطلاق
كأنه قيل جنس الحد محقق بالله فيلزم اختصاص احرازه كلها به وليس ذلك من قصر المبدأ
على الخبر بل هو في المعنى نظير ان يقال الكرم محقق بالعرب اذ لم يرد به ان الكرم مقصور
على المحقق بالعرب لا يتعداه الى المحقق بعربهم بل اراد انه محقق بهم لا يتعداه الى غيرهم
وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ الاختصاص ههنا ومن اللام هناك ولما كان
الامثلة ملوحته على قصر الجنس لم يلزم فيها اختصاص مقصورا صلا لان الحكم بان جنس الكرم
موصوف بكونه حاصلا في العرب لا يستلزم احصاء افرادهم طوار ان يثبت لهم في ضمن
فرد وغيرهم في ضمن فرد اخر وحينئذ ما قرناه في هذه المقاصد الجلية التي نعم بفتحها
مواضع كثيرة يثبت في بعضها كمالا في ما بناه الشارع عليه تمامها وهن من حيث
العنكوت وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دليل الحجة الى اخوة الظان ان قولك انت الحبيب
بعدوه انت الحبيب لي لكتة لم يذكر في القدر اعتماده على قرينة الحال فهو من قبل
قصر الجنس المحصور باعتبار نفسه بطرف كامر في قولك بعد المطلق في حاشك ويلزم
منه قصر جميع محباته عليه فهو من قصر ما هو منزلة النوع ومندرج فيما ذكر سابقا لا
ان القيد ههنا مقدر وهذا القدر لا يصدق حوله نكتة منفردة وكذا لا يصدق كون
الطريق مستملا على امر شخصي اعني ضمير المتكلم لان القصد بالطرف بوجه على امر انبجسفة

ان

قوله

في افادة التخصيص شي منها لا يصدق حرج المقدر عن كونه حاشا محصيا ومنزلة
النوع **قوله** وانما ضيق حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لحد القصر وعدمه انما
تكون فيما يعقل في العموم والشمول الى اخره واما يتوهم من عبارته ان القصر لا يتصور
حرمانه في المعرف بل هو العهد وما في حكمه من الاعلام والمضافات اذ لا عموم فيها حتى يعقل
قصرها على غيرها كما في المعرف بلام الجنس وذلك غير صحيح لان المعهود في قولك ريد
المنطلق يمكن ان يقصر على ريد قصر قلب او اعتقاد الخاطب كونه غير ريد او قصر تعيين
تزداد فيها فعال ريد المنطلق لا عموم وكذلك اخوك في قولك اخوك ريد وعمود في قولك
هذا عموم لا يتصور من هذه الامثلة قصر الخوا لا متنازع ان يعقد كون عموم مشتركا
بين هذا وغيره وكون الاخ والمنطلق المعهود في مشتركين من ريد وغيره ولعله اراد
ان التعريف العهد باللام وما في حكمه لا يفيد القصر كما يفيد التعريف الجنسي فلا يكون تعريف
العهد طريقا من الطرق الدالة على القصر فاد اقصى في المعهود قصره على غيره ولا بد
نقطة ان يدل عليه بدليل خلاقي الجنس فانه يقبل على القصر اذ اراد على الاستغراق كما مر فلا
حاجة معه الى طريق اخر يشهد الى ما ذكرنا في المص والبال قد يعقد قصر الجنس قد يرد كما
قوله وعدمه فوجه محتمل ان يراد به عدم الملكية اي عدم القصر على ما شأنه ذلك فلا يعقل
في المعهود قصره لعدمه بذلك المعنى وهو مع هذا التكلف نص مستدرك في البيان
قطعا **قوله** ومثل هذا الاختصاص لا يقال القصر في الاصطلاح اختصاص زيد بالخاطب في مثل
انت ريد وان كان واقعا في الواقع لكنه في هذا المعام غير مقصور في الكلام ولا مدلول عليه
به فكيف يتوهم ان يسمى قصر الى الاصطلاح **قوله** لان الطريق الحقيقي لا يكون محمولا
البتة فان زيدا امثلة ذات متأصلة ينتزع منها معان كلمة محل هي عليه ولا محل هو على شي
منها يظهر ذلك بالرجوع الى الفطرة السليمة ولما سدد ريد عما عده فهو محقق لكتة ليس محل
صقيقة وما وقع في بعض كتبنا لم ير ان من ان الحرف في الحقيقة مقول على واحد دون كلام
ظاهر **قوله** وتوهم كثير من الخفاء ان الكلمة الواقعة خبر مبتدأ ان يكون انشائية
لان الخبر لا يخفى ان الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين ما يعالج الانشائية
وبين خبر المبدأ كما ذكره واما الدليل الثاني فلم يرد به ان خبر المبدأ الخبر انشائية لانه
معنى انه لو ان يكون نسبته اليه موقوفة موجبة لنتيجة ان هذا الوجه يحقق باللام الخبر في

قوله

قوله

كسر

كسر

والفقيه الموجه من اورد به انه لا يعتبر نسبتته الى المبتدأ بالثبوت سواء كانت مرفوعة او موصولة او متشككا فيها فيدخل في ذلك الطريق في قوله ان اردت ان تذكره اورد حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا ينبغي ان يثار فيه لان المبتدأ المتأخر ليس بآلية بطريق من الطريق حال من احواله وترتيب بوجه من الوجوه في حكم من احكامه وهذا فرق بين ضربت ربة او ربة ضربته في بان ربة في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدأ مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر في الاول بيان لما وقع عليه الفعل وفي الثاني اسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه وكذلك صور حالان ربة ابو مطلق معناه ربة مطلق الاب وعما هذا فيقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاصلها معها لكنه عام بالطالب والمفتي فاذا قلت ربة اضربه فطلب الضرب صفة قاعة بالمتكلم وليس حال من احواله ربة الا باعتبار تعلقه به او لكونه مقولا في حقيقة وحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبر اعنه هذه الجملة وكانه من ربة مطلوب ضربه او مفعول في حقه ذلك لانه على معنى الحكاية لا على معنى انه يستحق ان يعالجه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربة المبتدأ معنى اخر لا يستفاد من قوله ان ضرب ربة او امتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالا للمعنى الثاني فظهر مما قررنا ان بعدد القول في الانشائية الواقعة اخبار المبتدأ في مثل قوله عيا رب انتم لم مرجأ بكم وقولهم اما ربة واضربه ليس تعسفا على قواعد العربية بل هو مما تقتضيه تلك القواعد نعم من حيث لا يلتفت اليها ولا يفرق بين اضربه او ربة اضربه بحسب المعنى هاته بعده تعسفا محضا قال بعض النحاة انما هو في الجملة التي وقعت صلة او صفة لكونها خبرته لانك اذا ما حلت بالصلة والصفة لتعرف ان الحائط الموصول والموصوف من انصافهما مضمون الصلة والصفة فلو ان يكونا جملتين منفصلتين الحكم المعلوم للحائط حصوله قبل ذلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية فان الانشائية كعبت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف للحائط حصول مضمونها الا بعد ذكرها وكلامه بكن خبر المبتدأ مع قوله ولا محتملا حاز كونه جملة انشائية كما مر في باب اشارته الى ما نقله الشارح وقد عرفت ما فيه وترد على لا ما ذكره ههنا ان انتقاما من محصور من خبر المبتدأ المستلزم ان لا يكون هناك مانع اخر ثم قال وقد تقع الجملة الطلبية صفة لكونها محكته بقوله في الحديث هو النعت في الحقيقة لقوله حادوا

نقد

كا

مدق هل انت الذي قد ابي مدق مقول عنده هذا القول يقع حاله لو لقيت ربة ابريه واقبله من مقولة في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب طنت نحو وحدث الناس اخر ثقلة بعد ادب التأويل لكونه بياناً لهمة ذي الحال وفي المفعول الثاني من باب طنت لم يصح تعلم العلم به فاما قوله **قوله** واما على ما ذكره الشيخ في دلالة الاحراز وهو ان المبتدأ هو الذي ذكره الشيخ انه بعد المفعول مشترك من اخبار المبتدأ اذا تأخرت بيوت كانت جملة او معروية فلا تعلق له بضايف كون الخبر جملة والمفعول هناك على ما في المفتاح **قوله** وجوابه ان عدم القول بمصووع على الاتصاف قد عرفت فيما سبق فرق بين قولنا ما انا قلت هذا وقولنا انا ما قلت هذا فعلى ما من ذلك الفرق ينبغي ان يقال ههنا بعدم الظرف والادوة حرف النفي بعض ان يكون النزاع في قول ثابت وقع خطأ او شك في محله فاذا انشأ محله محمور الاخره له ثبت محله ما يقابلها اعني محمور الانشائية على ذلك عبارة الكشاف حيث قال ولو اولى الظرف لقصد الى ما بعد عن المراد وهو ان كتابا اثر فيه الوم لا فيه ولما جاوز الشاي ههنا حرف النفي المقدم على المسند جزأ من المسند اليه المتأخر عنه في المانع وما انا قلت هذا من ان يكون حرف المقدم على المسند اليه جزأ من المسند المتأخر عنه فيكون في معنى انا قلت هذا ويبطل ما اعتنى به من اظهار الفرق بينهما ولعله لما ذكره من الاول لم يحصل حرف النفي جزأ من المسند اليه او المسند قصد الى ان يكون المصريح به من جزأ المحصور هو الانشاء كما في موني اكثر الصور ولا حاجة اليه كما في قوله ما انا قلت هذا وقد مر حقيقة **قوله** وينظر الى ما في هذا الكلام من الخط والخرج عن القانون اما الخط فمن حيث ان الخصاص ههنا في الحقيقة ثم عرفت على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وهو من قبيلكم وان ديني لا يتجاوز الى غيري وهو من قبيل بني ابي ان القصود غير حقيقي ومن حيث انه قوله على معنى ان المختص بكم ديني لا ديني بل بظاهره على ان دينكم مختص بكم ودينى ليس مختصا بكم وذلك يفهم منه اشتراك دينه بينه وبينكم وهكذا الكلام في قوله والمختص بي ديني لا ديني ومن حيث ان المحصور في المثال المذكور اعني قائم ربه من باب قصر المسند اليه على المسند خلافا للمثله على انك واما الخروج عن القانون فمن حيث انه لم يحل بعدم المسند مفيداً المحصور المسند اليه **قوله** وعلى الثاني بانه لما كان اول ما سايد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى

المراد بالمتكلم

ان يكون النفي

والمراد من قوله ما انا قلت هذا
انما هو ان المبتدأ قد تأخر
فانما هو ان المبتدأ قد تأخر
فانما هو ان المبتدأ قد تأخر

زعم

بخلاف ما هو في ريد اذا كان الاسناد الاول وهذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ
 كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا الاسناد
 ان يكون دالة فيه واردة نقضاً عما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل يعمد اليه
 عما اسند اليه كما في الدرجة الاولى **قوله** وكلمه الشايع ايضا يخرج من اعتباري بذلك
 حيث قال لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى
 الى المسند **قوله** والمقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاسناد الاول منه ان شئت زيادة
 عليك توضيح لما قرره فاستمع لما ينشئ يقول حبر المسند اذا كان صلا مسنداً الى ضميره واسناد
 الفعل الى الضمير لا يتوقف الا على تحققها وادراكها في ربط الفعل به ثم هذا المجموع
 المرتبط احد جزئيه بالآخر يصلح ان يكون خبراً للمسند فيصير المسند اليه نفسه ثم ان لوحظ
 ان هذا الضمير عائد الى المبتدأ او عبارة عنه فكون الاسناد اليه اسناداً الى الجملة حقيقة
 حصل اسناد اخر مغاير للاسناد الاول بالاعتبار والاسناد الثاني متاخر عن الاول لتوقفه
 على الاتيان الذي بين الفعل والضمير لمحصل مجموع صالح لكونه خبراً للمسند ايضاً كما ان الصالح
 للجزئية في هذه الصورة هو الجملة لا الفعل وحده والاعتبار الثالث متاخر عن الثاني اذ بعد
 تحقق الفعل والضمير المرتبط احدهما بالآخر تحقق الاسناد الثالث بالتوقف على شيئين منها الضمير
 واما الثالث فهو مع توقفه على ذلك يتوقف على كون عبارة الى المبتدأ وعبارة عنه فكون
 الاسناد اليه اسناداً الى المبتدأ في الحقيقة ولا شك ان هذا صفة للضمير المرتبط به الفعل
 ومتاخر عنه **قوله** يعرف بالتأمل وذلك لان الكلام في احوال متعلقات الفعل من كراهة جزئها
 وتقدمها لا في احوال الفعل وايضا في واحد من الفاعل والمفعول قبل الفعل دون العكس
 وايضا قوله فيما بعد فادام ذكره متعلق بالمفعول **قوله** ومن هذا ان
 وما ذكر من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه كما صرح به في الايضاح يعرف ان يراه
 بالمفعول هو المفعول به واما خض الخبز فحذف المفعول به لقربه من الفاعل في كونه من
 مفعول الفعل وايضا يكثر الحذف فيه كثرة شائعة واما احوال غيره من المفاعيل وسائر
 المتعلقات فتعلم بالمقاسة **قوله** وتكون كلاماً مع ما ثبت له اعطى غير الانا في قوله
 وتكون كلاماً مع ما ثبت له اعطى ولا يدري ما اعطاه لكان احسن كما لا يخفى **قوله** لا يقال
 ان افادة التعميم في احوال الفعل متاخر فيكون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقاً لان

اعتبار

احوال متعلقات
الافعال

معنى الاطلاق

قوله

معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بموقع عليه فكيف يمكن
 اعلم ان هذا الاطلاق ليس مذكوراً في كلام السكاكي بل عبارته هكذا والعقد اليه نفس
 الفعل سرياً المتعدي منزلة الاسم وذلك يدل على قطع الطعن النطق بالمفعول والامتناع
 عما قطع الطعن عن اعتبار عموم الفعل او خصوصها ولا اعتراض على كلامه نعم ان العلم
 ان المص ذكر هذا الاطلاق وفسره بما نقله الشايع وحمل السكاكي على ذلك والمخبر عليه
 السؤال التحاقاً بظاهر اتم الاعتذار المذكور في الشرح ركيك جداً فان المعتبر عند
 ارباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة للكلام وما نهى عن العبارة ولا يكون مقصوداً
 له لا نفعية ولا بعد من خواص التراكيب وهذا حال السكاكي في نقل الخاصة من ما
 يسبق اليه من تركب ان ريد مطلق اذ اسمعته عن العارف بصلة لغة الكلام من
 ان يكون مقصوداً به بغير الشك او ردة النكار او من تركب ريد منطلق من ان يكون
 محمداً العقد اليه الاخبار او من هو مطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلق به
 وجه الاختصار وصرح في قصة من المتوفى تان المتكلم اذ الم يكن بليفاً لا يلتفت اليه ما فهم
 من كلامه لانه غير مقصود له فادام لم يكن التعميم في افراد الفعل معتبراً في الغرض والمقصود
 لم يكن مما يعتد به عندهم والظاهر في الاعتذار ان يقال ان المقيّد بالتعميم في افراد الفعل
 هو الفعل المعهونة المقام الخطائي وذلك لما في كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على
 التفسير المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون التعميم مقصوداً بنفس الفعل بل به مع معونة
 المقام **قوله** وههنا حذفت وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبل
 ما لم فيه تقدير المفعول حسب القرائن الى اخره افادة التعميم في المفعول مع حذفه يتصور
 على وجهين احدهما ان يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل ان يذكر
 في الكلام لفظ كل احد ثم يقال قد كان منك ما بولم اي كل احد فلا شك ان التعميم مستفاد
 من ذلك المقدور ولا دخل الحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والباقي ان يفهم التعميم
 في المفعول وسوصل الحذف الى تقديره عاماً وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف
 تدل على تعيين عام من التعميمات فينبغي ان تقدم ذكر المفعول في المقام الخطائي الى تقديره عاماً
 بناء على ان بعد رضاء دون اخر ترجيح لاخذ المتساويين على الآخر والحذف اعني عدم ذكر
 المفعول في هذا الوجه مدخل في بعده عما دون حذفه على الوجه الاول فذلك كما هو ان حذف

العلق
كله

المفعول قد يكون محذورا واختصار وقد يكون للعلم مع الاختصار ولما لم يكن محذورا عند
 الشارح احد الاوجه على الاخر اشكل عليه الامر والشك في التوفيق **قوله** فليأتنا فيه **فان**
 دقه اعتبرها صاحب المصاحح طبعه **الكلام** ان الشيخ بن عثيمين ان المفعول هو الابل
 والغنم مثلا واحدها يعاين آخر وجعلها مضاف اليه احدها خارجا عن المفعول غير محذورة
 معه بل هو باق على حاله واحدة مع تعذر بعد المفعول فلو قدر في الآية المفعول المحذوري
 الى فساد المعنى قائل لو كانت ذودا ان ابلها على سبيل الفرض كان التوهم باقيا على
 حاله وصاحب المصاحح نظر الى ان المفعول هو الغنم المضافة اليها والمواشي المضافة اليها
 وكل واحد يقابل الآخر فلو لم يرد المفعول في الآية لتعذر المعنى وهذا ادق نظر او اوضح
 معنى **قوله** فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن يمكن ان يعذر بان المصنف لم يذكره
 الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التاكيد بوجوه اعتمدت على المقابلة بما سبق واما
 انه لم يعم حيث يتناول الانشاء فلا في مباحث الخبر كما اعتذر عنه الشارح في ترك
 بعض اسباب التقديم **قوله** معلوم ان ليس القصر الا تأكيد على تأكيد فيستقوى ما جاز
 التأكيد لا محالة وهذا قول صاحب الكشف اي اخبره لا يلبس عليك ان كل تأكيد على تأكيد
 ليس تخصيصا وقصر فان قولك ان ريد القام فيه تأكيد على تأكيد ولا يخصص أصلا بل فيه
 القصر تأكيد على تأكيد بوجه مخصوص كما قرر في حاله لا في حاله وقيل هو زبد ارضه اذ قد
 المفتر موصرا حتى يصير الكلام هكذا اريد ارضه هبته والمفتر متعلق بزبد على وجه
 الاختصاص وان جعل المفتر المتعلق بضميره ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص فظهر
 كونه او كذا في افادة الاختصاص من اتيك بعد وان لم يجعل المفتر متعلقا به ضمير على وجه
 الاختصاص اذ لا مخصص لذلك في نفسه كان هناك تأكيد زائد لكن لا في افادة الاختصاص بل
 في تعلق الفعل برب الله ان كان معني الاختصاص اثبات التعلق له ونفيه عن غيره والذكر
 يؤكد الخبر الاول منه فؤكد في الجملة بتأكيد خبره **قوله** ولم يعمد فيه التخصيص لان القصر احد
 منه محذور تفسير الفعل لا هذا بل ان كسبية تعلقه بالمفعول فان لم لا يكون المفتر مخصص
 المفتر فلما نعم ولا محذور فيه بل هو متحد معه نوعا وان خالفه شخصا فالمفسر يفسر حسب
 الاتحاد النوعي والعطف بحسب التفريق الشخصي لكن يبقى الكلام في فائدة عطف اورد
 الرهبة على الاخر في التفسير فيقول القارء الكبر واستيفاء افراد الرهبة

لا

مع

العلم

كما

كما يقال عليك بالطاعات الاختصاص والافضل كانه قيل ضوه برهبة عقيها رهبة وح
 بعد ملاحظ النزول في افرادها رتبة كما في الحال المذكور وقد لاحظنا الترتيب في هاترئة
 كانه من ارهبة رهبة اقوى واعلى مرتبة من الاولى وقد ورد في التفسيرات بين
 المعطوفات في المرتبة تنزلا وترقيا كما ذكره العلامة في سورة الصافات وان كانت رتبة
 اول واشهر من ذلك منها ولا يخفى ان الحمل على الترتيب انبسط ههنا وان ملاحظة الاختصاص
 في الساتج اول ولا يلزم منه الخطا من المعطوفين بل لعل ان قوة وضعفا وقيل القا
 حواء شرط محذوف وتقدر الكلام: مما يمكن من سى فار هو لم تحذف الشرط مع ادا
 اعتمادا على قسمة المقام ودلالة القام على ذلك وقد قدم المفعول لكونه مضافا مع كونه بعد
 مفيد للمؤمنين احسن الاختصاص وصيرورة القام متوسطة في الكلام كما هو حقا فصار
 الكلام هكذا او اياي فار هو لا ثم كثر الفعل تأكيد او قصد الى التفسير فصار
 هكذا او اياي فار هو الرهول محذوف الاول وحوثا للتقدير الى جعل الساتج في رتبة الله واخر
 القا الى المفتر ولم يحذف اذ لا دلالة فيه على القام كونه الله على الشرط المحذوف وعلى
 هذا القياس وريثك وكبر والرحمة والرحمة ونظاها لكن العمل ههنا اقل وقد صرح بعض
 بان كلمة اما مقدرة في امثال هذه المقامات **قوله** ويظهر لك من هذا المحقق ان مثل هذا
 البعد ليس للتخصيص قد نقل عن الكشف انما ان تقديم المفعول قد يكون عوضا
 عن الشرط المحذوف مع افادته الاختصاص فلا يبعد ان يكون البعد مع كونه مبينا
 في افادة اللزوم المقصود من الكلام ومراعييا حق القام التوسط وشاعلا محذورا
 ما التزم حذفه بغيره مفيد للاختصاص اذ لا استحالة في اجتماع الفوائد الكثيرة
 في شيء واحد وعلى هذا فلا يظفر من المحقق المذكور ان ليس البعد ههنا للتخصيص
 بل يظهر ذلك من المقام النبوة عنه ولعل مراده ان هذا المحقق طهر منه البعد قوا
 غير التخصيص فاذا كان المقام ابيانه على تلك الفوائد فذلك المحقق من قبل
 في عدم جعل البعد للتخصيص وبذلك كما انه ذلك قوله لظهور حيث لم يقل وظهر
قوله وكان الامر بالقراءة اهم من الامور باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام
 ولا مرد ما يتوهم من كون عوام الله يعا اهم منه **قوله** هو مبني على ان تعلق بام
 تلك ما تعلق بالمفعولته ودخل بالالدلالة على التكرار والردوم لقولك اخذ

اراد

بالخطام واخذت بالخطام عبارة المفتاح هكذا قال الوجه عندك ان حمل اقرأ على معنى
 اعمل القراءة واوجدها على نحو ما تقدم في قولهم ولان يعطى ويمنع في احد الوجهين
 غير معدى اي مقروبه وان يكون باسم ركن معقول اقرأ الذي بعده معقول القراءة
 معلوم انهما معروود بواسطة حرف الباء ما مر يستعان به او يلقب به حال القراءة وكما
 يمكن قطع النظر عن العلق الاول يمكن قطعه عن العلق الثاني بمعنى كلام المفتاح ان اقرأ
 الاول قطع فيه النظر عن العلق الثاني عن تغلقه بالمقروبه لا عن العلق الاول اعني
 تغلقه بالمقروبه لان قطع النظر عن المقروبه لا اختصاص له بالقرأ الاول ولا الثاني بل
 هو جهل ظاهر مكشوف فقوله اعمل القراءة واوجدها اي مع قطع النظر عن العلق
 بما يقرأ به بدل ما ذكر ان قال غير معدى اي مقروبه ولم يقل اي مقروبه واما قوله
 معقول اقرأ الذي بعده فبما ان المعقول يطلق على متعلقات الفعل بواسطة الحرف
 الحارة وكذلك العدة قد يطلق على معنى اعم يتناول العلق بالمفعول به وقوله
 على نحو ما تقدم تشبيه لقطع الطريق عن العلق بالمفعول به بقطع الطريق عن العلق به
 وعما ذكرنا ان استقام الكلام واستبان المراد من غير ابتداء على ما مر من امر تادير
 اعني ادخال الباء فيها هو معقول بغير واسطة دلالة على التكرير والذوق متمسكا
 بما ورد من قولهم اخذت بالخطام قوله وفي الاصطلاح خصص شي بشي بطريق معهود
 هو كاد ان يراه العطف واخوانه الثالث اما وجدها واما مع ضمير الفصل وتعرف المسند
 ايضا واما نحو قولك اخذت القيام زيد ويرد معصوم على فلا سمي قصرا اصطلاحا
 وشيئا الى ذلك من قوله **قوله** وهو غير حقيقي بل اضافي قد يطلق المعنى على ما يقابل
 الاضافي معا مثلاً الصفة اما ضعفه واما اضافته وقد يطلق على ما يقابل الحارزي
 فقال هذا المعنى حقيقي وذاك المعنى مجازي والظاهر ان الخصص الشيء بالشيء على معنى انه
 لا يتجاوز الى غيره اصلاً انما سمي قصراً وخصيصاً حقيقياً لانه حقيقة الخصص المتألف
 للاشتراك وتلك التي ينادر هذا المعنى عند اطلاق الخصص وما يعناه واما خصص
 الشيء بالشيء على معنى انه لا يتجاوز الى بعض ما عداه فهو معنى مجازي للخصص غير متاف
 للاشتراك وتلك الحارزي اي فهمه في لفظ الخصص اي قرينة سمي مخصصاً غير حقيقي
 والشاي اخذ الحقيقي مقابل للاضافي وتلك قال وهو غير حقيقي بل اضافي حور عليه

ما

القصر

القيام

فيكم الطريق
 فيكم الطريق
 فيكم الطريق

ان الخصص مطلقاً من قبل الإضافات فاضاح الى تصديق وهو ان المراد بالاضاف ما يكون
 بالاضافة الى بعض ما عدا المعصوم عليه وبالحقيق ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه
 وكما انما سمي اضافاً نظراً الى ان المخصص بالشيء بالقياس الى بعض ما عداه سمي حارزاً
 اضافته لاضايتهم والتعبير عنه بالخاصة الى الاعتبار بالاضافة والنسبة في الوجه
 فكون قصره عليه ايضاً اضافياً الى ان الاضافي بهذا المعنى لما يقابله المطلق اي في
 العبارة بالحقيق **قوله** فوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
 وجه التخصيص فبما ان العصور انما يتصور من شيئين منها نسبة فاما ان يكون قصر الموصوف
 للموصوف على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف **قوله** والمراد الصفة
 المعنوية التي هي معنى قائم بالغير والصفة لهذا المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلة
 الذات والمعنيين الاخرين يستعملها المحققون كالنعت في باب التوابع والاضاف في باب
 منع الصرف مقابلاً للاسم **قوله** تابع بل على ذات اختاره عن مثل حسنه في قولك
 جاني القوم كلهم **قوله** لصاحبهما على العلم في قولنا العجبني هذا العلم لئلا ان يقول
 النعت بالغير المذكور ههنا لا يصدق على العلم في العجبني هذا العلم لانه لا يدل على ذات
 ومعنى جهل واما العسر المشهور فقد ادرج فيه العلم وبطائرته بما هو معروف **قوله**
 وكذا ابن النعت والصفة المعنوية التي حصرها واما النسبة من معني المعنوية فالظاهر
 ادم المتبادر المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعالم والمعنى الثاني هو ذات ما
 مع انتساب ذلك الامر اليه كالعالم **قوله** والاول انبأ وذلك لانه اطلاق المعنوية
 عليه اكثر واما اعتبار المعنى الثاني لاجل ان زيادة تكلف في تناول جميع الاشياء **قوله**
 وقد يعصده الى الثاني رجوع الصبر المحذور الى القيم السال من الحقيق كما افترق اقرب
 وانت حسب اللفظ والسمي ورجوعه الى المعنى مطلقاً امح واشمل حسب المعنى والفايدة
 لتناوله قسم الحقيق معاً وقصر الموصوف على الصفة قصر احصفت مباينة وادعاً ثبوته
 قطعاً لخالق قصره عليها قصر احصفت حقيقاً كما مر **قوله** والفرق بين القصر الغير الحقيق
 والقصر الحقيق مباينة وادعاً دقيقاً واما في ذلك لان قصر الموصوف على الصفة مثلاً
 اذا كان حقيقياً اذ عارفاً اختبر مفهومه سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه

والمراد
 بالمراد
 بالمراد

ولا بد على طاعت

وما اراد بالتوابع
 المستعمل للمعنى
 صرورها

ويعتبر
الاعتقاد
باعتقاد
الاعتقاد
باعتقاد

اعتقاد الخاطي على ان هذا هو الاعتقاد في الوجود والعدم واما في بعض
عدم الاعتقاد بغير الصفات واما ان كان غير حقيقي اعتبره سلبا يعني ما عدنا تلك
الصفة عنه وشرط فيه اعتقاد الخاطي على ان ذلك لا يكون له في نفسه عدم الاعتقاد
سائر الصفات وشرط كان معاني حوازا ان تصاف الموصوفين عليها ولهذا لا يشترط ان يكون
الفرق بينهما **قوله** فان الخاطي اعتقد اشتراكه في صفتين اراد انما اعتقد اشتراك صفتين
فيه ولو قبل اشتراكه في معنى لم يلزم الى تأويل **قوله** فقد خرج عنه ما اذا اعتقد الخاطي
اي خرج عنه القصر الذي حصل اذا اعتقد او قصر حاصل اذا اعتقد على ان ما موصوله او
موصوفة **قوله** وهذا مما لا يقع لان الخاطي العاقل لا يعتقد ان تصاف امر جميع الصفات
كفرد في الصفات ما في مقابلته بمتنع اجتماعها فلا يتصور تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات واما لم يكن هذا المحصور واقعا لم يلزم صدق الحد الذي ذكره المعنى اذا اراد به
المعنى الاخرين على ان موصود خارج عن الحد **قوله** وكذا الكلام في البوادي فان تخصيص
صفة بامر دون سائر الامور يعني ان يعتقد الخاطي اشتراكها في جميع الامور وهذا
مما لا يقع في الصفات المعبرة عرفا فلا يكون تخصيص صفة بامر دون سائر الامور واقعا
ولا يلزم صدق الحد في امر موصود خارج عن الحد ووقر على ذلك ما عدناه وحاصل هذا
القول اننا افترضنا ان المعنى اراد بقوله دون اخرى دون اقترانها هو ام من الواحد والاشين
والجميع ولا يتم انه يدخل في نفسه ح القصر الحقيق **قوله** لانه تخصيص امر بصفة دون سائر
الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور فلما لم يكن المعنى الذي ذكرناه
غير واقع لم يثبتنا على ما ذكرناه اصله ووجه بحثه لان تخصيص امر دون سائر الصفات
معناه ان يثبت المنكمل تلك الصفة لذلك الامر ونحو سائرهما بان ينفقها عنه وهذا المعنى
حاصل وقصر الموصوف على الصفة اذا كان حقيقيا وهو موجود قطعيا اذا كان ادعائيا
وكذلك تخصيص صفة بامر دون سائر الامور معناه ان يثبت المنكمل تلك الصفة لذلك
الامر ونحو سائر الامور بان ينفق تلك الصفة عنه وهذا المعنى موجود في قصر الصفة
على الموصوف اذا كان حقيقيا او ادعائيا وكلاهما موجود ان قانكا روجع
التخصيص بذلك المعنى المذكور انكار القصر الحقيقي فكون ما طلاقا فالاول ان يورد
هذا السؤال ابتداء شبهة على القصر الحقيقي ثم يجاب بما ذكره **قوله** ولكن الخطاب عنه

انما

انما قال يمكن لانه خلاف الظاهر المتبادر الى الفهم انه تعريف يقتضي عليه ذلك التفسير كما
هو السابق بنظر هذه المقامات **قوله** لا تترك انه ليس معنى قللي ربه لا يرد له لم يكن
من غير محي مثل ما كان من ربه لانه اذا قصد هذا المعنى كان الانسب ان يورد في الكلام ما يكون
ظاهرا في القصر الى قطع الشركة كالنقيض بوجه او ما يودي موداه واما قوله كما في ربه
لا يرد فانه ظاهر في نفي ما يقابله صرحا وهو عكسه لا اثبات الاشتراك في المعنى كما يشهد به
الذوق السليم ولا يبعد ان يقال ان طريق النفي والاستثنا في قصر الوجود قائم لادراك
ما حان الازدكان المعنى ما حان الى الازدكان فان اخرج على عمومه كان قصره حقيقيا لا مشهور
فيه الوجود والقلب والعين وان خصص بالذي وقع فيهم النزاع كان معناه ما حان من
هؤلاء الازدكان وبتبادله الى الفهم انفراد ربه من بينهم بهذا الحكم اعني المعنى **قوله** وهذا
المعنى قائم بعينه في انما قاد اقلب انما حان ربه لم تكن تنفي ان يكون واجعا ربه غيره وهذا
الكلم اعني قولك انما حان ربه يفيد الحصار المعنى في ربه وان كان معنى قولك الحياي ربه لا غيره
فقد رجع الى معنى طريق العطف بالا وكان ظاهرا في قصر القلب كما حققته ولان كان معنى قولك
ما حان الازدكان فالتقرب ظهوره في قصر الوجود لما عرفت في طريق النفي والاستثنا وكلام
الشيخ مبني على الاول فتم **قوله** وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية
معنى ان في ذكر النفي اشارة الى ذلك لان المناسبة على ذلك السدور ان يقال لكونه معنى ما ولا
قوله وذلك لان ان لا يدخل المعنى الاسم وما النافية لا تنفي الاماد فلت عليه ما جماع النفي
وانما يلزم على ما ذكره اجتماع حرفي الاثبات والنفي معا واصحابهما صدر الكلام وحيز
اعمال ان مع ما اذا لم يكون العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها فلما في المانع من اعمال حرفي النفي
فحيز انما يرد قائما على لغة من فهم وقد دفع هذا ما انتقا ض النفي معنى الوجود بما قال ما ذكره
الاصول لئلا يردوا به ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق حال التركيب على معناه الاصل
ينتهي عليهم فاذا كرهوه بل هو بان مناسبة لتفصيل انما معنى النفي والاثبات فان المعنى ان
لما كان احدهما لا يفرد معنى الاثبات والآخر معنى النفي فاسب ذلك ان يفهم المركب منهما
معنى الاثبات والنفي معا وهذه المناسبة اقوى مما نقلت عن علي بن عيسى الرضي كما لا يخفى
قوله واما في قصر المعنى والصواب انما كونه لا حدهما والخطا يجوز كل واحد منهما
على التساوي المتروك من قيام ربه وغيره مثلا كما يثبت القيام لا حدهما وهو صواب

احد

انما

واما تجوز كلاً منها فان كان عبارة عن تردد وتثنية فيها فذلك ليس حكماً حتى يوصف
 بالصواب او الخطا بل الشك مناف للملك لانه يفتقر الى احد الطرفين المتناهي للثبوت
 وان كان عبارة عن حكمه فان كلاً منهما خارج الوقوع مساو للاخر في عوار الوقوع واما كان
 ولا شك انه حكم لكنه صواب قطعاً وان كان عبارة عن حكمه يتساوى في الوقوع وكان
 المتردد خال عن هذا الحكم ضرورة انه يعلم ان الواقع احدهما متعيناً في نفسه لكنه اشتبه
 عليه ذلك المتعق من حيث تعقنه كيف والواقع يتساوى في الوقوع لكان حاكماً بوقوعها
 معاً او بعدم وقوعها معاً والقول بان الخاطب في قصر العيني حاكم حكماً مشروباً بصواب
 وخطا به خطا بل هو حاكم حكماً صواباً وتتردد في امرين احدهما واقع والاخر على خلافه
 والمقصود بالقصر تقرير صوابه ووجه تردده بتعيين ما هو الواقع **قوله** ودلالة الله
 الباقية بالوضع هذه الدلالة وان ذلك بالوضع على القصر لان احواله من كونه او لونه او
 قبحاً او قبحاً انما يستفاد منها معونة المقام وهي المعصودة في هذا اليك دون ما يستفاد
 منها في غيره **قوله** وكان لا حسن ان يصح المصنف بقوله من كلمات النبي انما قال
 وكان الحسن ان يكون ان يقول وكان الصواب بناء على ان المتبادر من إطلاق النبي ما هو منقح
 نقياً صريحاً وذلك بكلمات النبي ما ذكره المصنف حسن الا ان الحسن ان يصح **قوله**
 والناسل بخور بداضوت لا غير الحسن لاحتتمال ان يقال وهو ثابت من باب التقول دون
 المحقق فلا يكون هناك الطريق العطف فقط الا ان هذا الاحتتمال مرجوح لانه
 قوله لا غير يدل على ان المقام مقام محقق كان التمثيل به حسناً الا ان التمثيل بما ليس
 به احتمالاً **قوله** وشرط جامعته الثالث ان لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف هذا
 في قصر الصفة على الموصوف وقد عارض عليه قصر الموصوف على الصفة فقال شرط جامعته
 النبي لا العاطفة بطريق انما ان لا يكون الموصوف مختصاً بتلك الصفة فلا يجوز اولا
 تحسن ان يقال انما المتحقق يستلزم مناهج الستة لا طريق الدعوة **قوله** من الاحكام التي
 جعلها الخاطب وينكرها في قصر القلب يكون المحل والذات كما في كل واحد من النبي والذات
 وفي قصر الذوات لا يكونان معاً في النبي فقط ولما قصر العيني ففيه المحل في الذات
 والنبي معاً وليس هناك انكار **قوله** فاستعمل له البالي اولاً وهو ما محمد الرسول
 فالصواب الكشاف والمعنى ما محمد الرسول قد دخلت من قبله الرسل فاستعملوا كما

خلوا

من م
ففي بيان

التي
تلك

خلوا وانما ان اتباعهم بقوا متمسكين بدعوتهم بعد تلوهم فعليكم ان تمسكوا به بعد
 خلوه لان القرض من بعثة الرسول تبليغ الرسالة والرام الحجة لا وجوده بين اظهر
 قومه قبل في بقره اشعار بان معتد القصر هو الوصف اعني قد دخلت وانهم لم يفعلوا
 محمد عليه الصلوة والسلام اسوة من قبله من الرسل في بقائه ووصوب التمسك به
 بعد خلوه والقصر قلبه وفيه طرف من النكار وقد ذكرنا مراتب عليه من الجملة الشرطية
 اعني قوله تعالى فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم **قوله** لا عنقاد القائل ان الرسول
 لا يكون بشر ايع الصبر ردي على الخاطب الرسالة فالحق ان يتوزل الخاطب منزلة المنكر في هذا
 المثال هو حال المتكلم مع حال الخاطب وفي المال السابق حال الخاطب **قوله** لكن قوله
 صاحب الخفاء على انه قصر اواد يعني الذي سماه المصنف قصر يعني بناءً لكنه وهو ان الكفار
 ترك الخاطب وتبينهم على ان قطعهم يكونهم صادقاً مما ينبغي ان يصدر عن العاقل
 البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين من الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي
 عند السامع لا يخفى ان قطع الرسل يكونهم صادقاً ومعناه انهم قاطعون بكونهم
 صادقاً عن نفسهم لا مترددين بكونهم صادقاً عند الكفار فادار ان يشكوا على ان
 قطعهم بعد عهد ما لا ينبغي وان غاية امرهم ان يترددوا بين الصدق والكذب
 معناه لا ينبغي منك قطعك بكونهم صادقاً في نفس الامر بل غاية ما ينبغي لكم في شأنهم ان يكونوا
 مترددين من كونهم صادقاً في نفس الامر وكاذبين فيه ووجه لا يصح ان يشكوا في هذه
 بظاهر حال المدعي اذ ليس بظاهر حاله ان يتردد في صدقه وكذبه بحسب نفس الامر
 وان اراد بظاهر حاله تردده في كونه صادقاً عند السامع او كاذباً عنده كما يشعره
 قوله عند السامع كان معنى الكلام ينبغي لكم ان ترددوا في صدقكم وكذبكم بحسب نفس الامر
 كما تردد المدعي في صدقه وكذبه عند السامع فيصير المعنى ديكاً ونظام الكلام منقفاً
 اد المقصود انكم مدعون فينبغي ان تقتصر واعيا ما هو ظاهر حال المدعي واعيا ان عبارة
 التكاكي هكذا لما مراد لستم وادعواكم للرسالة عندنا من الصدق والكذب كما يكون
 طاهر حال المدعي اد ادعي بل انتم عندنا مقصرون على الكذب لا تنجوا وزونه الى حق
 كما تدعون فقلوه عندنا ليس طرفاً للدعوى اذ لا طائل منه وادعواكم بمولا لا يخفى ان
 التردد منسوبة الى المتكلم اي لستم كما نرى عندنا من الصدق والكذب والمعنى لستم مترددون

من كونه صادق وكاذب بل انما هو من كونه صادق وكاذب بوجه يتغير التشبيه بظاهر حال
 المدعي لان ظاهر حاله ان يتوعد السامع في صدقه وكذبه وينطبق على هذا المعنى غاية لا تطابق
قوله بل انتم عندنا مقصرون على الكذب الى اخره فالظن من عبارة المصباح ما ذكره بعض
 من له انما جعله قصرا او اجابا على ان الحكم اذا اعتقد ان الخاطيء اعتقد تروعه كان
 له ان يسلك معه طريق القصر والكفار اعقدوا ان الرسل اعقدوا كونه من الكفار
 وارسى من الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي ان يعتقد كونه دبر ارسى الصدق
 والكذب عند السامع بقصر وهم على معنى لستم وارسى عندنا من الصدق والكذب ولما
 متروعة من **قوله** بل انتم عندنا مقصرون على الكذب ولكن ان يقول انما جعله قصرا او اجابا
 بناء على ان الرسل متروعة في انهم صادقون عند الكفار وكاذبون عندهم كما هو
 ظاهر حال المدعي من كونه متروعة وارسى كونه صادقا وكاذبا عند السامع وعلى هذا يكون
 قوله عندنا معمولا بحسب المعنى للصدق والكذب ويكون التشبيه طاهرا وكذلك يكون
 عندنا في قوله مقصرون على الكذب معمولا للكذب بحسب المعنى كما فهم قالوا للرسول
 لا تتروعه وارسى كونه صادق وكاذب عندنا بل اجزموا بانكم كاذبون عندنا وهذا
 الوجه مع كونه محالفا لغيره اقرب اليها مما ذكره الشارح **قوله** ومعنى قصر المفعول
 على المفعول مثلا قصر المفعول المستند الى الفاعل على المفعول لا بد ان يعتبر مع ذلك ان يعلق
 الفعل بالمفعول حتى يرجع صفة له لكن لا يلاحظ خصوصية المفعول حتى يصح قصره
 عليه في قولك ما ضرب زيد لعمركا قصر موصوفه ردد على غير ومعنى ان مفهوم الكون مضمونا
 لزيد صفة مقصورة على عمر وهذا اذا حمل على انه قصر تحقيقي واما اذا حمل على انه غير
 حقيقي اي ضرب عمر ولم يصح بكونه الا بالاشارة الى كونه ما ذكره في قوله ايضا ان يقال
 معناه ان زيدا مقصورا على كونه صارنا لعمركا لا يتعداه الى كونه صارنا لعمركا يكون من قصر
 الموصوف على الصفة كانه قبل ما ردد الى صفة عمر وهذا معنى صحيح الا انه يلزم الفصل
 بين الصفة المقصورة عليها وبين قيدها ولم اصح كون المقصود عليه متقدما على كونه
 بل وان كان متاخر لا عنها **قوله** وعلى هذا فاحسن النواحي بعد ادا حقها في القصر
 في الاصله السامع رجوع الى احد القصرين نحو ما حان ردد الى انما من قصر الموصوف
 على الصفة او معناه المتبادر ان ردد الى زمان الحكي لم يكن الخ على صفة التركيب وهو ما حان

حاله
 بل انتم عندنا
 لظاهر

نكرة
 مدح

راكبا

راكبا لا يريد من قصر الصفة على الموصوف لان معناه الظن ان صفة الحكي على هذه الركوب
 لم تثبت الا لزيد وربما امكن في مثال واحد جملة على كل واحد من القصرين وامكن في
 جملة على احدهما تاويلان وعلى القصرين فالظن انما هو الظن بقوله لا اشتبه يوم
 الكارها باب الكبر والادعاء الحكي يحول على انه قصر الشاغر نفسه في زمان
 اشتبهاته باب الكبر على صفة الكراهة له فهو من قصر الموصوف على الصفة ويمكن
 ان يقال قصوره اشتبهاته باب الكبر عليه موصوفا بصفة الكراهة له فهو من
 قصر الصفة على الموصوف ولكن ان يقول قصر اشتبهاته الباب على انه حكي مع كراهة
 له دون ارادته اياه فيكون انما من قصر الموصوف على الصفة ثم اشتبهاته الشئ
 ان لم يكن مستلزما لارادته لم ينافه كراهته كما ان يكون الشئ مشتقيا مكرها كالذات
 المحرمة عند الزهاد كما حاز ان يكون الشئ مرادا من غير كراهة كشره الدودة
 المرة عند المرضى فان كل الاشتباه يستلزم الالة فجميع بینه وبين الكراهة باختلاف
 الجهة فاشتبهت الحول على الامر طافه من التقرب اليه وبكرهه لما فيه من المزله ودفا
 الحجاب فبالجملة المشتبه هو العرس والمكرهه تلك المزله **قوله** اي ما ايسر الشيطان
 من آدم غير النساء الاعارضا على اتيانهم من قبلهم اي ما ايسر من جميع جهات الغرور
 والاضلال عروضة النساء كما بناء على حال من الأحوال الاعارضا ما قبل ان هذه
 الحجة اشترجا بله واجواها صحت بوجهها حتى ادانس من جميع ما عداها فاشترجها
 واما على ان يياس من هذه ايضا او لا فلا دلالة في الكلام عليه وقيل ان الجملة بعد الالة
 صفة طرفي محذوف اي ما ايسر حياء الموصوف ابانه امامه من قبل النساء والحاصل
 كلما اسبابهم من قبلهم ولما اسدى المقام استعظم هذه الجاهل دل على ان الاتيان
 من قبلهم لا لالة الياس والحاجة الى تاويل الاتيان بالعموم عليه ولا الى تقييد الياس
 بغير النساء فان كل المعين للاتيان من هذه الجهة بعد الياس منها ومن غيرها
 فان الحاجة اليها بعد الياس من غيرها ونفي غيرها يدل على انها اقوى الوسايل على الاتيان
 منها بالكلية كما من غيرها وهذا القول اكثر مبالغة واحسن طابقا لما قصد بالحدث
قوله واداءها معاينها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ للموضع
 المنشأه اذ اقلنا ان رددنا فام بعد للنا على نسبة القمام الى ردد في المصدر على نفسانته

هلم

انور

انما هو الظن
 انما هو الظن
 انما هو الظن

الشيطان

س
 الانش

متعلقة بتلك النسبة مما وجه حرجها عن احتمال الصدق والكذب فالجوع المركب من هذه
 الالفاظ ككلام انشائي لفظي والجوع المركب من معانيها مدلول الكلام الكفيل بالانشائي
 وظاهر ان كلمة ليت ليست موضوعا لذلك المعنى اللفظي ولا مدلوله ولا لفظا ارضا
 ولا لحدثا تلك الكلمة النفسانية لا هي موضوع لتلك الكلمة نفسها ولا نشأ المتقسم
 الى التمتي هذا المعنى لا يصح ان يفتر بالقاء الكلام بالانشائي نعم ان المراد بالمعنى القائل
 انشائي مخصوص كان قسما من انشائي المفتر بالقاء في كل وجه ان يقال ان اللفظ
 الموضوع له اي للمعنى لا يتصل به لانه لا يوضع له لفظا ككلام انشائي مخصوص الا ان جعل اللفظ
 للغاية والتقدير كما في قوله لظهور ان ليت مثلا موضوع لا مادة معني اللفظ واما ان جعلت
 اللفظ صلة للوضع كما هو الظاهر في الخبر المحرور في معاني اللفظ لا المعنى القائل بالكلام
 المحصور في معنى احدثا الكلمة المحصورة لا معنى الكلمة المترتبة على ذلك الاحداث
 العارضة مثلا لنسبة القيام الى ربي في المعنى المانعة لتلك النسبة عن احتمال الصدق
 والكذب كما مر **قوله** ورتب رتبته فان رتب لا نشأ التقدير في الخبرية لا نشأ
 الكثير ولا يباين ذلك كون ما دلال عليه كلاما ككلام الصدق والكذب بحسب تشبيه غير
 نسبة القول والاعتقاد اذ قد يكون رطل عندك فهو باعتبار نسبة الظرف الى الرطل ككلام
 خبري والكذب واما ما عساه استكثر انك اياهم فلا تخالفا لانهما لا استكثر منهم ولم يخبر عن
 كثير **قوله** والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام قيل
 ينتقض عقل علي بن مهزيان ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب وليس باستفهام
 فالاول ان يقال والاول ان كان المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب
 فهو الاستفهام والفرق دقيق وقد خاب بان المطلوب فيما ذكر هو التوهم والتفهم
 وليس ذلك امر احصا ولا في ذهن الطالب وان استلزم حصول امر **قوله** فان كان ذلك
 الامرا معاصلا فهو النفي فان قيل ينتقض بقولنا ان ترك الزنا اجيب بان المراد اسما للفعل
 وعدمه بحيث انتفاؤه وعدمه لا مر حيث انه مفهوم براسه ملحوظ في نفسه وقد
 حقق ذلك في لزوم والامكان وغيرها فاذا قيل لا ترزق فقد لوحظ فيه ترك الزنا
 من حيث انه حال من احواله وحصل اليه للملاحظة لا ملحوظا في نفسه خلافا لاد اقبل
 ان ترك الزنا فان تركها صار ملحوظا بالزنا **قوله** وهي حروف مصدرية اي ددوا اذ هانك

محتمل للصدق

وقيل لو قد هن حكاية للتمني المستفاد من ددوا وبعث منه المعقول فتوسعوا في اطلاق المعنى
 المعقول عليه وظهر من ذلك ان لو حرف مصدرية **قوله** لكنه حاصل معناه لانه فان مركبه
 مع لا واما لفظة مركبة هكذا وقعت في عبارة المفتاح على صيغة لا فريد فان قرئت
 مرفوعة وجعلت خبرا اتي لكان وركلان تلك الحروف اعني حروف التخصيص ليست
 مركبة مع لا وما فلا بد ان ياوول بتوكيب الجواب الاول منها كانه قبل مركبة اخرها الاول مع لا
 وما واما ان قرئت منصوبة وجعلت حالا من الضمير المحرور ومنها اجمع الى تنزيلها منزلة
 كلمة واحدة او منزلة جماعة من الكلم فلذلك قال المصنف مركبتين على صيغة التثنية فاستقام
 اللفظ والمعنى لا يكلف **قوله** لسعد المرجو عن الحصول يدل على ان لعل ههنا مستعملة في معنى
 الترجي لكن المرجو قد يشابه التمني فصار ترجيه تحت تولد منه معني التمني فاعلم حكمه في
 نصب الجواب وعلى هذا يظهر الفرق بين لو وهل وليس لعل في افادة معني التمني **قوله** واما
 التصور كقولك ادب في الانذار عسل وان الحياية وسك ام في الرزق القول بان الكلمة
 في مثل قولك ادب في الانذار عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرها مبني على الظاهر
 توسعا والتحقيق انما لطلب التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل لوجه واحد
 الجواب لم يزد له في تصورهما شيئا املا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل الصدق حاصل له
 حال السؤال فكيف يطلبه قيل بان الحاصل هو الصدق بان احدهما مطلقا في الانذار مثلا والمطلوب
 بالسؤال هو الصدق بان احدهما معينا كالصبر مثلا في الانذار وهذا ان الصدق بان مختلفان
 الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار نفس المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر
 وكان اصل الصدق حاصلا توسعوا الحكم وان الصدق حاصل وان المطلب هو تصور المسند
 او المسند او قيد من قيوده **قوله** والقاعل في انت ضريت ريدا اذ كان الشك في القاعل هو
 مع العلم بوقوع ضرب على ريدا اطلاق الشك ههنا يدل على ان المطلب تصديق متعلق بتعني القاعل او المعقول
 اذ لا شك في التصورات فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصديق مع حصول
 التصديق في ام المسئلة لو اردت ان ام عموما فالتصديق حاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد
 المذكورين والمطلوب تصور احدهما على المعنى وهو غير التصور السابق على التصديق لانه
 التصور بوجه ما التحقيق في الجواب ما قررناه انفا وما ذكره كلام طاهر في ايضا لان تصور
 احدهما على المعنى ان يعلم نسبة القيام الى احدهما بعينه بعد ان علم نسبتته الى احدهما مطلقا

اجيب

قوله

قوله

ايه

بمع

لزم
التعريف

مفهوم الوجود والقيام بالغير ولم تلاحظ بينهما نسبة فلا إمكان لمي ولا اثبات أيضاً
وان لاحظتها فاما ان جعلها ملحوظة بالذات من حيث انها نسبة الوجود او القيام الى احدها
فلا يمكنك ايضاً اثباتها ولا نفيها نعم يمكنك ان جعلها محكومة عليها او بما فنقول نسبة الوجود
الى رتبة او رتبة هذه النسبة نسبة الوجود الى زيد واما ان جعلها آلة لملاحظة الطروس
وتلاحظها من حيث انها حالة للمعاني يمكنك نفيها واثباتها فظهر ان الحكم بالنفي والاثبات يتبع
ورودها على الذات بل لا يتوارد ان الاعمال الصفات التي هي النسبة المحكومة من حيث انها ملحوظة
بين اطرافها والة لمعنى احوالها **قولهم** نحن لا نزال في طولها ولا قصرها ولا سوادها ولا بياضها
لم نرد به ان السواد مثلاً من حيث هو صفته بل انما نرد ان السواد باعتبار
ثبوته له وانتسابه اليه صفة له ولذلك اضافنا اليه نسبة الحكمة التي هي الصفة في الحقيقة
وكذلك قوله على الوصف طمس ثبوته وهو وصف للشعر طمس صفة عن ظاهره وان مفهوم الشعر
نفسه من مثل الذات على ذلك التعريف للذات لكنه من حيث قيامه بالغير وانتسابه اليه يطلق
عليه الوصف وان كانت الصفة في الحقيقة هي نسبة الى ذلك الغير وعاد ذكرنا في وجه طمسها في
القصر ويكون الحواله راجعه الى العلوم التي يعلمها المحل الذي يتوارد عليه النفي والاثبات **حسب** بان
الحقيقة وانت تعلم انك اذا اعتبرت معلوماً غير النسيب لم يكن له نسبة احتمال اختصاصه بصفة
مخصوصة واذا اعتبرت نسبة الوجود او غيره اليه فربما ظهر لك الاحتمال في الذات ليس فيها احتمال
اختصاص بالاستقبال انما ذلك في الصفة **وح** يتغير ما ذكره في هذا لان الاعمال تتغير بتباعد
يتم ان سوارها على السبب والذات تمامها انتساب الى الازمنة واختصاص بعضها
وفقاً لخلاف المشتقات فان نسبها تقيده لا تصلح لذلك الانتساب الى الازمنة والاحتمال
الاختصاص بمصداً عارضاً لها كان من حق هل ان تدخل على الاصل وكان لها من اختصاص
لها هذا غاية ما يتكلمه في صحيح كلامه وطريق مراده **قولهم** طالما ان شرح هذا الاسم وبين مفهومه
وانه لا يمتنع وضع قد يطلب في الشارحة للاسم سان انه لا يمتنع وضع وماله الى التصديق وجوابه
باب ايراد لفظ اشهر منه وهذا بالمباحث النفوسه **وقد** يطلب لها تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالاً
وجوابه ما هو **حسب** الاسم والمطهر هو التصور وهذا بالمباحث الحكمة **ان** **قوله** ويقع هل
البسيطة في الترتيب بل هي اذا سمعت لفظاً ولم يعرف ان له مفهوماً اسما منك السؤال عن بيان
خصوصية لفظاً او تفصيلاً واما اذا عرفت ان له مفهوماً ولم تعرف خصوصية ذلك المفهوم

فلن

كما مر

فلن ان تسأل عن خصوصية لفظاً او يكون ماله الى التصديق يكون ذلك اللفظ موضوعاً لخصوص ذلك
المعنى وتعد ان عرفت خصوصية لفظاً او يكون ماله الى التصديق يكون ذلك اللفظ موضوعاً لخصوص ذلك
اولاً ثم وجوده ثانياً وبعد التصديق بوجوده امكنك طلب تصور حقيقة اي ماهية الموجودة
في الاعيان فاذا تصورتها بقدر الإمكان اتجه لك في السؤال عن صفاته وحواله الموجودة
له وان امكنك بعد هذا السؤال عن صفاته على طلب الحقيقة وظهور ان ما التي تشرح مفهوم الاسم
اجمالاً معدة قطعاً على البسيطة الطالبة لوجوده وان ما التي تشرحه تفصيلاً تقدم عليها
رعاية لما هو الاولى وان ما التي تطلب الحقيقة موقوفة عن هل البسيطة قطعاً ومقدمة على هل المركبة
الطالبة للاحوال المتفرعة على الوجود بتأعيانها وان نسب واول **قولهم** الفرق بين المفهوم من الاسم
بالمجمل وبين الماهية التي يفهم من لفظها المفصل عن دلالة الى الفرق الى المحدود وبين الحد حقيقة
كان او سمياد فعلاً لما يتوهم من عدم الفائدة في الحد **قولهم** له صار تلك الحدود بعضها حدوداً
حسب الذات والحقيقة هذا اذا كان الرافع تصور حقيقة الشيء وعلى الاسم ما رآها واما اذا
تصورها ببعض اعتباراتها ووضع الاسم ما رآها فان الحد **حسب** الاسم يصير سمياد **حسب** الحقيقة ثم
اد اريد بالحد المعرف مطلقاً لم يخف الى ذلك التقييد **قوله** ونحن العارض المتخصص بذوي العلم لقولنا من في
فان **قوله** السائل هذه قد حصل له التصديق بان احد اى الدار وهذا التصديق مغاير للتصديق بان داراً
مثلاً في الدار فهو يسوالة بطلب التصديق الثاني قطعاً فكون من يطلب التصديق دون الصور على قياس
ما ذكرته في الكثرة مع ام المتصلة **قوله** بينهما فرق وذلك ان السائل عن في الدار لم يتصور خصوصية
زيد او عمرو مقتضى هذا السؤال فاذا اجبت بزيد او فاده زيادة في تصور المستند اليه **حسب** خصوصية
وختلاف **حسب** التصديق ايضا خلافاً فترك ادبش في الاتمام عمل او لا يختلف في المطالب تصور
بل محدد التصديق فتمام وقصر على هذا نظيره من محو كذا لفظاً **قوله** ويدخل في السؤال
الماهية والحقيقة خروما الكلمة الى اخره وان التكاثر واما ما للسؤال عن الجنس فنقول ما عندك معنى
اى احناس الاشياء عندك وجوابه اسان او فرس او كتاب او طعام وكذلك نقول ما الكلمة وما
الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد حصل من قوله نقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك وكان
اللفظ ان نقول ما الكلمة ولا بد لذلك الفصل من فائدة والذي يلوخ من شرح ان الفصل للثبوت على
ان ما الكلمة وما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة كانه اراد به سؤال عن مفصلها بالحد ليميز عما
سبق فان قولك ما عندك سؤال ايضا عن الحقيقة وتعيينها فان السائل عن الجنس اى الماهية

الدار

والجسمه من تصور مبعوثاً بدون ملاحظة خصوصية من خصوصيات الناس والحقائق
 ثم سأل طالباً لخصوصية منها الجواب باسم من الجواب لخصوصية نحن قائلين في قولك
 ما عندك ورأى تصور خصوصية الجواب سأل عن خصوصية الجواب ما هو حد له كما في قولك ما الكلمة
 ومنهم من قال ما سبق سأل عن نفس الماهية الموجودة وقوله ما الكلمة وما بعده سأل عن
 المعلومات الاختيارية الاصطلاحية وإن كانت تلك المعلومات صادقة على أمور موجودة
قوله أم كره ينفع ما نطق العقل به زمان انما إذا ما مضى بالذي يعلو الناقية تعطف على غير
 ولاها ولا تراعى بل تشبه وتغنى اللسان يقال رامته الناقية ولاها زماناً أي اجتهت وضيق بالتشي
 فخل به ورعان بروي ما وقعاً من ما تعطف ومحوراً من الصبر المحرور في وضيقاً عما أنه
 معقول تعطف على الأولي حتى تعطف على شيء **قوله** ما لم علم احد حوله وذلك لصعوبة ما علاقة
 المحاذرة كبقية المناسبة المحزنة ونحن نذكر في هذه المواضع ما ينفع به وجه المحاذرة وتسعى بها
 عداها **قوله** كالاستنباط الحوكم دعوى ان الاستفهام مستفهام عن عدد دعائه أنه يستلزم كماله
 المستلزم لا يستلزم عادة او ادعاء لأن العليل منه يكون معلوماً واستكثاره يستلزم الاستنباط
 كذلك أي عادة او ادعاء فالاستفهام عن عدد دعائه أنه يستلزم الاستنباط بهذه الوسائط ما
 لفظه فيه وكذا تقول في قوله من تصور الله الاستفهام عن زمان النص يستلزم الجمل زمانه
 والجمل سلم استبعاد عادة او ادعاء لأن الاستفهام هو قريب ان يكون معلوماً ما بنفسه
 واما ما رآه والاسباب فها هو بعيد ان يكون مجهولاً واستبعاده يستلزم استنباطه وليس
 على ما ذكرنا نظراً **قوله** والعجب حوماً الى انك الهمد هذا الاستفهام عن سبب عدم رويته
 للهمد سلم الجمل المناسبة للتفكير من السبب اعني عدم الروية لأن كنهه نفسانية
 تابعة لدرآك الامور العقلية الوقوع المحمولة الاسباب **قوله** والتنبية على الضلال هو
 فابن تذهيول الاستفهام عن التي سلم تبيين المحاط عليه ونوجه ذهنه اليه فاذا سلك
 طريقاً واضحاً الحركة لم يترك كان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا ابتد عليه
 ووجه ذهنه اليه تنبيه لصلاته فالاستفهام عن ذلك الطريق سلم توجيه ذهنه اليه المستلزم
 للتنبية على كونه ضلالاً في استنباط الاستفهام دون الصريح بكونه طريق ضلال مبالغاً في احدتها
 ان كونه ضلالاً امر واضح تكفي في العمارة الالتفات اليه والثانية ايهام ان المحاط علم بذلك
 الطريق من الحكم حيث يحتاج الى السؤال عنه **قوله** والوحيد كقولك لم يمسى الادب لم ادرى ولا

فالا استفهام

الضلال

محمود

هذا

الاستفهام عن

هذا الاستفهام يستلزم تبيين المحاط على حدة اساءة الادب الصادرة عن غيره
 وهذا التبيين يستلزم وعيداً على سائفة الادب وفي العبدول عن الثبات بان يقول
 نداء اذنت الى الاستفهام عن التي ايهام ان المحاط اعتقد في الناديب فلذلك اقدم
 على الاساءة ووجه من المرافعة ملأه في **قوله** والفرير الاستفهام عن امر معلوم
 المحاط يستلزم جملة على امره ما هو معلوم منه **قوله** والندكار كذلك انكار الشيء
 يعني كراهته والنقمة عنه في وجه في احد الارزقة ادعاء انهم لا ينبغي ان يقع فيه يستلزم
 عدم توجه الزمن اليه المستلزم في الجمل في المفضي الى الاستفهام عنه او يقول المستفهام
 عنه يستلزم الجمل المستلزم لعدم توجه الزمن اليه المناسب لكرهه والنقمة
 عنه وادعاء انه مما لا ينبغي ان يكون واقفاً وفسحاً هذا حال النكار يعني التكرير
قوله والنكاح كواصلوا انك تامر ان الاستفهام عن كون صلواته امره له بذلك يناسب
 ادعاء المحاط معتقده وادعاء اعتقاده آياه يناسب الاستفهام والهمك والمصلحة استلزام
 هذا الحال منه يناسب التفكره والتفكير والتفكير والاستبعاد مناسبة هذه الامور
 للاستفهام واضحة فان الاستفهام عن التي يستلزم الجمل المناسبة لبقائه من وجه
 لأن الحق لا يلتفت اليه ولا يعلم وتقول من وجه آخر لأن الامر الجمل لعظمه وخافته
 يخشى ان يحاط على ما يستبعد او وعد ايضا لان ما هو قريب الوقوع والاولى
 ان يكون معلوماً **قوله** وعرفوه بانه طلب فعل غير كقوله على حدة الاستفهام عن اقربوا غيره
 ابن الحاصب واعتبر هذا القيد اعني قوله غير كقوله بناء على انه لم يحل عدم الفعل مقدوراً
 فحسب المحاط في التي كقول النفس عن الفعل المنهي عنه فاحتاج الى اخرج النهي عن تعريف الامر
 كقوله القيد واعتبر الحثية فان الكثرة اختياراً ان احدها من حيث ذاته وانه فعل في نفسه
 وهذا الاعتبار هو مطلق قولك كقولك الزناد الثاني من حيث انه كقولك فعل حال من احواله
 والاه ملاحظته وهذا الاعتبار هو مطلق في قولك لا تزن فاذا قيل طلب فعل من حيث ذاته
 فعل دخل فيه كقولك الزناد خرج عنه لا تزن واغترض عليه ايضا بان الاستفهام عن غير
 فيه لقوله مع حكاية عن فرعون ماذا انا مرون اذ لا يتصور استغناء مع دعوى اللوثة
 وفي المفتح ان الامر في لغة العرب عبارة عن استغناء اعني اسعيا الحول ليزلوا انزلوا
 ووجه على سبيل الاستغناء من انبت كلام النفس عرفه بالافتقار والطلب وتحرك كواها

انهم

يتأني

على الاستفهام

فورد علم تطلار العكر
 بنحو كقولك
 مرهبة اريد كذا
 القيد

عمر
 ما

ومن انكره عرفه بعضهم بآراء الفعل وبعضهم بقول القائل من جوده فعل بعضهم
 باسمي القبح المحمودة على سبيل الاستغناء عن غيره مما يدل على اللفظ والارادة
قوله وقيل للقدرة المشتركة بينهما وهو الطلب على جهة الاستغناء كلام المفتاح يدل
 على ان الطلب على جهة الاستغناء لا يتناول النذب عنه قال واما هذه الصور التي قد ناوالت
 هل هي موضوعات لتستعمل على سبيل الاستغناء ام لا ولا يظهر ليها موضوعات كذلك وهي
 حقيقة لتبادر الفهم عند استيعاب حروفه وليعلم الطالب الامر وتوقفه على مساواة من الاعمال
 والالتباس والنذب والاباحة والحمد مدعى اعتبار القرائن ثم قال ولا شبهة في ان
 طلب الصور على سبيل الاستغناء يورث الحجاب الذي يمان به على المطامير ثم اذا كان لا
 ممن هو اعلى مرتبة من المأمور استتبع الحجاب وجوب الفعل بحسب جهة كماله والى
 لم يستتبعه فاد اصادف هذه اصل السعي بالشرط المذكور افادت الوجوب ولا
 لم تقدر غير الطلب لعل الشايع استفاد من كلام ابن الحارث حيث عرفت الامر باقتضا
 فعل غير كونه على جهة الاستغناء ان المختار عنده ان النذب وما مور به والمشهور ان
 القدر المشترك بين الوجوب والنذب هو الطلب وبذلك صرح ابن الحارث ايضا في تقرير
 المذهب في صفة الفعل حيث قال وقيل للطلب المشترك ثم اذا حصل الطلب على جهة الاستغناء
 قدر مشترك بين الوجوب والنذب لزم ان يكون المظهر عند المحذور الصيغة موضوعة
 للقدرة المشتركة مخالفا لاختاره الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب **قوله** وقيل بالتوقف
 في كونها للقدرة المشتركة وهو الظاهر وبسبب الاشتراك اللفظي حمل التوقف على هذا المعنى
 مما يوهم عبارة ابن الحارث في مختصره حيث قال الجمهور حقيقة في الوجوب ابوها في النذب
 وقيل للطلب المشترك وقيل مشترك في الشعور والقاضي بالتوقف فيها او ربما يتوهم ان
 الضمير في قوله فيهما راجع الى كونها موضوعة للقدرة المشتركة وكونها مشتركة اشتراكا
 لفظيا لغيرهما والحق انه لا يصح الراجع الى الوجوب والنذب كما ان الاشتراك اللفظي ايضا
 بينهما وقد صرح بذلك فيما يعتمد عليه من شروحه قال في المحصول ومنهم من قال بالتوقف
 وهم فرق ثلث القول القائلون بانها للقدرة المشتركة الثاني الذين قالوا انها مشتركة بين
 الوجوب والنذب لفظا الثالث الذين قالوا انها حصة اما في الوجوب فقط او في النذب فقط
 او معهما معا لا مشترك لكن لا ندري ما هو الحق من هذه الاقسام محمل هذه الاحكام

نم

ما ذكره

لما

س

ع

العلم

العلمية من جهة تحت القول بالوقف اما الاخير فقط وهو الذي عني في المختصر
 بالتوقف واما الاول فلا يصح اذ جردت عن القرائن سوقفها من
 الوجوب والنذب اما على حد المشترك اللفظي ولا بد من ان يكون المراد منها
 واما على حد الاشتراك المعنوي فلا بد من ان القدر المشترك المراد منها في ضمن
 ايها يوجد **قوله** والنمى خوف قول امر القيس فان قلت قد سبق ان النمن من اقسام
 الطلب وعرفه الشارح بأنه طلب الشيء على سبيل المحبة فصيغة الامر اذا استعملت
 في النمن كانت مفيدة لطلب الفعل فكيف يصح ان يحمل من القسم الاول وهو ان يكون
 لطلب الفعل اصلا قلت كانه اراد ان القسم الاول هو ان لا يفيد الطلب المعنوي في
 الامور اصلا اعني ما يستدعي إمكان المطر وما لا يفيد هذا الطلب اصلا جاز ان يفيد
 نوعا اخر من الطلب فلا اشكال **قوله** وهو طلب الكف عن الفعل يعني طلب الكف من حيث
 هو كفا قيا من الامر لا لا يتنقض بقولك كف عن الزنا **قوله** وهو كفا من في
 الاستغناء لما كان طلب الفعل استغناء قدر مشترك بين الوجوب والنذب كما راعه
 الشارح لزم ان يكون طلب الكف عن الفعل استغناء قدر مشترك بين الوجوب والنذب كما راعه
 فيكون المعنى موضوعا للقدرة المشتركة بينهما عند المصنف بخلاف ما هو المختار عند الجمهور
 كما قلنا في الامر **قوله** فانهم اختلفوا في ان مقتضى النهي قدرا وما نافيما سبق ان هذا
 الاختلاف مبني في ان عدم الفعل مفذور او لا **قوله** والطلب لا ينفك عن سبيل حامل
 للطلب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مستلزم لطلب الفعل الى اخره هذا الوجه يقتضي
 ان يعتبر الحذر المذكور مترتبة على الطلب ومستتبعا عنه وليس كذلك فان قولك اكرمني
 اكرمك مفذور بقولك ان تكرمني اكرمك لا بقولك ان اطلب اكرمك اكرمك فالحذر الاول
 مترتب على اكرام المخاطب للطلب لا على طلب اكرامه والتسوية المقبولة في الكلام انما هي بين
 الاكراميين وهو **قوله** فان العلة الفاعلة لوجودها معلولة للعلة الفاعلة وان كانت
 ماهرة علة لعلة العلة الفاعلة المتناسب ان يقال العلة الفاعلة لوجودها معلولة
 لمعلولها وان كانت بما هي علة له فان الكلام في سببية الطلب لما هو سبب حامل للطلب
 عليه لا في سببية الطالب لما هو سبب حامل له على الطلب **قوله** وهذا قالوا ان الفاعلية تقدم
 في الذهن على المعلول وتنازع في الخارج عنه يؤيد ما ذكرنا وان قدر كلامه هكذا معلولة

لا خلاف

انوار

مذكور

ع

ل

ان اوله الحاطة

للعلة الفاعلة بنسب المعلول وعلقه عليه العلة الفاعلية المعلول تكون علة للمعلول
 ايضا كان تعسفا ظاهرا **قوله** وتاثيرها لتفعل كل ما يقع من جملتها عليه والحامل
 على الكلام الجبروت **قوله** ان اوله الحاطة **قوله** ان اوله الحاطة **قوله** ان اوله الحاطة
 الا شيئا الخمسة متقنة معنى الطلب والطلب يكون له لغرض فقد تضمنت في المعنى انها سبب
 لمسيب فاذا ذكر المسبب علم انها هي السبب وهذا هو الشرط والحرز **قوله** ان اوله الحاطة
 الا واصل كلامها فيها معنى ان تقرر الى المعنى المذكور وهذا هو الشرط والحرز **قوله** ان اوله الحاطة
 لغرض اخر خارج عنه بخلاف الطلب فانه لا يكون له لغرض خارج عنه والا لكان غشا فكان
 الشارح فهم من اول كلامه الوجه الاول وحصل قوله بخلاف الجبروت اشارة الى الوجه الثاني
 والحق ان مجموع كلامه وجه واحد والمراد به الوجه الثاني لا الاول لفساده واراد بقوله الطلب
 لا يكون الا لغرض انه لا يكون الا لغرض من المطلب نفسه واراد بقوله والا لكان غشا
 عتبار انه يكون في الغالب لان اكثر الاشياء ما لا يطلب لذاته **قوله** ان اوله الحاطة
 على حصوله الا ظهور ان يقال فكون ذلك الغير علة غائية للمطلوب مستتابة في الخارج كما
 ذكره في الوجه الاول فان هذا المعنى ادل على ترتيب الجزاء على المطلب مما ذكره من مجرد التوقف
قوله علان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي ذلك توقف الجزاء
 عليه وان كان متوقفا على شيء اخر طرأ ان توضح صحة صلوات المذكور في الكتب المتقدمة في
 الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فذكرت على ترتيب الثاني على الاول وانما تستعمل
 في الشرط الذي هو جبروت اخر من العلة التامة فينتقبه الجزاء قطعاً ولا يخفى ان المتبادر
 من قولك ان ضرتني ضرتك ان الضرب الثاني مترتب على الاول لحصول جزئياً بعد حصوله
 لا انه يتوقف عليه ويتبعه بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى
 معنى الشرط اصطلاحاً واما قوله تعالى الذين امنوا هم الصلوة فقيم اشارة الى ان المؤمن
 ينبغي ان يتبادر الى امثال قول النبي عليه الصلوة والسلام حتى كان قوله هم الصلوة
 نسب لا قامة لهم ايها لا تختلف تلك القامة عن ذلك القول وكذا قولك ان توضح صحة
 صلواتك بشعر بآفة في اعتبار الوضوء صحة الصلوة كانه المحصل وحده لا يحتاج الى خلق
 قولك الوضوء شرط للصحة الصلوة فان المفهوم منه مجرد التوقف **قوله** ان اوله الحاطة
 تدخل النار واسلم تدخل النار ان تكفروا وان لا تسلم تدخل النار خلافاً للكسائي فانه يجوز

تعبيراً

لما ذكر

اي

واستادوا ايضا صغيرا واندات واسم الصغار الرافعة
 صدمع فاعلموا
 نزلت اسنادها
 اصلها شاذها
 بالعدل

تعبيراً على القرينة يعني جواز حمل النفي قرينة الدلائل كما في المثال الاول وعكسه كما في
 الثاني وقد صرح بذلك في الجملة لكن لا يخفى ان حصل النفي قرينة الدلائل اقرب طوله تدن
 من الاسد باصل كل واحد ولا تكفر تدخل النار ان تدن او تكفر ذلك لا يشتمل النفي
 على مفهوم الدلائل وكونه ذرة اعليه واما العكس فحواسل تدخل النار اي لا تسلم ففقه
 بقدر ان ليس في الدلائل اشتغال بمفهوم النفي ولذلك كان يجوز القم الاول منه اشتهر
قوله بالمصدر والمضائق المسندة الى فاعلمها ليست كلاماً وحيدة واما لمجرد ذلك
 اقام الزيدان وكلام وحيدة لا تصح قولنا الفعل ونسب بكلام اولي اسنادها مقصوداً
 لذاته **قوله** ان اوله الحاطة **قوله** ان اوله الحاطة **قوله** ان اوله الحاطة
 انه اراد هذا المعنى شعرياً هناك احتمال ارادة معنى اخر كما اذا هو قلت هناك
 احتمالان احدهما بعيد والاخر ابعد اما الاول فهو ان يقرأ لفظ نحو منصوباً عطفاً
 على مقبولة ويفسر بكونه قريباً من الطبع مستحسناً او بكونه بليغاً واما الثاني فهو ان يقرأ
 مجزئاً معطوفاً على الضمير المحرور في كونه على مذهب من يجوز ذلك فيكون المعنى ان شرط
 كون الجملة الثانية على الاولى التي لها محل مقبولة وشرط كون هذا العطف وهو عطف المفرد
 على مقبولة ان يكون من الجملتين والمفرد من جهة جامعة والظاهر ان يترك لفظ الظ وبقا
 اراد به نحو الواو من حروف العطف **قوله** لانه ما نانا معكم حكمه في الكشف انه يؤكد
 له منهم لان المستهزى قوله انما معكم معناه الثبات على اليهودية وقوله انما نحن مستهزون
 رد للاسلام ودفع له منهم لان المستهزى بالنبي المستهزى به منكروه ودفع لكونه معتزلاً به
 ودفع بقبض الشيء هو تأكيد لثباته او يدل لان من حفر الاسلام وهو عظم الكفر واستبانت
 في المفتاح انه تأكيد او استيناف فانه قال في امثلة التاكيد لما كان المراد بانام معكم هو انما معكم
 قلوباً وكان معناه انما لهم اصحاب محمد عليه السلام الايمان وقع قوله انما نحن مستهزون مقراً
 بفصل ذلك ان قوله على الاستيناف ولا يخفى عليك الفرق توجيهاً في الشك في التأكيد وان جعله
 بياناً ليس واضحاً وسوا جعل تأكيداً او بدلة او بياناً لم يصح العطف عليه لا مستلزماً ان يكون
 المستهزى بهم مقولاً لهم وان يكون ايضاً تأكيداً او بدلة او بياناً لقولهم انما معكم **قوله**
 المستهزى بهم اد جعل استينافاً المستلزماً ان يكون مقولاً لهم وان يكون ايضاً تأكيداً للحوار
 عن السؤال المقدر وهو ما بالكم ان صح انكم معانوا فقول اهل الاسلام هذا كله في حكاية

ان
 الفصل والبر
 واصحابه
 والحمد لله
 فاعلموا
 اسنادها
 بالعدل

نحو
 كما في ما بيننا

قوله
 انما
 من
 كذا

كلامهم واما كلامهم مع شياطينهم فقد فصلوه اما نحن مستهزون عما قبله بكونه تابعاً او بذكره
او استئنافاً وليس كلامهم الله يستهزئ بهم ليتصور فصله او وصله والمثال لما نحن فيه
هو الحكاية دون فانه مثال للتاكيد او البذل والاستئناف في حمل الحمل لها من الحجاب
فما قبل ولا تغفل عن صحة الاستهاد بالحكاية في الحكاية فبما له حمل من الاعراب وصحة الاستهاد
بالحكي بها مما لا يحمل له فله والحاصل اننا نظار في فصل الله يستهزئ بهم عما قبله فذلك
في الحكاية وفي حملها من الاعراب وهذا الاستهزاء يستهزئ به في هذا المقام
وان نظار في فصل اما نحن مستهزون عما قبله فذلك في الحكي وفي حملها من الحمل لها
من الحجاب واما اطيننا في توضيح الكلام لنستعين به في دفع ما توهمه الشارح فيما
سجد عليك من قرب **قوله** حتى ولا العاطفة في يقين في حملها امالكه لا فلاها
موضوعه لا يتفق بها ما اوجبه للشيء وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد
وجهه حسن لا فعله في خطاب من اعتقد حسن وجهه وقبح فعله فلا بعد صحة قياسا
لانه في معنى قولك زيد حسن الوجه لا في معنى الفعل فحكمه بانها لا يتفق على عطف الحمل بتايها ان
المراد حمل الحمل لها اد الكلام فيها واما كلمة حتى ولان شرطها ان يكون ما بعدها جوازا
مما قبلها اما اضعف واقل ولا يحقق له في الحمل اصلا وظاهرا لفتح يشعروا وقوعها بين
الحمل حيث قال في ذلك العطف ولا بد من التدرج كما ينبغي عنه **قوله** وكنت فتى اذا المتبادر
منه انه مثال حتى العاطفة وحمل الشرط المذكور محصورا حتى العاطفة للمفردات ولكن
ان يقال حتى في البيت استئنافا فانه العاطفة روحان الى اصل واحد هي الحارة
واعتبار التدرج في احداهما يفي عن اعتبارها في الحرك رعاية بجانب الاصل بقدر
ولكن ان لمصل حارة بتقدير حرف المصدر **قوله** لا استبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى
وعدم مناسبتها له وذلك اما بعد درجته وعلو منزلته بالقياس الى مضمون الجملة الاولى
كما في المثال الاول والثالث والرابع واما المحرزة بتأنيدها وعدم تناسبها كما في المثال الثاني
قوله وقد حكي المحرزة والتزيين والتدرج في ديج الارثاقا يعني التدرج في ذكر المعالي بذكر
ما هو الاول فالاول كما في البيت فان سيادة نفسه اخضع به واول من سيادة ابيه ثم
سيادة ابيه من سيادة حده فالحم الامنة ثم ههنا كالمعالي في قوله تعالى فليس مثولي
المثليين فمهم احرا العالمين فان مراح الشئ اودته يصح بعد حركي ذكره **قوله** احتمال

الحكيم

انهم منهم
وهذا الاعتبار مستشهد
بما أكدوا في ذلك او الاستدلال
في حملها من الاعراب

التي لا يراها الاعراب
لا يراها الاعراب
كقولهم زيد فاعض يد يمينه

ان يكون

ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضربه اشارة الى فائدة العطف بالواو في حملها
حمل من الاعراب فانها اذا لم تعطف بعضها على بعض احتملت الرجوع والابطال واد
عطفت فمهم اجتماع مضموناتها في الحصول بطريق النوصية وانت خير بان هذا الاحتمال
انما حركي في بعض الصور والحسن ان يقال الحملان ان لم تعطف احدهما على الآخر
فهم اجتماع مضمونيهما في الحصول بدلالة العقل ضرورة ان الامور الواقعة تكون محتججة
فيها واما تكون هذه الدلالة مقصودة للمتكلم واد اعطف بالواو فقد دل على الاجتماع
بدلالة لفظية مقصودة ثم ان هذه الدلالة لا تحسن في كل حملين محتججين في الواقع كما
لا تحسن في كل حملين متوسطين بين غاية الاتحاد والتباين ومعرفة هذه الاحوال فيما
بالحمل متعسرة جدا ولذلك تسكب فيه العبارات **قوله** وان قلت اذا عطف شئ على
جواب الشرط فهو على ضربين يعني انما نعلم انه اذا جعلت ادا شرطته وعطف الله
يستهزئ على جواب الشرط افا الكلام اختصاص الاستهزاء بحال خلوقهم الى شياطينهم
بطريق مفهوم الشرط وانما يلزم ذلك ان لو استقل من المعطوف والمعطوف علم
ماحرر انة كمنوع وحاصل الجواب انه اذا عطف كان من الضرب الاول اذ لو حمل على الضرب
الثاني كان المعنى اذا قالوا ذلك استهزئ الله بهم وهو فاسد من وجهين احدهما
ما ذكره الشيخ والثاني لزوم اختصاص الاستهزاء بزمان القول والخيار عن انفسهم
بأنهم مستهزون واد اكر الضرب الاول ثم كلمة سالما عن المعنى **قوله** ولم جعل ايضا مجزوما
جوابا لان العرض تعليل الامر بالارساء وتعليل الارساء بيان غايته وكأنه قيل
امركم بالارساء للمزاولة عما ان يكون للمزاولة متعلقا بالامر وغايته له او قيل امركم بان تارسوا
للمزاولة به عما ان يكون للمزاولة معلولا لتارسوا على الاول هناك امر متعلق وعما الثاني
امر **قوله** والي امر من الحزم بالعكس اعني تصير الارساعلة للمزاولة انما يظهر
عما الثاني واما على الاول بالعكس هو ان تصير الامر بالارساعلة للمزاولة واعلم ان ما جعله
سببا لعدم الحزم يصح ان يحمل سببا للفعل فان سان العلة والغرض من شئ بعد ذكره
يناسب بقدر السؤال فيكون استئنافا **قوله** وهذا مثال المحرزة كمال الانقطاع من
الحملين وقد يقال ان المعصود بالتشديد هو ما وقع في كلام الرازي والحملان في كلامه
ليس لهما حمل من الاعراب ولا يحسن ما فيه من النقص لان المثال انما هو هذا المصراع

مصريان

في نفس الامر

كلام

ساحل
ساحل

والجملتان فيه ماله محل اعراب ولها جعل نحو قوله تعالى انا معكم انا نحن مستهزون
 ماله محل من الاعراب على ما مر فيه تحت اما قوله فلان ما تقدم من قوله لم يعطف عليه ولم
 جعل ايضا محروما الى اخره يدل على ان الكلام في المثال الذي هو المحل اعني قوله الرايد وان
 تغليل وانعكاس المعنى بالحزم انما ينصور في كلامه واما الشاعر فهو انما ظني كلام الرايد
 على منواله وليس له ان يعقل امر او اذاعة في كلام الرايد ولا ان يحزم ما بعده حوا باله
 بل ليس له الحكاية التغليل الواردة فيه او الحزم لو كان واردا فيه واما ثانيا ولانه
 لا خفا ان المقصود تشييل كمال الانقطاع على وجه واحد العصل بينهما اذا كان الاول
 محل من الاعراب كيف قد ورد العطف في المحل المحكية بعد القول مع كونها مختلفة
 ذلك الاختلاف نحو قوله تعالى والواحبنا الله ونعم الوكيل وقد مر ان العلامة نص بينهما
 على جواز العطف ههنا في سورة نوح عليه السلام وشبهه بقولك قال زبد نوح للملوة
 وصل الى المسجد ويدل على حوازه ايضا انهم قالوا الجملة الاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب
 او لا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد
 وذكرنا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة
 على قياس العطف بين المفرد من فقد جعلوا المحل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات
 وانكروا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبر او انشأ بآ
 على ظهور فائدة العطف بالواو اعني التشريك المذكور واما اعتبار واذلك الاختلاف وظوه
 في القسم الثاني وهو ان لا يكون الجملة محل من الاعراب فلو كان تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال
 الانقطاع ونظايره جارية في اما القسمين لكان ذلك التقييم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال
 بالقسم الثاني ضارفا وان قلت الجملة خبر او انشأ لفظا ومعنى او معنى فقط ان اوجب اختلاف
 كمال الانقطاع بينهما اوجه مطلقا سواء كان الاول محل من الاعراب او لا قلت المحل
 التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب بين اجزائها مقصودة في الذات
 فلا التفات الى اختلاف تلك اللفظ النسب بالخبرية والانشائية خصوصا في الجملة
 المحكية بعد القول بل المحل في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها خلافا لما في المحل
 لها وان نسبتها مقصودة بذواتها واعتبار احوالها العارضة لها واما ثانيا فلا قوله
 لان المثال انما هو هذا المصراع مسلم لكن باعتبار دلالة على المحكي لا باعتبار نفس الحكاية

الاول
 والاول
 والاول

الاول

ولقد تنص في ذلك واما قوله تعالى انا معكم انا نحن مستهزون الله يستهزئ بهم فقيه
 تحتان احدهما فصل قوله انا نحن مستهزون عما قبله في كلامهم وذلك لكونها تأكيد للاول
 او بدلا عنها او استينافا واما هذا الجملة الاولى لا محل لها ولما فصله عنه في نظم الآية
 فذلك حكاية كلامهم على ما كان عليه اذ لم يجمع كلام واحد بحسب الحكاية انما هو على
 صورته والثاني فصل الله يستهزئ بهم عما قبله وذلك في الحكاية دون المحكي اذ لم يورد
 فيه الجملة الاولى في الحكاية محل من الاعراب وهذا الاعتبار اورد في الآية فيما مامر ونصنا
 الحال هناك فتأمل فان قلت قد نبين ان المثال المقصود ههنا كلام الرايد انما لم يطالع
 عليه الا حكاية الشاعر غير كلامه لورد المصراع عليه وان فصل بزاو لها عن رساوي كلامه
 كمال الانقطاع لا خلافا في خبر او انشأ لفظا ومعنى فيما ذكرنا القول في فصله عنه في الحكاية
 فهل يجوز فيها ان يعطف عليه ويكون الواو من كلام المحكي كما في قوله تعالى والواحبنا
 الله ونعم الوكيل قلت انما يجوز المحكي ايراد الواو في المحل المحكية اذ كان كل واحدة
 منهما كلاما براسها لكون كل واحدة محكية على حدها والجملة الثانية ههنا اعني بزاو لها
 تغليل لما تقدمت له في المحل من ثمة ما تحسب المعنى ومتممة معها في جعلها محكية واحدا فترك
 العاطف في الجملة لهذه العلة لا لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح **ولو** واما النعت فلما
 لم يمتز عن عطف السان الا انه يدل على بعض احوال المتبوع له عليه والسان بالعكس وهذا
 المعنى مما لم يحقق له في الجملة اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق له في
 الجملة والالكانات الجملة محكوما عليها به لكن المحل محسوس في جمل لا يصح لذلك **قوله**
 فوز ان هذين المتقين وزان ردا الثاني في جاني ردا ردا لكونه معقولا قوله ذلك الكتاب
 مع اتعاقبهما في المقصود خلافا قوله لا ريب فيه ذكر في الكشف ان لا ريب فيه موكد ومقرر
 لذلك الكتاب وان هذين المتقين لمقوله لا ريب فيه وهذا الوجه لا اشكال عليه واما المذكور
 في الكتاب وهو الموافق لما في المفتح فيجوز عليه ان لا ينسخ ان يعطف ههنا المتقين على
 لا ريب فيه لا شتر اكفا في كونها تأكيد لذلك الكتاب ولا امتناع فيه انما المتبوع عطف التاكيد
 على المؤكد لا عطف احد التاكيد على الآخر والتفصي عنه ان يقال لما كان لا ريب فيه موكد
 للجملة الاولى الخديتها وصار من ثمة ما تحسب الجملة السابقة التي توهم العطف عليها هي ذلك الكتاب
 مقبدا انما هو من ثمة ما تحسب ولا مجال للعطف هناك لانه هذين المتقين موكد لها وقد اشار صاحب المفتح

لي
 من الاعراب
 لكن

الاول

الاول

الاول

الى ذلك حيث قال ونذكر لك فضل هدي المتقين لمعنى التقرير فيه الذي قبله في قوله ذلك الكتاب
 لا ريب فيه مسوق لوصف التوبيل لكمال كونه هاديا وقوله هدي للمتقين تقويهم كما لا يخفى
 هو هدي الى اخره **قوله** ولم يغفر بل الكل لانه لا يمتنع عن التاكيد لبيان لفظه على لفظ
 متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى لا يحقق له في الجملة
 كما سيجي التعليل له من المعنى ان التفسير بهذا الوجه لا يتحقق في الجملة لان التاكيد المعتمد
 فيها لا بد ان يغاير لفظه لفظ المسوع او ليس المراد بتاكيد الجملة ههنا تكريرها وحدها بغير
 احدها عن المعنى هذا القيد ثم الجمل التي لا يحل لها من الغراب لا يتصور فيها ما هو مقصود
 بالنسبة فلا اعتبار ايضا بهذا الاعتبار فلا يتصور في الجملة ما هو مقصود به الكل اعتبارا
 عن التاكيد فان قلت ما حطته تاكيد اللفظ في عدم القصد بالنسبة فيما اذا حوالة منزلة
 مع اتفاق المعنى وشبه التاكيد اللفظي في عدم القصد بالنسبة فيما اذا حوالة منزلة
 التاكيد اللفظي ولم تحمله عليه بدل الكل العدة الكبرى في البديل كونه مقصودا بالنسبة
 وودعات ههنا فحمله تاكيد اللفظي او لو ان كان استينافا القصد الى الجملة الثانية
 منزلة قصد النسبة في المفردات وهذا احراز ان بدل الجملة السامية من الاول منزلة بدل
 البعض او الاشتمال **قوله** كمال اظهار الكراهة او ليس المقصود كمال الاظهار فقط
 كمال كونه الكراهة غير كاملة بل المقصود كمال الكراهة مع كمال اظهارها واعلم هو
 المراد لان الاعتناء بشان اظهار الكراهة يدل في الجملة على كمالها وشدها **قوله** لا دلالة
 في كمالها المراد **قوله** كمال اظهار الكراهة هو كمال اظهار الكراهة لم يرد ان لا يقين
 مستقر في كمال اظهارها بل اراد به انه دل على كراهة شديدة دلالة واضحة وقد حصل
 باستعمالها فيها كمال اظهارها واظهار كمالها وليس شئ منها مستعمل فيه اللفظ **قوله** مبني
 ودلالتة عليه بكونه لا لزوم دون المطابقة فكن ان الحاجة بان ذلك هي على مذهب
 من لم يفرق بين الطلب والارادة فنقول طلب الفعل من الغير هو ارادة منه ويكون مدلول
 الامر هو الارادة ومدلول النفي هو الكراهة نعم من فرق بينهما ولم يحل طلب الفعل من الغير
 عبارة عن ارادة منه وطلب عدمه او انكفاء عنه عبارة عن كراهية منه كالاشاعة احتياج
 في نفي كونه دلالة لا يقين على ما ذكرنا لمطابقة الى ان يتمسك بالعرف وفي قوله حقيقة في
 اظهار كراهة اقامته تسامح فان قوله لا تقم ليس مستعملا في اظهار الكراهة حتى يكون

بلغ

قلت
 لا فائدة هكذا عبارة
 والاصل ان يقال كمال اظهار
 في ان كراهة

لكنه حذف

قوله

صعقة

صعقة فيه بل هو حقيقة في كراهة اقامته وباستعماله فيما يحصل اطوارها وادراكه
 بالنون دل على كمال الكراهة دلالة واضحة فاذا استعمل لا يقين في الكراهة الكاملة حصل
 بذلك اظهار كمالها وكمال اظهارها كما مر **قوله** ويرى من هذا اذ كان اللفظ
 فممن من معني غير ما وضع لم قصد صراحة احتمال ان يكون ذلك لصيرورة حقيقة
 عرفيا كما ذكر وان يكون ذلك لكونه محارفا في نوع شرفه وان لم يصل الى حد الحقيقة واما
 محو كونه جزم المعنى الموضوع له او لازمه واضح العلاقة فلا يكفي لكونه معهودا من اللفظ
 قصد صراحة **قوله** وفيه تعسف وذلك لان كون النفي عن الضد جزم من الامر بالنفي امزج
 مروجوح وما تقدر محتمة والذي صار حقيقة عرفية في كراهة اقامته هو لفظ لا تقم والموجود
 في ضمن ارجل هو معناه الاصل لا معناه العرفي اذ لم يثبت في ارجل مقتضى ذلك **قوله** والكلام
 في ان الجملة الاولى اعني ارجل منصوبة المحل لكونه معقول اقول كما مر في ارسوا وحققنا
 الكلام في ذلك المقام على وجه لا يحتاج معه الى اعادة في نظائره لكن منه على استظهار
قوله يدل على ان الجملة الاولى فيها وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية لا تخفى انه كان لا
 اياد امتثال الغير الوافية واخرها هو بغير الوافية **قوله** ولا يجوز ان يقال انه عطف البيان
 للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيا و توحيي لوسوس
 اي اذا قطعنا النظر عن الفاعل في وسوس وقال ونظر الى محو الفعل اعني مطلق الوسوسة
 ومطلق القول لم يصلح السام ان يكون ساما الاول لانه ايمنه مطلقا فلا يفهم منه ما يشي به
 الوسوسة بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعليق بالمفعول ايضا حتى يقطع ساما الاول ولا شبهة
 ان القول لمقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس ساما مطلقا الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل
 لوسوسته الى ادم عليه السلام والنسبة بالبيان اتمام بين الجملتين دون محو الفعل
قوله فظهر ان قطعه للاختصاص وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع من العطف عليه
 وكلام لا مانع منه وقطع الجملة عنه حتى لا يدغم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع قوله
 لا للوجوب وهو ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك مالا يشتمل على مانع وقطع
 الجملة عما قبلها **قوله** لا بد له من امتناع عطفه على الجملة الشرطية يمكن ان يقال
 لاحاجة به الى ذلك السام لان الجملة عطفه عنده في الحر او الشرط قيد من مودها كما لظرف
 والحال وغيرها وقد من امتناع العطف على الحر او لم يحقق من الشرط والحر لا يحل لوجود

لم

عرف

مكرر

من

هناك جملة اخرى هي المجموع المركب منها حتى يحتاج الي سان امتناع العطف عليهم وقد
مر مباحة الشاي. تحقيق ذلك على طريقة اهل العربية فان قلت العطف على الجزاء
المفيد يتصور على وجهي احدهما ان حمل القيد جزم المعطوف عليه بان يلاحظ القيد
او لا يتم عطف عليه ثانيا ولا يلزم من الاشتراك في ذلك القيد لانه جزم من اجزاء المعطوف
عليه لا حكم من الاحكام وثانيا ان يعتبر العطف عليه او لا يتم يقيده ثانيا فكون ذلك
القيد حكما من احكام المعطوف عليه مستلزكا بينه وبين المعطوف في ر ان حمل عطف الله
يستلزم حكم على الواسم الوجه الاول وكأنه المراد من العطف على الجملة الشريطة قلت
قد صرح فيما تقدم ان المعطوف عليه اذا كان مقيدا بقيد متقدم عليه كان المتبادر في الخطابات
من العطف هو اشتراكها في القيد وهذا القدر كاف في المنع فان قلت فماذا نقول
في قوله تعالى فاد اجالهم الى يوم يحيد رعت ان المتبادر هو الاشتراك قلت قد خالف
الظاهر المتبادر لكونه اقوى منه كما في الآية الكرمة فان الاستفهام في زمان محي الاحول الى النهم
مستحيل استحالة ظاهرة ولا قدرة في نفيه فوجب ان يعطف على المقيد مع قيده فان قلت
فالحمل عطف الله يستلزم من هذا الفصل قلت لست العربية ههنا مثلها هناك في الظهور
ولا يلزم من مخالفة الظاهر في اقوى مخالفة لفظة اضعف **قوله** لعل الخادهم في التحقيق
بتاعا ان نقول لهم بتلك المقالات اوقات الخلو من تمة استفهامهم بالمؤمنين **قوله**
كما يفصل الجواب عن السؤال لما سأل من كمال الانقطاع والاختلاف خبرا او نشأ فكون
الفصل في الاستيفان لشيء كمال الانقطاع لا يشبه كمال الاتقان **قوله** او غير ذلك مثل
تبيينه المتكلم على كمال قطائنه وادراكه ان الكلام السابق مقتضى للسؤال او على بلادة
السامع وعدم تبيينه لذلك لا بعد ايراد الجواب **قوله** في الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
قليل وذلك لان الغرض من الجملة الاولى شد أعضاء التحدك وهو ما سبق له الكلام اوله
من انه الكتاب الكامل والعرض من الثانية ان تفتي على الكفار ما هم فيه من الصالح والقيام
عن ايات الله استطراد لذكرهم عند ذكر المؤمنين والاسلوب في الاول هو طريق المدح
فيما الحكم على الكتاب وجعل المتعدي من تمة ما حكم به عليه وفي الناحية الحكم على الكافرين وذلك
صورت الثانية بان تبيينها على انقطاعها عن الاول واتفاق **قوله** او ذلك لان العادة
انه اذا قيل فلان علل ان تسأل عن سبب علته وموجبه مرضه وذلك لان السامع اذا سمع

من الاستفهام في زمان محي الاحول الى النهم

ان فلانا

وفي وجوب تحريم الجملة الواقعة حاله من علامة الاستفهام او صددت بها الفهم كونه مستقبلة
بالعاس الى عاملها وبطريقها محبة ما ذكره السخاوي من انك اذا قلت تحت وقد كتبت رد فلا
حوز ان يكون حاله ان كانت الكتابة قد انقضت ان حال المحي لاجل النكاح والحوار ان يكون حاله اذا
كان شريع في الكتابة ودمض منها جازا لانه ملتبس بها يعني في حال المحي ورجوع كلامه الى ما ذكرناه
وانت اذا وجدت لكلمة اخرى محملا صحيح فلا تفهم على خطئها انما خالفك **قوله**
وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع في زمان الزمان الماضي الواقع عليه مدة طويلة لكن صدره بلفظ قد
يكسره سورة الاستبعاد لا بد من مثل ذلك من التاويل مع وجه حصل به التاويل من اعتبار القصة
اي اصدقه ومرة والعصاة انه امير مستجاب موسى او اسرار العلم كما في قوله تعالى كيف تكفرون بالله
وكنتم امواتا لمية اي كيف تكفرون وانتم تعلمون ان حالكم هذه ومحروا الصدور بلفظ قد لا يفهم من المحي
شئا **قوله** فالتقوى في الاثبات بوقوعه مطلقا ومرة وحده والى السعي الاستفراق في هذا
الكلام يشعر بان محولهم يضرب بدل عما استفراق النفي للزمان الماضي متفقا ما تقدم بدل عما ان
الاستفراق انما يستفاد من خارج بناء على ان الحاصل استمرار هذا هو المفهوم منه حسب اصل الوضع
وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قبل الاثبات بالنفي وقيل رد من حال ضرب رد انه لم يضرب
قوله وكان نفي السعي اثباتا دائما فان قلت ان كان النفي مقيدا للاستمرار او حان ان يكون نفي النفي
اثباتا في الجملة لورود النفي على نفي دام واد ان نقل دام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت
السعي اذا ورد على السعي كان النفي المورده عليه بمنزلة الاثبات والسعي الوارد على حاله فيفيد دونه انتفاء
النفي في الجملة وهو دوام الاثبات **قوله** والى بلوغ منه ان وجوب الواو في حال ردور وسرع او مسرع
وحاريد وورد وسرع امامه او مسرع اولى منه في محو حال وهو مسرع او مسرع وذلك لانه قال
اولا كان منزلة اعادة اسمه صرحا في كل واحد سبيلا الى اخذه محمل اعادة ذكره صرحا مشبهه
باعادة اسمه صرحا فيكون المشبهة اقوى في وجه الشبهة على ما هو المتبادر منه وقال ثانيا
وحرك محركي ان يقول حال ردور وسرع امامه محمل هذا اصلا وذلك حارثا محركي اصل في
المجمعة ههنا ايضا شبه الاول بالتالي والذي يفهم من عبارة المتن ان وجوب ذكر الواو انما هو
عما يكون الجند افيه ضمير ذي الحال وانما عداه على المشهور من حوز الامر من اولوثة الذكر
واما محو حال في ردور وسرع فينبغي ان يلحق بما يكون المبتدأ فيه الضمير لان هذا الظاهر موضع الضمير
قوله لا يبيسر الكلام فيها لا يترك التحقيق والبناء على امر عيني وذلك لان النسبة والضافة

ان

لا

الاجاز والاطار والمساواة

لا يتحصل الا بتفصيل المناو له وليس امامه من الكلام يتقن في نفسه فكونه مفسوفا اليه
 بل كل واحد من افراد الحقيقة المعاد بر صا له كذا فاقميس كلام الى اخره وانفردا بالظن او لا
 وذلك الكلام بعينه اذ انفس الى ثالث تبدل حاله في هذه الاوصاف فلا يتمايز افراد الموحدين والمرتزاقه
 افراد المطلب بل تتداخل فلا تنفصل الايمان والموصفات الجوهرية منسوب اليه ولا يشك
 ان متعارف الاوساط اولي بذلك فتعيينه لذلك هو ترك التحقيق والبناء على امر غير وهذا
 كلام في غاية الصحة والمنافاة لا يتجه عليه شيء مما اورده المصنف **والله** النسبة من الاطباء بين
 ايضا عموم من وجه لان الاطباء بالمعنى الاول دون الثاني يوجد في الحقيقة هذا انهم يذكرون المتبادر
 بنوع مناسب خفية مع ذلك المقام ويوجد بالمعنيين فيما اذا اردنا هذا المثال نظرا الى ما ذكر
 من المناسبة الحقيقة هذا انهم ما غتوه **والله** كذا انما الاطباء بالمعنى الثاني وبين الاطباء بالمعنى
 الاول عموم من وجه لوجوده في قوله معياره **والله** في العلم من وجود الاطباء
 بالمعنى الاول دون الاخر بالمعنى الثاني فيما اذا قيل هذا انهم فسوقه اذا طبق المقام على ما مر
 وبالعكس مما اذا قال يارب تحت وكذا انما الاطباء بالمعنى الاول والاطباء بالمعنى الثاني كذا
 من وجه فليشأ من كذا التساكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف حيث قال
 في بحث الحاشية بالهنا من المتعارف ومن امثلة الاختصار كذا او ايضا قال ثم ان الاختصار كونه
 نسبيا يرجع في مان وعونه الى ما سبق تارة والى كون المقام خليا بالسط مما ذكره في كذا يقال نقل
 عنه في متن الكتاب بادي في تغيير العبارة **والله** وحواجا لما خوفنا اسلمنا ونله للجبيي قال تغيير
 في الكشف تقريره على اسلمنا ونله للجبيي ونادينا ان ناربهم قد صدقت الروا كان ما كان
 مما تنطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استنشارهما واعتباطهما وهداهما الله وشكرهما
 على ما انعم الله به عليهما من دفع البلاء العظيم بعد حلوله وما اكتسبا في تضاعيفه بتولين النفس الانفس
 عليه من الثواب والاعواض ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب **والله** ان اشترى لي يفيده
 طلب شرح لشئ ماله اي للطالب وصدري بيفيد تفسيره اي تفسير ذلك وايضا ظاهر هذا
 الكلام يشعر بان قوله في طرق مستقر وقع مفعلة لمخروف اي اشترى شيئا في صدره والمتبادر من نظم
 التثنية تعلق الآم بالفعل اي اشترى لاجل صدري وح كذا جعل المقصود زيادة الربط كما في قوله
 اقتراب للناس صاعدهم فلا اشكال واما ان جعل من قبل الحمال والتفصيل فتجه انها حاصلان
 بدون زيادة في والحواب ان ترك اشترى ليس به تعرض لذكر المعقول اصلا فخلق فترك

في قوله تعالى
 وهو العظمى
 والراس
 الاول

تولم

الشي

اشترى لي

اشترى لي اي لاجل ادبهم منه ان المشرع امر متعلق به في الجملة فيقع صدري تفسير **والله** وهذا
 اصطلاح السكاكي قال ههنا اد لو ارد الاختصار لكان نعم رددت سرمد ولا يشك انها من قبيل المسا
 واصفا قال من قبل قد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل وليس فتمتها تعرفون فقد
 جعل الاختصار مقابلا للتطويل مع الاطباء فالظن تناوله للمساواة **والله** مسبقا كما في من قبل
 خاتم من الدرر البيت قبل معناه ان فاما اختصارها من الدرر واراد ان تعرفها درر قوله لم يقيم بتقبله
 حال الحكم وصدى احدها انه لم يكن في تعرفها حال اي شامة تعرف لونه والثاني الذي يكون الحال الاول
 المختار للعلم شأنه ولم يقيم بتقبله لانه لا يعمل اليه ودفع توهم غير المقصود انما يتاى على
 الوجه الثاني كما ذكره **والله** وهذا احسن من ان تكون صفة لا تحاب عرف بالتأمل وذلك لان المقام
 بقصى التعميم ولو كان وصفا لم يكن قوله واخراغا لما لان الوصف يقطع شيوعه والمقصود ان ليس
 هناك اخبر في كل كذا انما يتبع مودته بل شغته كما يدل عليه **والله** اي الرجال المهذب واد احد
 وصفا كان المعنى انك لا تقدر على استيقا مودته اخ موصوف بالاكالات شغته وفاته وانفك
 انتظامه مع ما بعده كما لا يخفى **والله** انه اسرى في بعض الملل الدلالة على البعوضة مذكورة في الكشف
 واعتبر عليه بان البعوضة المستفادة من التفكير هي البعوضة في الافراد لا البعوضة في الاجزاء فكيف
 يستفاد من قوله ان الاسر كان في بعض من اجزاء **والله** واحدة فالصواب ان تنكره لرفع توهم كون
 الاسر اي لئلا اولافادة تعظمه **والله** ان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات يعني ان
 لهم معطوف على قوله لله وما يشتهون معطوف على البنات فالمعنى ولهم ما يشتهون
 من البنين والبنين والظن انهم مستقرون مع قوله ثانيا وليس لغوا متعلقا بجعلون ليحما لل
 من صمدى الفاعل والمفعول لا يخرج في غير اعمال القلوب لان الجمع هو ان تكون الصبر ان معمولي الفعل
 واحد لان يكون احدهم معمول له والاخر معمول له معموله على انه قد تدعى حوازا ذلك اذا عمله في احدهما
 بتوسط حرف الجر ويستشهد له بقوله تعالى وهو الذي كان معني المعطوف هو معمول الاستحقاق
 وان الايقين بهم ذلك دون غيرهم وان كانت بلسان الحال وجعل قوله لهم ما يشتهون جملة حالية
 توجب قصورا الى المقصود الذي هو التوحيق فاعلم **والله** فاعلم ان اشكر نفسي بوجوبها
 قوله ولو انكم من حيث تعلق الشكر بالوالدين نفسا لقوله وذكرا قسما الانسان والديه واما ذكر شكره
 تعالى في التفسير فانه نبيه اما على ان شكر الوالدين شكر له تعالى لان ما انعم به عليه نعمه من عله
 في الحقيقة واما على ان شكره فليس لشكره تعالى في ذلك ايضا زيادة في شكره واما على ان شكره

ماتهم

لا يرد

بيل

طرف

لا يله

العموم

كان

لر صينام

ان

الرتب سبحانه وتعالى لشكر انعامه على الشفقة على غيره لمجازاة احسانه فاذا وصى على اية الغير
 كان المعنى على التوسعة باداء شكره او لا وشكر الغير ثانيا **واللهم** الخ ان كان المعنى ان الاعراض اذا كان
 جملة معنى انما هو الشق الثاني من الترتيب السابق وبما لا يشترط في مطلق المعنى ان يكون
 له محل من الاعراب فيصح ان يكون غير جملة بل قد يكون كل اعتراض يكون جملة ولذلك قال
 ولا محل له من الاعراب فلا يكون مما له صفة الله فيندفع ذلك الاختلال لكن يبقى تردد في ما هو محل
 من الاعراب من ان يكون جملة او اقل منها محتملا قطعا لا يكون جملة لانه ان يكون له من الاعراب
 فان لم يكن معناه لفظا ولا يكون له محل **والله** الخ بل يقع من المعنى ان هو الاعراب مطلقا
 وانما اعتراضه ان يكون له محل من الاعراب بناء على ان الجملة من حيث هي جملة لا يكون لها اعراب
 لا محالة **الفن الثاني** علم السان قوله واراد بالمعنى الواحد عما ذكره القوم ما يدل على علمه
 الكلام الذي روي عنه المطابقة للمعنى لانه لا يخلو عن العوم اشارة الى ما سنده من ان
 هذه الصبغة وانما هي للدلالة على ما ذكره او من ان كلامهم في مباحث الجوار المفرد لا يساوي
 ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكره او كما اورد هناك كما استغفرت عنه ثم يقول وفيما ذكره القوم
 تنبيه على ان علم السان ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب
 الدلالة في الوضع والمحقق على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقة لفظي الحال فان هذه كالأصل
 في المقصود به وتلك فرع وتتم لها حاله والذير اي المطابقة او لا ثم وضوح الدلالة ثانيا والى
 يكن هذا الامر لازما وكذا علم البيان نفسه سواء اريد به الملكة او العواید او اذراكها لا يتوقف على
 علم المعاني بل هو من تلك المعاني لكن لما كان علم المعاني بحثا عن اعادة التراكيب لخواصها وعلم
 السان عن كيفية تلك الخفاة فنزل عنه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الأصل ولذلك اشر
 عن علم المعاني **والله** الخ وبما تنفسه المذكور للمعنى الواحد طرح ملكة الخ فقدر على التعبير عن معنى الحسد
 فانه ليس معنى التفسير المذكور لانه لا يدل على الكلام المطابق لفظي الحال هو المعاني التركيبية كما
 بهما سنده عما ذكره القوم **والله** الخ كالدلالة المسجوع من راء الحداد على وجود اللفظ اما قال
 من راء الحداد لانه وجود اللفظ المنشاهد معلوم بحسب البصر لا بد لانه اللفظ **والله** الخ اعترض
 بان الدلالة صفة اللفظ وهو الاعتراض على الوجه المشهور ان العلم صفة السامع والدلالة
 صفة اللفظ فينبغي بيان في الصدق قطعا فلا يصح تعريفها بما لا يتصور اصلا وقد اجاب عنه بعض
 المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة الى اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى الى الوضع ثم ان هذه

سما

غير

واحد

الاضافة

لاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اذ اقيست الى اللفظ كانت مبداء ومفعول هو كونه
 بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا اقيست الى المعنى كانت مبداء ومفعول اخر له هو كونه بحيث
 يفهم منه وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما حار تعريفها بالآزم الذي هو وصف اللفظ
 اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى حار ايضا بالآزم الذي هو وصف المعنى اعني ان يفهم منه العلم
 المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى المفعول وهو مصدر المبنى للمفعول وصف المعنى فكيف يكون تعريفها
 للدلالة بل لا بد منها بالقياس الى المعنى كما ان قولهم هو كونه اللفظ يفهم منه المعنى تعريفها بالآزم
 المقيس الى اللفظ والشايع رد هذا الجواب بان المفهومة صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة
 للسامع فاذا لم يجر تعريف الدلالة بالفاهمية لم يجر ايضا بالمفهومية والحق ان الدلالة كانت
 نسبة قائمة لمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق والجواب عما ذكره كما لا يخفى وان كانت
 نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالدلالة القائمة بالآزم المتعلقة بالآزم كما دل عليه اشتقاق
 الآل للفظ واستاد الدلالة اليه فالجواب هو الاول الذي سنده عن **والله** الخ وحياته انما لم
 انه ليس صفة لللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او ان يفهم المعنى من اللفظ هو معنى كونه اللفظ
 بحيث يفهم منه المعنى بمراد العلم وحده صفة للسامع ولا يفهم وحده صفة للمعنى بل هو
 السامع المعنى من اللفظ صفة لللفظ وان يفهم المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالعلم
 سواء كان مصدرا من المبنى للفاعل او المفعول وقوله وغاية ما في الباب جواب عما يقال لو كان
 العلم على ما ذكره صفة لللفظ وعبارة عن الدلالة ليجب ان يشترط منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من
 الدلالة الآل المحقق عليه وتقرر ان العلم وحده ليس صفة لللفظ حتى يتصور منه اشتقاق
 في الدلالة وحسب الخ في علمك ان فهم السامع صفة له قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى بغير واسطة
 وابتوت حروف الجر كما دل عليه قولهم السامع المعنى من اللفظ فهناك ثلاثة اشياء العلم
 وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ والاول كاصفة للسامع والآخر ان صفات العلم فان اراد
 هذا الجيب ان المقيد بالمفعول الموصوف بالتعلقين صفة اللفظ فهو ظاهر البطلان وان اراد
 ان المجموع المركب من العلم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان المسعاد من عبارة التعريف هو العلم
 المقيد دون المركب فيكون جملة التعريف على خلاف ما يتبادر منه وان اراد ان تعلق العلم بالمعنى
 او باللفظ صفة لللفظ فباطل ايضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هي كونه معلوما ومن تعلقه
 باللفظ هي كونه معلوما منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او ان يفهم المعنى

10

الحوال

ب

العلم

بحسب

باللفظ

ص

واد اهل صدقك القدر اهل ذلك فقد انما هو الطوب عنه حقيقة وهو الحكم بكونه
 حقيقا لذلك وزيد فيه ذكر ما يوجب حقيقته وهو الصداقة العديمة وبذلك يتبين
 الاستحقاق وينبغي الحكم به فيكون ابلغ واحسن وما فذرنا لك يظهر ان قوله
 فيما تقدم هو السؤال المقدر فيه لما ذا احسن اليه ليس شي سوا فري على صيغة
 الحكاية من المضارع او صيغة المبني للمفعول من الماضي بل الحق ان هذا هو
 حقيق بالاحسان واهل له وج يستحسن التاكيد في الجواب لانه جملة ملقاة الى
 السائل عن المفعول وفيها وقد يستغني عنه بذكر موجب الاستحقاق كما اشترنا
 اليه قوله وانما المعنى بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين في معطوفة
 على جملة وصف عقاب الكافرين لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد به ما هو المقصود
 في هذه المباحث كما يشعر به قوله فان قلت الانشاع الخبر من غير ان جعل
 الخبر معنى لانشاع العكس بل يوجد عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل
 من مضمون الاخرى بل ارد به معنى الجموع اي المعنى بالعطف هو مجموع قصة بين
 ثواب المؤمنين على مجموع عقوبة بين عقاب الكافرين قال صاحب الكشاف اي
 ليس من باب على الجملة ليطالب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم تكملة مشوقة
 لغرض الى اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف الجموع بشرطه المناسبة بين الغرضين
 وكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى
 كلامه والعجب من الشارح انه لم يفتبه لهذا المعنى مع ظهوره من عبارة العلامة وكل
 الامور التي في قوله ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر
 لو نفي عطف عليه اي على فعل الامر النبي محمدا عن الفاعل حتى لا يكون جملة وج
 يلزمه ان حمل قوله ولكن لا تقول هو معطوف على قوله فالتقوا اي انه اراد به لئلا يشتر
 وحده اي منفردا عن فاعله معطوف على الامر وهو فاسد لان العطف على الجند
 يستلزم الاشتغال في المستند اليه كما ان العطف على المستند اليه يستلزم الاشتغال
 في المستند فان قلت ليس في قوله رديعاق بالقيد والارهاق وبشرع بالاعفو
 والاطلاق عطف حمل مسوقة لغرض على حمل اخرى مسوقة لغرض اخر هناك
 كما جملنا مختلفان خبرا وانشاء عطف احدهما على الاخرى قلت اراد بذلك

نتائز

فجوز صاحب الكشاف عطف

فيكون عطف الامور

الحال

المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة ريد الدالة على حاله ليوافق
 ما مثله من الالية لكنه اقتصر من القصةين على ما هو العمدة فيهما وبفهم الباقين
 فكأنه قال ريد عاقب بالقيد والارهاق فما اسوا حاله وما اخس حاله غير ذلك
 وبشرع بالاعفو والاطلاق فما احسن حاله وما ارحمه **قلت** هذا دقيق المناسك
 حسن لكن بشرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا سلم محبة ما ذكر من المثال لهذا
 قال المصنف **او قال** صاحب الفتح كذا الدقة ولحسن في كلامه على فهمه بل ما قرناه
 واشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء عطف الحمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا
 نزاع فيه والحاصل لقوله بل يوجد عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل
 من مضمون الاخرى فانه ان اردنا به تاويل احدهما بحيث يتفقان في الخبرية او الانسانية
 فذلك عطف الانشاع على الخبر او بالعكس بناء على التأويل لا يتم احدهما من العطف بينهما كما
 رعبه وادبه انه لا تأويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او بالعكس
 من غير ان جعل احدهما معنى الاخرى فلا فائدة في لقوله بل يوجد اي اخوه والاطر ان
 من قدر فاذر اي فاذرهم وبشرأوقل ما بها الناس اعبدا وواشتر لم يفتبه لعطف
 القصة على القصة بل جعله من عطف الجملة على الجملة فاضايج الى التقدير لرعاية لنا
 والله در جوار الله ما ادق نظره في اساليب الكلام وما عرفه ما خوال اقاينه مما قد من بعده
 موافقوا به بالكون منها ولا يخطون بها **قلت** احسن القوى المدركة العقل المفهوم اما
 كلي واما حسي وبشرأوقل ما بها الناس اعبدا وواشتر لم يفتبه لعطف
 واما معان وهي الامور الحزنية المتزعة من الصور المحسوسة والكلام احد من الاقسام
 الثلاثة مدرك وحافظ مدرك الكل وما حكمه من الحركات المحركة عن العوارض الطارئة
 هو العقل وحافظه على ما روي هو المبدأ القياض ومدرك الصور هو الحس المستنكر
 وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذكروه ولا بد من قوة اخرى
 متصرفه تسمى مفكرة ومخيلة وهذه الامور السبعة تنظم احوال الادراكات كلها
 والمقصود الاشارة الى الضبط وان كان خارجا عن الفن **قلت** لان العقل محمدا مدرك
 بذاته الحركي موجبه حركي يعني الحركي الجسماني لكونه معروضا لعوارض تمنع من ارتسامه
 في المحركة واما الحركي من المحركات تحكمه حكم الكليات في حوازل ارتسامه في المحركة **قلت** والحواس

ان

ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصفه نوع اختصا من جهة ويستفهم ذلك في باب التشبيه
فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من ان العقل يفهمه الملمس من التشخيص في الخارج يرفع
التعدد عن اليقين انما يناسب التماثل معنى الخطا في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك
في وصفه نوع اختصا من جهة اللهم الا ان حصل ذلك الوصف منزلة الاختصاص في وصف
لخصه وما عداه منزلة الوصف الشخصي **قوله** فان كل عدد يصير عند العدد خافيا
قبل عدد آخر فهو اقل من الاخر يريد اعدادا بشي واحد كما اعداد انا الواحد والاثني
او غير ذلك **قوله** فالأقلية والاكثورية ايضا كذلك يمكن ان يفوق من المتكافئين بان الأقلية
والأكثورية صافيتان سياتيان لا يفقدان عند حد مثلا اذا اعتبرنا ان الأقل هو
العشرة فما هو الاكثر منها لا ينحصر في عدد ولا ينضب في حد وكذا اذا جعلنا ما الاكثر
فما هو اقل منها من الاعداد والكسور لا يفقد عند حد ايضا وليس الحال في العلية والعلو
كذلك وبوجه اخرية عليه في الشرح وهو ان الاكثرية والحقيقة لا يعرفان بالذات
الا للكميات بخلاف العلية والمعلولية لولا اختصاصهما بالكميات **قوله** وهو التقابل
بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلق هذا هو القيد الاخير
انما يعتبر في التفاضل الحقيقي فلا تضاد بين الوجه الملمس من السواد والحمرة مثلا وهم
من سمي التقابل بينهما تقابل اذ جعله قسما اخر من التقابل غير الربعة دون التضاد
المشهور ان اذ لم يعرفه غايه وبهذا الاعتبار لم يتصور التقابل في تلك الاقسام المشهورة
وورد اعتبار في تعريف التضاد مطلقا قيد اخر وهو ان لا يكون تعقل احد الامرين الوجوديين
بالقياس الى الاخر اجترار اعني المتضاد في نفسه ولعله لما تركه لانه اراد بالوجودي
معنى الموجود والاضافات ليست موجودة عند المتكلمين **قوله** فخلق الجو السماء والارض
فانها لا زمان لها خارجا ان يكون احداهما في غاية الارتفاع وكون الاخر في غاية
الاطلاق وصفان خارجان عنها لا زمان لهما فلا يكونان كالاسود والابيض هذا
على تقدير كون ذلك المفهوم من امرين موجودين في الخارج ليس درجتي تعريف المتضادين
وادالم يندرج فيه كان الفرق اظهر **قوله** واما الاول والثاني وان كانت الاولوية والثانوية
جزئيتين مفهومتين وليس بينهما غاية الخلق كانه اعتبار غايه الخلق في تعريف التضاد
ليتمكن من هذا الجواب والاولي ان يترك هذا القيد وجواب ما ذكره ثانيا من ان مفهومي

المتكافئين

الحداد

مبلغ

الاول

بوجوديين الاولوية والثانوية ليسا بوجوه من لا اعتبار بالعدم في مفهوم كل منهما على ما بينه سابقا
قوله بل جميع ذلك معان معقولة وان التضاد ان اخذ مطلقا هو امر كلي يدرك بالعقل وان
اخذ مضافا اليكل كان كليا ايضا وان اخذ مضافا الى جزئي كضاد هذا السواد مثلا كان جزئيا
على ما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزئي لا موجب الجزئية ولا تمنعها مثلا اذا اطل عدواة
ريد فان اردت ان يكون مطلقا عدواته كانت كلية وان اردت ان يكون عدواته مع كرو في زمان معين
لا حصل امر معين الى غير ذلك من المقيدات حيث تقتضي وتباين الشركة كانت حرة وفسر على
التضاد حال التماثل والتقابل فان قلت اذا كان التماثل والتضاد مثلا معقولا في علم كان
الاول حاصلا عقليا والثاني وهميا **قوله** لان التماثل سوا كان من الكليات او الجزئيات او كلي
وجزئي في امراد التفت العقل اليه اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه صالح للجمع والحاجة
في ذلك الى احتيال فالجمع مثل هذا الجامع منسوب الى العقل سوا كان ذلك الجامع مما يدركه العقل
بالذات او بواسطة الالات واما التضاد فانه امراد بطر العقل اليه لم يقتض الجمع من المتضادين
لانته في نفسه غير صالح لذلك لاحتياج الى احتيال فينسب الى الوهم اذ من شأنه ان حاله **قوله**
كيف تستند الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه الوهم اصلا فلم يصح سببه جمع او لم
يخيل في ذلك قطعا **قوله** الحدراك في الحقيقة انما هو للنفس سوا كان متعلقا بكلي او جزئي
لكن القوى الالات لها تستعملها في الحدراك والقوة الوهمية في ذاتها الالات لها في ادراك المعاني الجزئية
المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعملها في استيعابها وادراك سائر المحاسن ولذلك قيل الوهم
سلطان القوى الحسية بل ربما تستعملها في القوى المعقولات المنزوعة عن المحسوسات بل في
المعقولات الصرفة ولذا لم يخطئ فيها وحكم عليها باحكام المحسوسات فالمراد بالجمع الوهمي ما
نقتضيه العقل باستعمال الوهم الجمع لخطئه ولولم يستعمله لما اقتضى الجمع سوا كان ذلك الجامع
مدركا للعقل بالذات او بواسطة الوهم ولما كان الوهم الالات لهذا الاقتضاض اليه كما بينت
القطع الى السكس وبالجملة الامور الواقعة على ما ينبغي للاحتيال تنسب الى العقل **قوله** فاحتياها
ينسب الى الوهم هذا واما التقارن فان كان من الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقتضي
الجمع بينهما والخيال مدخل فيه فيثبت اليه وكذا التقارن من المعاني الوهمية او بينها وبين الصور
ينسب اليه لان الوهم انما ينتزع المعاني من الصور الخيالية بل التقارن من المعقولات المنزوعة
عن المحسوسات ينسب اليه ايضا لان تلك المعقولات منزهة من الصور الخيالية ايضا نعم المعقولات الصرفة

الحيات

لو فرض انها تقارن لم يكن الخيال فيه مدخل لكنهما على ما نحن بصدده من الامور العرفية المعتمدة في اللغة
 على اصل ومما ذكرناه تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشرح **والمفاسد** وادخل للقطع بامتناع العطف **زيادة**
 في الجوهر من المذهب الجند الى اخره قبل ان نسمي امتناع العطف مطلقا فانه اذا قصد الى عدد الامور الواقعة
 في يوم الجمعة حاز العطف لان الغرض الماصي هو هذا القيد فهو هنا جامع ملتفت اليه واما
 اذا قصد الى بيان وقوع تلك الامور في الواقع وحصل يوم الجمعة قيد انا بقا فلا يجوز العطف لانه
 ليس جامع بل لانه جامع غير ملتفت اليه هناك وكذا الحال في المسند اليه والمسند في كلام السكاكي
 اشارة الى ما ذكرناه حيث قال ومن امثلة الانقطاع لغير الاختلاف خبرا وان شأما اذ كره تكون
 في حديث ونفع في ما طرأ بفتنة حديث آخر لجامع بينه وبين ما انت فيه بوجه او بينهما جامع
 غير ملتفت اليه بعد مقامك عنه ويدعو الى ذكره داع فتورده في الذكر معصولا ثم قال ومثال
 الثاني وحدت اهل مجلسك في ذكر خواتم لهم وسورة الى ان قال وانت لما قلت ان خاتمي ضيق تذكرت
 ضيق خفيك عنك فلا تقول وضي ضيق لنجوم مقامك من الجمع في ذكر الخاتم وذكر الخفق فقد
 صرح بان الخطاب في المسند جامع لكنه غير ملتفت اليه في هذا المقام فلورفض قصصا المنكسر
 الى نقد اد الاشياء الحقيقة المتعلقة به والحكم عليها بالضيقة حاز ان تقول ان خاتمي ضيق
 وضي ضيق وجب في مقابل على بصيرة في كلامه واخر من الوجهي مالح لك محنة **والمجلس** ليس
 في هذا الكلام الجنبان الجامع من المجلس واما ان مثل هذا الجامع هل يكن في محنة العطف ولم لا
 نقوض الى باقل هذا الكلام وما بعده **وهو** سماجه لانه المقصود من الجامع من المجلس في العطف
 وما لا يمكن في محنة بينهما قطعا ولا يصح جامع بينهما مالا لا يسمى بالجامع من المجلس عرفا فالا
 ما يصلح ان يكون جامع بينهما في موضع ولا يصلح لذلك في موضع اخر لما نفع هناك واما قوله وقد صرح
 فيها اي في مثل هذا الكلام وما بعده بامتناع العطف في المناسب من الخبر عنها وان كان
 الخبر ان متحد بين اشارة الى ما صرح به فيما قبل من امتناع العطف في الخبر الشمس والافياء خانه
 وموارنة الرب محدثه وما صرح به بعد من امساعه في خواتمي ضيق وضي ضيق **وهي** تحت اما فيها
 في القول فلانه من عطف المفرد على المفرد وليس الخبر المتحد هناك اعني محدثة خبر من المعطوف عليه
 ولا من المعطوف بل هو خبر بينهما معا فيكون مؤنثا لاعتبار العطف بينهما فلا يكون صحيحا
 للعطف جامع بينهما في الخبر فيه فان الخبر او فيد من يوردها معتبر في كل واحدة
 من المجلس فحاز ان يكون جامعاً صحيحاً للعطف بينهما واما الثاني فلانه صرح فيه بان الخطاب

الكل مر

ادا

صبيوة

الطرم

في الخبر

جامع

في الخبر في كل واحدة من المجلسي وان يكون صحيحا للعطف جامع لكنه غير ملتفت اليه
 في ذلك المقام لنسوة عن الجمع في ذكر الخاتم وذكر الخفق كما نقلنا عنه قوله وكذا التقارن انما هو
 في نفس الصور يعلم من ذلك انه لو ارد بان تصور الصورة الحاصلة في الذهن لا يحصل لها فيه
 محتمل في الخيال لانه يكون معنى قوله من تصورهما تقارن ان من صورتهما تقارنا لان
 من حصول صورتهما تقارنا والفاسد هو الثاني دون الاول وهذا الاول لا يلحق في الوهمي
 اذ لا تقاد من الصور في الذهن كما لا تقاد من حصولها فيه وانما التقاد من الشبهي انفسها
 فوجب ان يرد بتصورهما معاً فكونه وجه صحة في الوهمي والخيالي وما يكون من إضافة
 العام الى الخاص وانما قال وجه صحة لان تلك العبارة توهم خلافاً المقصود وايضا ذكر التصور
 مستغنى عنه اذ يكفي ان يقول الوهمي ان يكون بينهما شبه مماثل الى اخره والخيالي ان يكون
 بينهما تقارن مع انه بصدق تلخيص العبارات ورعاية الاختصار منها **والرذات** محرر الاخبار
 من غير تقوض للتحد في احد من الثبوت في الاحصاء اي اذا كان المقصود محدد نسبة المسند
 الى المسند اليه ولا شك ان هذا المقصود على كل واحد من التحد والثبوت والمضيح في استقبال
 ولا طلاق والتقييد والتقوى وعدمه لزم ان تراعى تناسب المجلس في هذه الامور ليرداد
 الحسن في الوصل بينهما **كلام** في غاية السقوط يمكن ان يرفع هذا الكلام عن غاية السقوط
 وسند الى المذهب الكوفي وهو ان ردا في ردم قام حوز ان يكون فاعل القيام وعدم الفعل
 على الفاعل انما على مذهب الصوري **وله** والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه
 في الوجهي هو جملة ردم لانها ذات وجهي قال اس الجواب في شرح المعقل واما الموضع
 الذي يستوي فيه الامران فان تكون الجملة الاولى ذات وجهي مشتملة على جملة اسمية وجملة
 فعلية فيكون الرفع على ما اول الاسمية والنصب على تأويل الفعلية ففي هذه العبارة اشتعار بان
 المعطوف عليه في الرفع والنصب شي واحد ففي الرفع بآول الاسمية والنصب بالفعلية
 نظر الى الخبر الذي هو محط القابرة ونقوى ذلك انه لو لم يفرض النصب لكان الى بعد من المعطوف
 وبما هذا يكون كلامه سيو في المثال الذي اوردناه على ظاهره غير محتاج الى ما اركبه السيراني
 في محله **وله** وكان هذا تقيما لباب الفصل والوصل وفي ذلك اشارة الى الاول والحال املاها
 العطف **وله** وما من ان اى جملة فيهما الواو اذ ان من ان اى جملة حوز ان يقع حاله
 بالواو والحاصل انه من ان الجملة الواقعة حالا اذا كانت خالية عن ضمير صاحبها وجب فيها

الى ان
 ارم

الواو ما اراد ان يسي ان اى جملة تصلح لهذا الوصف اعني وقوعها حالاً خالية عن ضمير صاحبها
مقارنة للواو وهو ما قوله للجملة الانشائية وهي لا تصلح ان تقع حالاً عن نفسها غير ما قوله
بالقول كما في قوله جذب السالى ابطى واسمعي والتحقيق ان الحال هناك هو الالف المقدر
والجملة الانشائية مقولة له فلا يكون حالاً لا يعمل اسمها المحار لها مقام عام لها المحذور
الواقع حالاً قوله اذا كان عند الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام السابق هكذا في
الفتح التي رايناها والصحيح ان هال بالاسم لا بالضم لان ذلك الكلام السابق قوله لا بها البيان لكنه
الرفع على العامل او المفعول فينبغي ان يكون على صيغة المشتات فعلى ما جرى ردراكنا لا غير ما
لعدم دلالة على العلة التي التزمها وذلك اي يكونها على صيغة الثبات فيظهر انها مدخل في حصول
صفة قوله استتب هو مصدر الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الاستقبال في الجملة
هذا توجيه مستتب جيد وكيف لا والحال ناظم الذي نحن صدده جامع كلام الزمعة
اقلته على تساويها في تناسب الحال معي الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الذي اطلق لفظ الحال
على كل منها اشتراكاً لفظياً وذلك لا يقتضي استنباط تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
كما لا يلحق على احد وسيد عليك ما يبيّنك على علة تحريد الجملة الواقعة حالاً عن ضمير جوهي
قوله والمعنى وحدث غير منه بالوعيد اي صيرت موجودة او انا على هذه الصفة كأنه
يدعى انها مفعلة جيل هو عليها فكون ابلغ اذ عا الاستمرار عليها في الزمان الماضي لان الوهم
يتبادر الى الناقصة لغلبة استمالاتها وهو غاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام اي لغيره
قد التفت في توجيه المقام الى ذلك الوجه المستتب وجعله غاية ما يمكن ان يوجه بمكالم القوم
وهذا الوجه ان كان منقولاً في الموضوع من كلام الرضى لكنه غير مرضي كما ترى والصواب
ان الاحوال اذ وقعت قيود الماله اختصاص ما وجد للزمه فهم منها استقبالاتها وحاليتها
وما ضوتها بالقياس الى ذلك المفيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك
مستبعد وقد صرح النجاة في مباحثه في كونها الفعل مستقبلاً نظراً الى ما قبله وان كان
ماضياً نظراً الى زمان التكلم وعما هذا اذا قلت حان ركب كان المفهوم منه كون الركوب
فيها ماضياً بالنسبة الى المحي متعدياً عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعماله وادخل عليه
قد قرىبه من زمان المحي وبعدهم بالمقارنة بينهما فكان الركوب كان متقدماً على المحي لكن مقارنه
دواماً واذا قلت حان ركب كان الركوب في حال المحي ووجه يظهر محبة كلامهم في هذا المقام

الزمن لما

الحال

اي قدر الماهل والاد
لعمري الخلا والاسرار
ادراك في كمال

من

ابتداء

او المزموم فاداه من اللفظ كان الجزم واللازم مفهوماً بالضرورة اذ عرفت هذا فقول
ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن مقتضياً هيئاً فائدة اصلاً لان اللفظ
المشترك بين الكل والجزم اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزم مقتضياً مع انه صدق على كل
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينبغي ان لا يفتقر الى المطابقة واد اطلق على الجزم كان دلالة على
مطابقة وصدق على كل ما دلالة اللفظ على جز ما وضع له وكذا الحال في المزموم واللازم ولا
ينفع ههنا ان دلالة المطابقة متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة مطلقة متوقفة على الارادة
كما هو الظاهر العبارة ويدل عليه ايضا قوله فيما بعد لا سيما في التضمن والالتزام كان له نفع في
وضع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لان ان اللفظ اذا اطلق على الكل
كان عظمه على الجزم بالتضمن بل الدلالة له على الجزم اصلاً او ليس مراداً او كذا الدلالة له على
على الالتزام حين اطلاقه على المزموم واما انتقاض التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ
على الجزم او الالتزام فياق على حاله لانه تلك الدلالة على ان تكون مطابقة على ذلك لا تضمن ولا التزام
لا يسلب اهمية الدلالة المطابقة على الكلام الجزم المزموم وقد انتفى الارادة فيقتضيان ايضاً
ولا يجوز نقضاً في حق النقض ان اللفظ ابدل الابدل الى غير واحد كما لا يخفى على ذي بصيرة تأمل
واعلم انه حركي الكلام عن موضعه وسأله ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل
كان دلالة على الجزم تضمناً لمطابقة واد اطلق الجزم كان دلالة على مطابقة لا تضمن واد اطلق
اللفظ على المزموم كان دلالة على الالتزام التزاماً لا مطابقة واد اطلق على الالتزام كان دلالة
مطابقة لا التزاماً واعتبر على معصم بان لا يتم انه اذا اطلق على الكل كانت دلالة على الجزم
تضمناً لا مطابقة بل يدل عليه دلالة على الجزم تضمناً لا مطابقة ولا استمالة وذلك
لاختلاف الجهة وكذا الحال في الالتزام ولا يتم ايضاً انه اذا اطلق على الجزم كانت دلالة عليه
مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمناً وكذا اذا اطلق على الالتزام دلالة عليه مطابقة والتزاماً
ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق متوقفة على الارادة واجاب بانه يمكن نقله
ههنا وهذا كلام صحيح لا يخار عليه عند ذي فطنة سليمة حتى ذهب كثير من الناس الى ان
التضمن والالتزام هم الالتزام في ضمن المزموم وهذا حتى دام قوله وانه اذا قصد باللفظ
الجزم الى اقره فباطل لان اللفظ الموضوع للكل او لم يكن موضوعاً للجزم واد اطلق عليه كاجزاء
ويعلم منه الجزم في حق الكل فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له فيعلم

لنقله

رادة

حذو

انتفى الجزم

علم

الجزم في الكلام

لعلنا لا نغفل عن ذكره
وعلينا ان لا ننسى
الذين لا ينطقون
والذين لا يسمعون
والذين لا يفهمون

الحق والعدل
من ربه تعالى
شاهنشاہ المعنی

المحسني

تشیب
لعم

و غاية الظهور واما انتساب كليتها فاعتبارا لتزاعها من الحركات الميسورة
اليه **قوله** لانه عدم الحيلة على من شأنه فيقبل عدم الحياه من انتصف بها وهو الظاهر **اقول**
قوله واما اضيف الى النعمان لانه جسم ارشاد كذا في حال في الصحاح شقابق النعمان
معروف واحد ووجهه سواء واما اضيف الى النعمان لانه جسم ارشاد كذا في حال في الصحاح
انما نعان من المنذر ملك العرب نسب اليه شقابق النعمان قال ابو حنيفة كانت العرب
تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان اخرهم ونعمان بالفتح واد في طريق الطائفة يقال
له نعان الحرك **قوله** سيف منسوب اليه مشارف اليمن حال في الصحاح مشارف الارض
اعاليها والمشرقة شيوخ قال ابو حنيفة نسبت اليه مشارف وهي قري من ارض العرب
تدوم من الريف يقال سيف مشرق ولا يقال مشارف لانه الجمع لا ينسب اليه اذ كان
على هذا الوزن لا يقال جافري **قوله** خلق الله الذرة والدم العقليين فانها ليسا من الوجودات
بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقق ذلك ان الذرة ادراك ونبيل لما هو المذكر
كما ان خير من صفة هو كذلك اي اخره تعريف الذرة والدم بما ذكر من قول من الحشرات
ولا يخفى على ان ايراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يحرى
لتعلم بفعل تضافه صفة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات والاول حال
هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها واعل ذلك اقتضائه
باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكر فيها من الدقائق **قوله** ولزم بطريق العكس
ان نسبة الشبهة وكل ما هو علم بالنور اعلم ان السكاكي اعتبر كل واحد من هذين الشبهين
على حدة ولم يفرق احدهما بالآخر ولكن ان عكس العرف الى ان ما ذكره للمصنف **قوله**
والشكل هيئة احاطة بنهاية الجسم كانه جسم لا يملكه الطاهر ان يقال بالعدد
ليتناول اشكال الجسام والمسلمات ويكون الدائرة ونصفها مثالا للمسلمات
واما ان يقال لفظ الجسم وقع بالمعدار سهوا واما ان يقول **قوله** كالدائرة تنظروا
وتشبهها كاشيلا فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم او السطح كالدائرة او نهايتي
كشكل نصف الكرة ونحو الدائرة الى اخره لكان اوضح وايد **قوله** وفي جعل المقتضى
والحركات من الكيفيات نظر فكن ان يقال انه ارجا الكيفيات الجسمانية الصغار الجسمانية
لا مصطلح ارباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمانية الخمسة بالبصر وغيره من الحواس

نعم

م
اسم

عند

عالم

واحدة

واما عدم الاشكال من المحسوسه بالصريح اهم صورها ما بها من الكيفيات المحسوسة بالكميات
المقابل للكميات المحسوسة بما عاينه اذ اراد المحسوس بالصريح ما هو محسوس به مطلقا
اعم من ان يكون اوليا بالذات او ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات ولما المعاد وبقولنا
محسوسة بالذات خلاف واما قوله وكانه اراد بالمعاد ما هو صافي من الطول والعرض والارتفاع
ففيه تحت احتمال ان تكون هذه الامور اضافات محسوسة مما قبل ولا يكون كذلك الطول
بالعرض والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا كيفيات مستلزقة للاضافة حتى يصح
ما ذكره **قوله** وكالاته مستقامة والخطا والخطا والتقدير والخطا مستلزقة للاضافة حتى يصح
والخطا بعرضان للخطا قطعا وكذلك الخطا والتقدير والخطا مستلزقة للاضافة حتى يصح
طرفه به تخلاف السطح والخطا والخطا مستلزقة للاضافة حتى يصح
المحسوسة بالمعاد ولكن يتجوز ان الاشكال تشاركها في كونها من الكميات المحسوسة بالمعاد
منها فلم افرق بينها وضمت اليه لوان هذا كله اذ اراد في ما ذكره الكتب الكونية والافلاكي
قوله والاوليان منها فويلسان والآخران انفع البنان لما كان الفعل والاعمال ليسا اظهر
من الانفعال والانفعال في الاخرين اظهر من الفعل سميت الاولان فعلين والآخران انفعالا
مع ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل عليه تفاعل الجسام العنصرية وانكسار الكيفيات
الاربعة عن سورتها وحدوث المزاج وتولد المركبات منها **قوله** كالبلة وهي الرطوبة الحارة
على سطوح الاجسام والجفاف ما يعللها واللزوجة كيفية تقتضي سقولة الشكل مع
عسو العريق وبها يمتد الشيء متلا وحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل
قوله والمهشاشة ما يعللها والمقصود من فعل امثال هذه المباحث في هذه المواضع تبين
ما نقله وفقا للحيرة وزايدة في الايضاح **قوله** والعلم قد يقال اطلاق العلم على حصول صورة
من الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة منه عنه وكذا اطلاقه على الاحتفاظ بالحازم
المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكليات او المركبات مقابل اطلاق
المعرفة على ادراك الجزئ او البسيط مذكور في الكتب واقع في الاستعمال واما على الملكية
المذكورة المسميات بالصناعة فاما هي العلوم العملية التي المتعلقة بكيفية العمل كالطبخ
والمنطق وتخصيص العلم بازائها غير محقق كقولهم كرا العلم في مقابلته الصناعة نعم اطلاقه
على ملكة الادراك حيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر

انما

متلا

قوله

ان

ع

العلم

واطلاق الصنعة على الملكة التي ذكرها ههنا شارب ذابح واطلاقها على مطلق ملكة
 الادراك كما في صنعة الكلام **قوله** جمع غرضه وهو الطبيعة وفترت بالها
 ملكة تصدر عنها صفات دائية الطمان الغريزة هي الصفات الخلقية للنفس التي خلقت
 عليها كانه غريزة فيها وكذا الطبيعة هي الصفات التي جبل عليها الانسان وطبع
 عليها سواء صدر عنها صفات نفسية او لا نعم قد اطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة
 على الصور النوعية واطلاق الطباع اعم منها لانه يعال على مصدر الصفات الدائية الدورية
 لكل شئ والطبيعة قد تضمنت ما صدر عنها الحركة والسكون في ههنا ههنا اوله بالذات
 من غير ايراد **قوله** لكن لما كان وجه التشبيه هو مجموع المركبة وكل واحد من اجزاء التشبيه
 لم يلتفت الى انفسه الى المختلف لكونه داخل في العقلي ضرورة ان المركبة من الحسوس ليس
 والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون المعقولة **قوله** فليست بجزء من المولد فترد
 والتشبيه **قوله** بذكر كيب المشبهة الى اخره هذا الكلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه ان معاني المصادر كالخمر وال
 والقفل والحيات وغيره معان مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف بنوع استقلال كالماء وال
 والابتداء والانتها معان مفردة بل ان معاني الاعمال والاسماء المتصلة والحروف وحدها
 مفردات فلا يتصور في الاستعارة التبعية الواقعة فيها ان تكون تشبيه مركبة الطرفين
 وعساك تطلع مما تستقبله على ما هو متهم **قوله** هذا الكلام **قوله** محل نظر لان تشبيهه الملقية
 من ليل الورد كالماء مثالا وقد اشار في سابق الى هذا التوجيه في حاله من غير استعارة
قوله ولا تخفى ان قوله ردي هو ليس من التشبيه المطلق بل من استعارة بالكنائية حيث
 شبه رديا زمان انبساطه بالماضي وان ثبت له بعض لوازمه يمكن ان جعل استعارة
 تبعية ويكون المعصوم تشبيه انبساطه بصفا المار ويلزمه تشبيه رديا بالماضي لكونه
 غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة بالكنائية فان المقصود تشبيهه بالماضي لاحت
 تشبيهه انبساطه بصفا المار كان تبعيا لا مقصودا وسمي كلام في هذا المعنى ومباحث
 رد التبعية الى الممكن منها كما زعم السكاكي **قوله** واسطكا المراه المزهرة العود الذي
 يصوره **قوله** من الازمنة الاربع الواسع الخلق تعالى اخذته الانثى اذ اراها
 للتدبير والارتياح النشاط **قوله** ظاهر هذه العبارة ان طاهرها بعض ككلى المعصوم
 منها اقتضا المجموع على التعميل المذكور في السرج **قوله** نقلا لمتاع وجمع المشبهة

بمع

ههنا

بها

امام

مصوب على انه معقول لا لبراز المقدار ولا لبراز في معرض الاستطراد لنقل **قوله** اوله
 الاخر عطف على قوله لا متاع ولهذا اطل الى نقلا لندرة حضور المشبهة **قوله** وعما هذا اذا فتر
 قوله كمثل ما ذكرنا فتر العلامة كان تعليلا لنقل ندرة حضور المشبهة به كما ان قوله استطرف
 تعليل لنقل متاع وجمع المشبهة به وجمع غرضه وهو عدم محبة ذكر المشبهة به الذي لا يكون عرفت
 واخص واقوى في صورة الاستطراد خاليه عن العلل والحوال ان يفتر عا ذكره من متاع
 يعرف المحمول بالمحمول ولعل تعليلا لعدم محبة ذكره في صورة الاستطراد ان هذا النسب
 بسياق كلامه حيث عاقل ساقا عدم محبة ذكره لسان المقدار والامكان او الحال او زيادة العرف
 او الترتيب او التسوية بقوله حولا متاع يعرف المحمول الى اخره **قوله** وح لا يبعد هذا
 يبعد جدا بل هو باطل وطعا فان السكاكي بعد ما ذكره في الخواص العائدة الى المشبهة فلا ريب
 الغرض القايد الى المشبهة به لرجعه الى ايهام كونه لم من المشبهة في وجه التشبيه ثم قال انما
 جعلنا الغرض القايد الى المشبهة به هو ما ذكرنا لاند المشبهة به حقه ان يكون عرفت محبة التشبيه
 من المشبهة واخص منها واقوى حاله معها والذ ليرجع ان يذكر لسان مقدار المشبهة ولا لسان
 امكان وجوده فلو جعل محبة التشبيه في كلامه على الغرض لكان لغوا لاحتصا له كما لا يخفى
 على من لم يدر في غير ذلك معناه انا لما جعلنا الغرض القايد الى المشبهة به هو ايهام كونه اتم
 من المشبهة في وجه التشبيه لاند المشبهة به حقه ان يكون عرفت بفرض التشبيه من المشبهة وهذا
 كلام غير منظم كما ترى سواء ردد بفرض التشبيه هذا الغرض لخصوص ايهام كونه اتم من
 المشبهة في وجه التشبيه او ارا مطلق الغرض من التشبيه **قوله** لانه قال ان يكون المشبهة به اعرف
 الى اخره يرد له عا ما نقل عنه ان السكاكي صرح في هذا الكلام بأنه طرسان المقدار ان يكون المشبهة
 اقوى حاله مع وجه التشبيه بل طرسان يساويه فلا ريب ان طرسان ان يكون اقوى حاله مع وجه التشبيه
 في سان المقدار اذ ارا لندرة التشبيه وجه التشبيه وايضا في هذا الكلام دلالة على ان كلامه الخفية
 وعرفها ان يكون في صورة اسمي كلامه والذ ليرجع ما ذكر في المفتاح بجلا اوله ومفعلا ثانيا ان يكون
 المشبهة به اعرف بوجه التشبيه معتبر في سان الحال والمقدار والامكان وزيادة العرف والتزوي
 والتشبيه وان كونه اتم واقوى في وجه التشبيه معتبر في زيادة العرف والحق اننا قد ناقضنا الكامل
 والاستطراد والمعتبر في زيادة المشبهة به وندرة حضوره وذلك لانه اتم واقوى اعرف واقوى
 في سان المقدار والامكان وزيادة العرف والتزوي والتشبيه وعلا ذلك ما متاع يعرف

التشبيه

المجهول المحمول واستماع لغو الشئ بما ساوه العصور الخليل والاول علة للاعتراف والثنان
 علة لكونه الذي وظاهره العقل الثاني محصور صورة العصور فيقيد به الحكم اعني كونه اقوى
 في هذه الصورة وحده ان يكون العقل الاول شاملا للجميع او لما عدا التقدير للاختلاف في نظم
 الكلام فيقولون انهم اظهروا في نظم العصور مع غيره في سلكهم ذكر الاستطراف عما ووجه
 معشار كتماس سبق فيما ذكر من كوننا لمطلبه به اقوى ولحقوق وعقبه بما يصلح ان يكون اشارة
 الى العقل السابق وفصل الكلام ثانيا وصريح بان الحاقية معتبرة في زيادة التقرير وليست
 معتبرة في زيادة المقدار بل الاول في سان المقدار السلامة عن الرادة والنقصان وان الحاقية
 معتبرة في سان الحال والمقدار وكذا في سان الامكان والتزامن والتشويه وان نذرة المحصور
 معتبرة في الاستطراف فادار التطبيق الجمل على هذا المعنى وجب عكس الحاقية في التزامين
 والتشويه ايضا وتاد بل كلمة السابق في الاستطراف عما ووجه لا يستلزم مشاركة لما سبق
 في الاحكام اعني كون المشبه بملقوى واعرف في كل كلمة قوله مثل ما ذكر على ما سطره العلامة
 وبعد اخراجه من المشاركة مع ما سبق يصرف الكلام على ظاهره بعينه التفسير لا يفيق
 في كلامه الذي اقتضا التزامين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وهو مصرح به
 في كلامه المعقل حيث جعله شركس لسان الامكان في كون الشبه به مسلم الحكم معروفة
 فيما بعد من وجه التشبيه ولكن ان يقال ليس وجه الشبه من وجه الهندى ومقلدة الظبي
 مطلق السواد والحق لا تميز بل هو السواد المحصور في الظبي الذي لم يزل الى الطبع وبعبارة
 ولا شك ان مقلدة الظبي هذه اعرف منه كذا الحال في التشويه ولما حقه في الكلام المعقل
 بيان الحال الى سان المقدار والحق الماقص بالكامل الى زيادة العصور فلا نافي ما ذكره
 في الجمل هذا ما عندي في ايضاح عبارة المقتض وتلخيص ما يريد ما ووجه ما يتناولها من
 الاضطراب والاختلال **قوله** اد لو قصد شئ من ذلك لوجب جعل الغية مشتقا او المص شبيهة به
 فان قلت اد اراد شئ من ذلك لم يلح التشبيه الذي ذكره بل جاز عكسه لكونه اقوى في تاديه
 المقصود **قلت** اربابا ما ذكره انه في التشبيه منه ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن
 كونه احسن ولا يكون مما لم يكن فيه وانما اعصر على ذكر تشبيه الفرة بالصبح لانه الاصل واد
 عكس فقد ترك الاصل لزيادة المبالغة **قوله** وجعل التشبيه في الحروف كذا الشمس من مشرقها
 قد يناقش في جعل السكاك هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك انه ذكر في وجه التشبيه

ماز وحش

الذي لا يكون واحدا بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار ببعض المركب والثريا بالعتقود
 والشاة الجبل بالجار المشقوق الشفة الثابت على راسه شجرة تاعصا والشمس بالمرآة
 التي في كواكب الاشياء تشبيهها بالبوقة في هذا ذهاب في هذا البيت وتبين في كل واحد من هذه
 التشبيهات التركيب في وجه التشبيه لا في الشاة بالجار ثم عتق اسلوب الكلام وقال
 لو اصاب وكوجه التشبيه في قوله كان مثار النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكان المارح
 وتبين في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الالبيات التركيب في التشبيه ثم قال ليس
 امثال ما ذكر من الالبيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد
 فكيف ان يريد ما ذكر من الالبيات هذه الملحة بعينه تشبيه لا سلبه وسان تركيب الحطراف
 التي فيها دون ما قلها والظاهر ان تشبيهها بالبوقة كتماس ذهاب ارباب من تشبيه المفرد غير المفرد
 المفرد مفرد تشبيهها بالمرآة في كواكب الاشياء او من تشبيه المفرد بالمركب وما جعله من تشبيه
 المركب بالمركب في تشبيهه **قوله** ولا يلحق هذا امر تسامح وذلك لان قوله مقدر تقديره لعل
 مقدر كما صرح به فقيه تعدد وظاهرة تركيب **قوله** واما تمثيل وهو ما في التشبيه الذي ووجه
 في صفة فتخرج من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا الى اخره ولا يخفى ان التبادر
 من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرف التشبيه لكونه مركبا من
 متعدد وهو اجزاء كما توهمه الشارح ما ورد في امثاله تشبيه المفرد بالمفرد ولا يخفى اننا لم
 رد على السكاك بل عده التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم
 التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من اقسام الحجاز المفرد فلا يصح ان يفسر
 كلامه ههنا لخلق ما يفتاد رمنه مع كونه متافيا لما سيصرح به وتوهم ما ذكرناه ان الحصف
 قال مما بعد الحجاز المركب هو اللفظ المستعمل مما شبه معناه الاصل تشبيه التمثيل وقال
 الشارح ههنا تشبيه التمثيل ما يكون وجهه متفرعا من متعدد واحترق تشبيه القيد
 عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستلزم التركيب حيث جعله اجزائا
 عن الاستعارة في المفرد في قوله والوجه ان يشبه احد الصور في المتنوعين من متعدد
 بالآخر فان قلت **هو** هناك بعدد بعدد كلام المصنف تفسيره مطابقا لما ذكره من استلزام
 التمثيل تركب الطرفين **قلت** هو ههنا ايضا بعدد التفسير فوجب ان يراعى ما يرمي به ولا يخفى
 للتمثيل في تشبيهات مركبات الحطراف فان قلت **قد** صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيل

تشبيه

طرفي

قوله

هـ

قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا قلت ذلك مما يرد عليه
 او لم لم يعلقوا على ضعفه الحال وسبب انك برهان على تحقيق هذا المقال **قوله** استعارته
 هذا من تقسيمات الجمل في ايراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو قسم الجمل اعني المفصل
 استعارته بذلك انما لو كان تقسيم احرا لطلق التشبيه لوجب تأخير عنه وطحا
قوله مبيح العيسى والليل عند فتى العيسى الكسر الجبل اليسر لظاها شيئا
 من الشفرة التي دخلت الليل والسحرى الليل صبا عن فتى مفعول عند الغضب وفارقه
 ولم تقارن عطائه **قوله** حملت رديتيا رديتيا اسم امرأة كانت تعمل الرماح فنسبت
 اليها حال رديتيا وقناة رديتيا والذهب شعلة نار ملوها دخان وقد اخذ الشا محمدا
 عن الدخان لانه يقرح في التشبيه المصنوع **قوله** او اطمن هذا من تشبيه الشئ بالشئ
 صورة ولونا وحركة وهيئة **قوله** وعلى هذا ذهب لاصيل ويرى من الجمل المار هكذا وحده
 في بعض النسخ وانما قال قريب من ذلك لان الذهب يستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس
 فيه وللإضافة الى الاصيل قرينة لها **قوله** لا حرا به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه اجراوه
 عليه اهم من ان يكون اسماء له فيه او محله عليه واثبت معناه له فيتلوه الاستعارة
 المتفق عليها وانما اختار هذا الذاهب ايضا وقد مر به في ما عديت قال لانه لم يخلو عليه
 الا باستعماله فيه ولا باساليب معناه له **قوله** ولهذا اقدم تعريف الحفصة ولان الجار الى اخره
 الوجه الاول بالنظر الى معهود الحقيقة والجار الثاني بالنظر الى ذينها **قوله** ادلا معى له
 عند التأمل هذا صحيح وانما يلزم انتفاض التعريف بالجار الذي هو حصره هذا القيد على تقدير
 تعلقه بالوضع **قوله** كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليمتثل له ما هو دور المركب
 او تقسم الحفصة الى مفرد ومركب ثم تحذف كلاهما عما حده كما فعله في الجار **قوله** فيخرج الجار
 عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه الجار فيكون ان تعيين اللفظ للدلالة على معناه الجار في
 لا يكون وضعا وانما تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره وهو وضع وطحا لدلالة على
 معانيها وانفسا لكنه وضع نوعي وان وجب عليه علاقة معتبرة بحسب نوعها **قوله** بل اشارة اليه
 وليس للجار وضع شخصي لا نوعي وان وجب عليه علاقة معتبرة بحسب نوعها **قوله** بل اشارة اليه
 بعض المحققين من النجاة من ان طرفيها دل على معنى ثابت في لفظ غيره واللام في قولنا الرجل مثلان
 بنفسه على التعريف الذي هو الرجل وهل قولنا هل قام رديتيا بنفسه ويدعي الاستفهام الدل هو

اللائل

الحقيقة والجار

وحلة قام رديتيا كرجل الأمة ان معنى لفظهم المحرف ما دل على معنى وهو ان المحرف ما دل على
 معنى ثابت في لفظ غيره واطلب تفصيل هذا المعنى بالمشي التي من حيثها لم التعريف وهل فعل الشارح
 ههنا ما ذكره والتجاء اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع **قوله** تحت لائلا ان اردت بوث معنى الجوز
 ولطفا غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك كالحديث في دفع السؤال بل هو بعينه
 ما قيل من ان دلالة على معناه الجوارح مشروطة بذكر متعلقه وان اردت به ان معناه عام
 بلفظ الغير وهو طاهر البطلان لان الاستفهام وان لم يمتك حقيقة ومتعلق معنى الجملة وكذا
 ان اردت به قيامه بمعنى غيره قياسا حقيقة فخطا ايضا لما ذكرنا ولانه يلزم ان يكون مثل السؤال
 وغيره من الجوارح حروف الدلالة على معان قديمة بمعنى الفاظ غيرها وان اردت متعلقه معنى
 الغير لزم ان يكون الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها
 حروفا وكل ذلك فاسد كما ترى واما تحقيق معنى وجهه في معنى ذلك السؤال فسنورد
 ان نشأ الله تعالى الاستعارة التبعية **قوله** سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم
 بالعين كاصناف الفهم هذا الكلام المحذوف نقلا لان المعترض يزعم ان العلم بتعيين من المعناه
 لا يكفي في فهمه منه بل يحتاج الى ذكر المتعلق ايضا وذلك ان دلالة بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن معنى
 قوله بنفسه ان دلالة عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصيل وانت تعلم ان هذا
 معنى لا يفهم من العبارة وقد تعرف الوضع على انه ان اراد المعنى الاصيل المعنى الموصوف له فقد
 لزمه الدور كما اعترف به في حوسه وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصل المتعلق
 معنى تعريف الوضع ثم ننظر في محله وفساده **قوله** فلو دلنا على الظاهر لولا معنى الجبض قرينة
 لدفع المزاجية لانه لا يكون الدلالة بواسطة فان **قوله** على تقدير المزاجية لا دلالة له على احد
 بالعين فكون لوجهها المستفاد من القرينة مدخل ملك الدلالة قطعا هي بواسطة القرينة
 بتعيين لا بنفس اللفظ الموضوع قلت معنى الدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاجية الغير
 كانت مانعة عنها وحينئذ فدت المزاجية بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضى الذي
 اقتضاها وليس عدم المانع من تامة المقتضى واما قرينة الجار فهي معتبرة في الدلالة على المعنى
 الجار في لا يتحقق اقتضاه للدلالة الجارية من تامة المقتضى وبذلك يتضح الفرق بين قرينتي
 المشترك والجار وظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان الجار لا يدل على معناه
 الجار في بنفسه بل بالقرينة **قوله** وحصل من هذين الوصفين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة

مهم

لظام

المزاج

بهم

مهم

بهم

هذا هو المعنى الذي مراد به في قوله
 على هذا اوضح للدلالة بنفسه على ذلك
 ان اراد احد المعنيين المفهوم الكلي الصادق على كل واحد منهما فلا يتم ان وضع اللفظ
 لكل واحد منهما خصوصاً لمصلحة واحدة ووجه لهذا المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لا يمنع
 كون اللفظ مشتركاً بين معنيين ولزم عند اطلاقه ان يتردد بين المعاني الثلاثة اعني المفهوم
 الكلي وقدرته واختص في كل واحد منهما الى قرينة معناه فان لم يكن ان عدم قرينة جوده
 قرينة له لزم بانه عند اطلاقه يتبادر منه ان المفهوم به ذلك المعنى الكلي وان اللفظ يستعمل
 فيه وهو ناظر لفظاً الى الواجب التردد بين المعنيين مطلقاً عند من يقول بمفهوم المشترك واذا
 كانا متماثلين كما في المثال المذكور اعني القول عند الكل وان اراد احد المعنيين احدى
 معنيي نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى انه يتردد وان المراد اما هذا
 بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انسابه الى الوصف
 ويكون اللفظ موضوعاً له ضمناً بل هناك تردد بين معنيين وضعف فان قلت المشترك
 اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واختص في تعين ارادة احدى المعاني الى قرينة واما الحارز فلا يفهم منه
 عند اطلاقه المعنى الحارز واختص الى قرينة فلفظ لا يتعلق بهذا الكلام بما ذكره الشكالي
 لان كلامه في فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته تحقيق للفرق بين معنى
 الحارز والمشارك واين احدى من الاخر **قوله** كلفظ الدابة اذا اطلق على الفرس الى
 اخره كما صله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لفة ويكون ملاحظة
 الدابة ولا ملاحظة خصوصية ذات الفرس اصلاً وتارة على سبيل الحارز اللغوي ويلاحظ
 فيه خصوصية ذات الذات واعتبار التمييز على انه علاقة محضة لا علاقة على خصوصية هذا
 الذات ويكون ايضا محضة لا علاقة على خصوصية ذات اخر قد يطلق على الفرس باعتبار
 نقله اليه عرفاً وهذا الاعتبار لا يصح اطلاقه على كل ما يدب كما في الحقيقة الأصلية ولا
 على كل خصوصية لها التريب كما في الحارز المنفرد على تلك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة هذا الاعتبار
 الا على خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له ورعاية معنى التريب انما هي لمجرد
 المناسبة في وضعه له لا لصفة الإطلاق ولا لكونه علاقة محضة على الاطلاق **قوله** واما
 الحارز فلا بد الا صطلاحاً الذي به وجه الخطاب وانما استعمال اللفظ في المعنى الحارز ان كان
 المناسبة لما وضع له لفة فهو مجاز لغوي وهكذا نقول في سائر الاقسام وبالمجمل كل حارز متفرع

المفهوم
 من تمام
 القول

في فهمه وارا دته

هذا المعنى اطلاق
 على ان اللفظ يستعمل

رصد
 على الارض

على معنى حقيقى واستعمل اللفظ فيه كان حصة فكون الحارز تابعاً للمفهوم والاقسام
 الى هذه الامور الاربعة **قوله** واصحابها يطهرون النعمة فمن ينزله العلة الصورة له
 اى الخارج عنه ينزله العلة الصورة للنعمة فان المركب انما يظهر بالصورة لا يظهر
 الاخير منه ولا يبعد ان يحمل الدابة على الحاقة والنعمة بمنزلة الصورة الطاهرة فيها
قوله وكالبدر في العذرة لان اكثر ما يظهر سبلان العذرة في البدر فكون البدر بمنزلة علة
 صورة للقذرة على قياس ما ذكره في النعمة والظاهر ان يحمل الدابة على مادة قابلة والقذرة
 بمنزلة صورة لها حاله فيها **قوله** والراوية في المزاودة اى في المزدود الذي يحمل فيه الزاد
 اى الطعام المتخذ للسفر قال في الصحاح المزاودة الراوية قال ابو عبيد لا يكون ذلك المزاود
 من كحل من مقام جلد ثالث لينشع وكذلك السطحية وجمع المزاود المزاود والمزاود
 المزدود وهو ما يحمل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاود وقال في الصحاح
 ايضا الراوية البعير او البغل او التي راو الذي يستقى عليه والعامية تسمى المزاودة راوية
 وهو حارز على الاستغارة والاصل ما ذكرناه فظهر ان تفسير المزاودة بالمزدود غير
 صحيح لان المزاودة ظرف لما الذي يستقى به على الدابة والمزدود ظرف الطعام المذكور
 وليس جامداً سمي راوية ولا يطلق الراوية على المزدود بحاراً انما سمي بالراوية حامل المزاودة
 و يطلق عليها حارزاً **قوله** حارز اني اعصر خمر اى عصير نول الخمر انما كان حال عصير
 كما ذكر في بعض كتب اصول الفقه وحمل من تشمة الشيء باسم غايته وعلى ما في الكتاب والمعنى
 استخرج بالعصر خمر اى عصير نول الخمر **قوله** والاسد مثلاً انما يستعار للشجاع لانه
 او يمدح على الخصوص لا معنى به ان لفظ الاسد يستعار لمفهوم الشجاع مطلقاً اعم من ان
 يصدق على ذات الحيوان المفترس او غيره كما يدل عليه قوله اولاً انما يستعار للشجاع وثانياً
 ولا يشك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة والاولى مشاركة بين المعنى الحقيقي
 والمجازي في صفة لا يكون المعنى الحارز عارضاً للمعنى الحقيقي وغيره ولا تشبيهه هناك
 اصلاً فلا يكون استغارة بل محاراة امراً سلاً وانما يعبر ان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع
 مثلاً ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقي الى مفهوم الشجاع ومنه الى معنى الشجاع والاول
 اسما من المعروف الى العارض المشهور اتصافه به وهو ظاهر كل غايته والثاني انتقال
 من المفهوم العارض الى بعض معروفاته من حيث هو معروف له وليس كالمثال الاول

باب

الرجل

والظهور والكيفية من حيث ان معونة المقام والعروة **قوله** وهذا كان ذلك الغير مما يشق
 بالمعنى المحقق بالجملة والذهن ينتقل من المعنى المحقق اليه في الجملة لا يشك ان هذا الانتقال
 يحتاج ايضا الى معونة المقامات والعواس كالاستعداد وسائر الاقسام والحواس المحقق
 ما اشار اليه بقوله وبالجملة اذا كان من الشئان علاقة ويريد ان اللفظ اذا اطلق
 على غير ما وضع له فلا بد ان يكون بحيث يصل اليه من المعنى المحقق اليه ولو معونة
 المقام او العروة وهذا هو المراد من اللزوم ههنا واما التفصيل المذكور فلا استفاد
 منه الا بفصل العلاقات المودية الى اللزوم المحقق في **قوله** ولهذا يشترط
 في اطلاق الحكم على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس فان الانسان لا يوجد
 بدونها اذ لا علمه ان عدم وجود الانسان بدونها يدل على استلزام الانسان
 لها لا على استقلال استلزامها للانسان والثاني هو المطلوب واجبت بانالم ترد ههنا بالمستلزم
 واللازم اصطلاح ارباب المنطق الحد بل مصطلح ارباب السان اعني المستقيم ارباب
 والتابع حيث فاكروا بمنى الكناية على الانتقال من اللزوم الى اللزوم وارادوا باللازم التابع
 والردف تطول النجاة مثلا فانه من توافيق طول القائمة وروادفه وكل واحد من الرتبة
 والراس اصل يقتضيه الانسان ويتبعه في الوجود وله ذلك لم يوجد دونها **قوله**
 ان الظاهر اليقيني عند اصحابنا الحمل على التخييل على علمه ان الحمل على التخييل ركك حد التخييل
 بلاغة القرآن فان الخوف اذا شته شخص ضار فجدد ما يصدده ولا يثبت له من لوازمه
 ماله من حل في الاضرار واقرت منه ان الحمل على التشبيه من حمل على الملوذ **قوله**
 التشبيه الاحاطة والشمول والملازمة التامة والاولى ان حمل استعداد حقيقة
 على احد الوجهين ثم الحمل على الضرر والحد الحاصل من الخوف اكثر مناسبة للاذقة
 فانها تستعمل في المضار والحد الحاصل من الخوف اكثر مناسبة للاذقة
 ان استدل في حور يد اسد مستعمل في موضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون محاربا او استعاره
 كما في رأيت اسدا يرمى بعرونة على ريد ادا من رأيت اسدا يرمى ولا شك ان اسدا ليس
 مستعمل في معناه المحقق بل هو مستعمل في معنى رجل شجاع كالاسد ولم يفسد به هذا المعنى
 بل الذات وتلك الذات وان كانت متعينة في نفسها لكن المتكلم لم يرد في هذه العبارة
 الدلالة عليها من حيث انها متعينة بمنازلة عما عداها بل اراد الدلالة عليها من حيث الاحمال

واضاح محمد

والا بهام

والا بهام ولا شك في اضافته وحده تشبيه تلك الذات المعينة المرادة بلفظ الاسد الى
 لكنه جعل ذلك امرا مسلما وساق الكلام لاثبات الروي متعلقة بها واد اقبل ريد
 فان كان لفظ اسد مستقلا في معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد
 وقد اسعمل منه لفظ المشبه به مما ذكره الشارح واما ان يراد بوجه رجل شجاع معنومه
 كما هو الظاهر من اسد لا يتعلق بالحارثه ومن وجهه محمول ولا معنى لتشبيهه بالاسد كما
 لا يخفى على احد واما ان يراد به ذات تامه مشبهة بالاسد فيكون الكلام يسوقا لاثبات
 ان ريد هو ملك الداب المشبهة بالاسد وان كان مستقلا في معناه المحقق كان سياق الكلام
 لاثبات تشبيه ريد بالاسد واذ اردت ان يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل في قولك
 بالفارسية فردى محمول شبيه اسد في قولك شيرى است ريد فان التشبيه في الاول راجع
 الى ذات تاوي السال الى ريد واما اخرنا ريد في المثال الاول لانه لو قدم حمل الكلام رجوع
 التشبيه الى ريد بتاعا ان الخبر قصده به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فاجتبه
 للموافقة ومع توهم استناد الفرق الى القدم والتاخير ولا شك ان قولنا ريد اسد واسد ريد
 محتمل قولنا ريد شير است وشير است ريد فيكون سياق الكلام لتشبيه ريد بكونه اسد
 مستقلا في معناه المحقق كما ذكره القوم فاد اقبل ريد الاسد حسن بعد اذ اذلة التشبيه
 لان الظاهر عوى التشبيه لا الاحتياج ولا الحمل واما اد اقبل ريد اسد لم يحسن بعد رها لان
 الظاهر عوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراد مندرج تحتها فلهذا قد رجعت المبالغة
 فلهذا نلت مراتب الاولى ادعانا المشابهة ماداة التشبيه لفظا او بعد من الحور يد كالاسد
 ويريد الاسد الماسه اذ عاا فردا من تحت الاسد وكونه فردا من افراده كقولك ريد اسد
 الماسه جعل اند راجه تحته لموا مسليا كقولك رأيت اسدا يرمى والاولى تشبيه اتفاقا والثاني
 استعارة اتفاقا واما الماسه فقد تفرقت من مرتبة مرجع التشبيه حيث سبق الكلام ظاهر الكون
 فردا منه لاثبات تشبه ولم يبلغ درجة الاستعارة حيث جعل اند راجه فيه لموا مسليا
 معروفا لمن سمعها تشبيها بليغانية عما الخطا طها من مرتبة الاستعارة وترقيتها من مرجع
 التشبيه ولا بعد في اطلاق التشبيه عليها فان المقصود في **قوله** ان كان حوله فردا منه لكن
 العصب حقيقة الى اثبات التشبيه بطريق المبالغة وهو ان ريد من افراده (انظر الى امثال
 وان لم تحسن نظرا الى الظاهر فيحقق ذلك بالاستعارة لانه لفظه هناك قد استعير بمعنى ليد

نقدم

لم

بقوله

3

استعاره

نظام

حظوة

عبد الشكور

البصر

مغلی

الفای

المعاني

معظم

وتتبع وهو هذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء اولاً. بعد ملاحظته عما هذا الوجه ان
 يقيده متعلق محمول من قول من لا ابتداء السير البصرة ولا طرحة ذلك من الاستقلال بصلاح
 الحكم عليه به واد الا حظه العقل من حيث هو حالة من السير والبصرة وجعلها لتتوق
 حالها كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح ان يكون محكوماً ولا محكوماً به وهو هذا الاعتبار
 مدلول لفظه من وجه معنى ما قبل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة
 كالتبداً مثلاً لكل ابتداء معنى مخصوصه والنسبة لا تنفك الا بالمنسوب اليه مما لم يذكر متعلق
 الحرف لا يتحقق من ذلك النوع هو مدلول الحرف لاني العقل ولذا في الخارج وانما
 يتحقق متعلقه فيتعلق بتعلقه وهو انما محمول ما ذكره الشيخ اس الحاسب في ايضا الفصل
 حيث قال الضمير مما دل على معنى بنفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتبار حال نفسه
 وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه والدار في بعضا حكمه اي لا باعتبار امر خارج
 عنه وذلك مدلول الحرف ما دل على معنى غير اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلق لا باعتبار نفسه
 انتهى كلامه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب لتحصيل معناه في الذهن لا يمكن ادراكه
 الا باذراك متعلقه اذ هو التعلق لا حظه فعدم استقلال الحرف بالمفهومه انما هو تصور
 ونقصان في معناه لا ما قبل من ان الواضع اشتراط في دلالة على معناه الا وادى كونه متعلقه
 اولاً طاملاً لفته لان هذا العاقل ان اعترف بان معاني الحروف هي النسب لمخصوصه على الوجه
 الذي قررناه فلا معنى لاشتراكها الواضع لان ذكر المتعلق امر ضروري اذ لا يعقل معنى الحرف
 الا به وان راعى ان معنى لفظه من هو معنى الابتداء بعينه الا ان الواضع اشتراط في دلالة على
 ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء عليه فصارت لفظه من اقصة الدلالة على معانيها
 غير مستقلة بالمفهومه نقصان من جهة هذا ما اطل اما اولاً ولان هذا الاشتراط
 لا يتصور له من فائدة اصله في اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى الخارجي
 واما ما ساقول ان الدليل على هذا الاشتراط ليس في الواضع عليه كما توهمه كون دعوي
 ورود نص منه في ذلك خروج عن النصف بل هو الترام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك
 مشترك بين الحروف والاسماء الا انه لا مضافة والحرف عن ذلك بان ذكر المتعلق مافي
 في الحروف تقيم الدلالة في الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل في الحكم وانما ثانياً فلانه يلزم
 ان يكون معنى لفظه من مستقل في نفسه صالحاً لكونه حكم عليه به الا انه لا يفهم منها وحدها

علم

كفر

فدالة

تلك

فاد انم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يقع الحكم عليه به وفلك مما لا يقول به من له اد معرفة
 باللفظة واصوالها وذلك قال السكاني لو كانت اسماً الغاية واسماً الفاعل والفرق معاني من اد
 وكى مع ان الابداء اولاً لانتها والفرق اسماً لكانت هي ايضا اسماً لان الكلمة او اسميت اسم
 سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي معنويات معانيها اي اد افاضت هذه الحروف معانيها هذه
 بنوع استلزام واد قد تحقق عندك معنى الحرف على ما مر عليه مطابقتها لقواعد اللفظة وافعال
 الاعمه وما ورد في بعض الحروف من العبارات المختلفة فنقول ان الفعل ما عدا الاعمال النافعة
 كفر مثلاً دل على معنى مستقل بالمفهومه وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة
 الحكيمية المحفوظة من حيث انها حال من طرفها والة لتعرف حالها من طرفها الحدث بالخر
 ولما كانت هذه النسبة التي هي مدلول الفعل لا يتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب
 ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظه من موضوعه وضاعاً ما لكل ابتداء معنى مخصوصه كذلك لفظه
 ضرب موضوعه وضاعاً ما لكل نسبة للحدث الذي دل عليه الى فاعل مخصوصها الا ان الحرف لما
 لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومه لم يقع حكمه عليه ولا يحكموا به اذ لا بد في كل واحد
 ان يكون ملحوظاً بالذات ليتمكن من اصدار السمة منه ومن غيره واصحاب الادراك المطلق رعاية
 لحاجة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبره الحدث ونم اليه انتسابه في غيره نسبة
 تامة من حيث انها حالة منها وحده كوا الفاعل لتلك الحاجة دون ان يكون مسنداً باعتبار
 الحدث اذ قد اعتبره ذلك في مفهومه وضاعاً لا يمكن جعل ذلك الحدث مسنداً اليه لانه على خلاف
 وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة لمخصوصه فهو غير مستقل بالمفهومه
 فلا يصلح ان يقع حكمه به فضلاً عن ان يقع حكمه عليه كما يشهد به التامم الصادق واما الام
 فلما كان موضوعاً لمعنى مستقل ولم يغير مع نسبة تامة لا على انه منسوب الي غيره ولا بالعكس
 مع الحكم عليه به فان قلت كما ان نسبة الى فاعل عما قررته كذلك اسم الفاعل مثلاً دل
 على حدث ونسبته الى ذات ما لم يغير كون اسم الفاعل حكمه عليه دون الفعل قلت لان
 الاعتبار في اسم الفاعل ذات ما من حيث انتسابه الى الحدث والذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك
 الحدث واما النسبة فهي ملحوظة بالذات التي انتسبت اليها غير تامة وغير مقصورة اصلية
 من العبارة تقيدها بالذات المبهمة وصار المجموع كشيء واحد كما ان يلاحظ فيه تارة جانب
 اصالة محمول حكمه عليه وتارة جانب الوصف اي الحدث اصالة محمول حكمه عليه وتارة

فاد انم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يقع الحكم عليه به وفلك مما لا يقول به من له اد معرفة

بها

ما استيقظنا **فقال** في الجواب ان انتزاع كل من الطرفين تشبيه من امور متعددة
 لا يستلزم تركباً وشي من طرفيه بل في ما خذها وهذا كما ترى ظاهر البطلان من جهة
 احدها ان التشبيه بمثلاد الانتزاع من عدة امور فلا يصح ان ينتزع بتمامه من كل واحد
 من تلك العدة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المقصود الذي هو التشبيه
 فلا معنى لانتزاعه من واحد اخر مرة اخرى بل **الحل** على ذلك البعد لان يكون جزأ من
 التشبيه به مأخوذاً من بعض تلك الامور وجزأ اخر من بعض اخرى لئلا يتركب قطعاً
 الثاني انهم قد اطلقوا على وجه التشبيه في التمثيل لكون التمثيل ليس هناك ما يوجب
 تركبه **فكان** متوقفاً من عدة امور فاتهم عن حق التمثيل بما وجبه من عدة
 فاداك اذا انتزاع وجه التشبيه من امور متعددة مستلزماً لتركبه كان انتزاع كل من طرفي
 التشبيه منها مستلزماً لتركبه لان المقضي للتركيب هو الانتزاع من امور **وضوح**
 كونه المنتزع وجه شبه او مشبهاً به او مشبهاً ملحق في ذلك **الحق** جزأ **الثالث**
 انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من امور عدة يوجب تركباً حيث **رد** على من جوز ان يكون
 قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك منهم
 من قال التشبيه ليس تشبيهاً مفرداً او لا مركباً وانما يكون كذلك لكان تشبيه اشياء باشياء
 وليس كذلك بل هو تشبيه شيء واحد هو حال المناقبة بشيء واحد هو حال المستوفد
 نارا **وام** قال في الرد عليه **الحل** لا معنى للتشبيه المركب الا ان ينتزع كيفية من امور
 متعددة وتشبيهه بكيفية اخرى كذلك فيقع في كل من الطرفين عدة زعماء يكون التشبيه **واحد**
 فيما بينهما طاهر لكن لا يلتفت اليه بل الى الجهة الحاصلة من مجموع كما في قوله فكان
 اجرام النجوم لو اعداد رتبون على سائر اوزن هذا عبارته وهي مصرية بان كلمة احد
 من طرفي التشبيه اذا كان حالة منتزعة من اشياء متعددة كان مركباً وان التشبيه المركب
 لا يكون طرفاه الامتزعين من امور عدة فلا فرق اذن في وجوب التركيب بين ان يقال
 هذا تشبيه مركب فتركب وبين ان يقال هذا تشبيه منتزع من عدة امور منتزع اخر من امور
 اخرى وهذا الكلام حق لا يخوم حوله شكاً **واما** منعه هذا المعنى في ذلك الجواب فهو بالحقيقة
 مكابرة وتليس خرافة من شناعة الالتزام **والعلم** تشبيه لان زيادة تحقيق وتوضيح
 في البيان فقول ان قوله تعالى على هدى الحق **فكان** ثلاثة احدها ان يشبه الهدى بالمركب

لا يستلزم

يوجب

مستفاده

مستفاده

المعنى

الموصل الى القصد بحيث له بعض لوازمه وهو الاغلاط في طرق الاستعارة بالكناية
 وتأنيتها ان تشبيه تمسك الملعون بالهدى باعتلاء الرأكب والتمكن والسيوف وروح يكون
 كلمة على استعارة تبعه **الثاني** ان يشبهه منه مركبة من الهدى والنقوى ونفسه به **المتشبه**
 ثانياً مستقراً عليه بهيئة مركبة من الرأكب واعتلاءه عليه مشكلاً منه وعلى هذا ينبغي
 ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد به الهيئة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ
 استعارة تشبيهية كل واحد من طرفيها منتزع من امور متعددة **والحل** في معنى من معوقات تلك
 الالفاظ تصرف حسب هذه الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة ولا يكون هناك استعارة
 تبعية كلمة على حالها استعارة تبعية في الفعل في قولك تقدم رجلاً وتوخر اخرين **والا** قصور **والذكر**
 من تلك الالفاظ على كلمة على لان الاعتلاء هو العدة وتلك الهيئة اذ بعد ملاحظته بقرب الزمان
 ملاحظة الهيئة واعتبارها كالحمل كلمة على معونة قرآن الحوال قرينة آية على ان الالفاظ الاخر الدالة
 على سائر اجزاء تلك الهيئة مقدرة في الارادة بعد دلها على سائر اجزاء قصدتها كما قصدت اجزاء
 بكلمة على **والمنع** لان يقال استعيرت كلمة على جردها من الهيئة الثانية للهيئة الاولى
 لان الهيئة المأنة ليست معزلة عن ذلك فخلق معاً كما ان الذي تسرى الاستعارة منه الى معناها
 والهيئة الاولى ليست معروفة منها وحدها فكيف تستعار شيئ من الثانية **والاول** فان قلت
 لما كان معنى الاعتلاء مستلزماً للعلم المعنوي عليه كانت كلمة على الدالة على مجموع الهيئة ملاحظة
 الى بعد راء الالفاظ **والحل** فهم المعنوي المعنوي عليه من الاعتلاء انما يكون تبعاً لاعتلاء
 وذلك لا يمكن من اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون كل واحد منها ملحوظاً قصداً كاعتلاء البعير
 هيئة مركبة منها **وهما** من حيث انهما بلا خلافان قصداً مدلولاً لفظياً اخرين ولا بد ان يكونا
 مقدرين في الارادة **واما** بقدرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان بعد راءهما
 لغرض نظري ونظير ذلك ما صور حوايه من ان المشبه قد يلقى ذكره في التشبيه طناً على سنن
 الاستعارة ولا يكون مقدر في نظم الكلام فيلحق بالاستعارة وتفرق سبها بوجهي
 احدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي الاستعارة ومعناه المجازي
 الثاني ان لفظ المشبه مقدر في الارادة في صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله تعالى وما يستوي
 الحويان فانه تشبيه اذ لم يرد بالحويان الاسلام والكفر بل اراد بالحويان جمعاً كما يشهد به سياق
 الآية لمن لا يفتي في سلم داراً تشبيه الاسلام والكفر كما كانه من الاسلام ثم عذبت فرات

والمراد

تشبيه

انهم

والعلم

اصالهم

حيث

دلالة

الاسم

مع

حال

والكفر لم يلح اجاب ولفظ المشبه ههنا مصدر والارادة دون نظم الدية لكونه مغيرة له
 والشايع معترف بذلك قال في تفسيره قول الله تعالى وما يدرك من ذلك الا كظلمة في سمك البحر
 يعني قد يكون في التشبيه ذكر المشبه كما يطوي في الاستعارة حيث لا يكون في حكم المذكور
 ولا يلح اجاب في مصدره في تمام الكلام الخاته في التشبيه يكون متوقفا على اداء الاستعارة
 منسيا غير مراد ومصدق الفرق ان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستمرا ومعنى المشبه
 مراد به ذلك حيث لو اقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام وفي التشبيه يكون مستمرا
 في معناه المحض مراد به ذلك كما قال في قوله تعالى هذا عذاب فرات سابع ابى قوله ويرى
 العلك منه مواخر ذللة فاطمة على ان المراد بالمرح من معاني المحض يكون تشبيها في
 الاسلام والكفر للفران هما كالحجرين الموصوفين فقد خفي هذا الالسان على بعض الخذهان فذهبوا
 الى ان هذه من قبيل الاستعارة ولم يدرك كيف يتقدم امثال هؤلاء لشرح مثل هذا الكتاب
 انتهى كلامه فقد اتفق حواجز كون اللفظ مراد اموتوا وان لم يكن مقدر او تركيب الكلام واذا
 تحققت ما تلونا على عرف ان تليز الوصف السالب اعني ان يكون الاستعارة تشبيهية
 عن الوصف السالب اعني ان يكون الاستعارة تشبيهية مبنى على تدقيق النظر في احوال المعاني
 المقصودة باللفظ المعكوف ورعاية ما يقتضيه قواعد علم البيان من ثم ترك فيه اقدم
 اقلامهم فقلوا واضلوا فان قلت على اي هذا الوجه العلم في كل كلام العلامة ولفظ الوصف
 السالب فانه جعل المشبه به امثلا لراكب وعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان
 وجه التشبه هو التمكن والاستقرار واما قوله مثل معناه قتيلا في صور فاما المقصود
 من الاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه بصورة المشبه به بل بصورة وصف المشبه بصورة
 وصف المشبه به مثلا اذ قلت رابت اشد ايرى بعد صورته الشجاع بصورة الاسد بل صورة
 شجاعته بصورة آخراته ولما كان المقصد لا على تصويره في المشبه من وجه التشبه قد تم
 التمكن والاستقرار على التمسك بالهدى هو المشبه واما قال ومعنى الاستعارة تشبيها على الاستعارة
 اللفظ تابعة لاستعارة المعنى لكون مفيدة للمبالغة فان قلت قد بينا لنا ما قدرت ان
 الصواب هو ان طرف التشبيه التمثيل مركبان معني ولفظا وان التوكيد في الاستعارة
 التمثيلية كما صرح به في الخيضاح وشهد به المفتاح ويكفي ايضا ان الاستعارة في كل كلمة على
 لا تخامع التمثيلية اصلا في حال التبعية في سائر الحروف والاموال والاسماء المنفصلة

ها

الكاتب

مدولة

و

الشيء

ها قلت هي لتمام المعنى المشبه وشي منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردات لكونها
 مدلولها لافعال مفردة وكذلك متعلقات معانيها من حيث انها مفردة من تلك الحروف
 ومعاني الاعمال مصادرها والاسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضا لما ذكرنا وليس في
 من هذه المعاني هبة مركبة وحالة متفرعة من عدة امور فلا يقع شي منها مشبها به
 اصالة ولا تبعي في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد تحلى اجتماع السبعة والمثلية
 من غير السكاك الاستعارة في قوله تعالى لعلمهم انهم لا يعلمون ذلك فقل فاسد
 وكيف لم يرد صريح في صدر كلامه ان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى التفرع في علم
 من ذلك مع باقي كلامه ان المشبه والمستعار له اصالة هو الارادة ثم جرى التشبيه واستعار
 منها الى المعنى المحض للكلمة لعل في مشبهها به واستعارته منه تبعي الى المعنى المقصود بها
 في تلك الالة ونظايرها في مشبهها ومستعارها له تبعي فكما ان المعنى المحض لهذه الكلمة
 غير مستقل بالمفهوم وادار ان يفسر غير عنه بالترجي كذلك معناه المحارز المراد
 بها هي غير مستقل بالمفهوم وادار ان يفسر غير عنه بالارادة وكل هذه المعاني
 اعني التفرع والارادة والمعنى الاصل والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه
 في هذا التشبيه له اصالة ولا تبعي مركبة من عدة امور فلا يكون استعارة لعل
 تشبيهية عنه لما مر من مجرور المعنى فاما يتبع كل واحد من طرفيه من امور متفرعة نعم لما كان
 استعارة لعل من معاني الحقيقة المفسر بالترجي لمعناها المحارز المفسر بارادة الله تعالى
 للافعال الاختيارية للعباد مبني على اصول المعنوية اوردتها واطنيتها بما هو بسيط كلام
 الكشف ثم صرح بالمقصود مقتضيا له ايضا فقال في تشبيه حال المكلف الممكن من عمل الطاعة
 والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره حال المحرر في الخيرة ان يفعل وان لا يفعل
 وكان الظن ان لعل في تشبيه حال الله الممكن حال المحرر لانه اراد بالحال الذي هو المشبه
 به المعنى الحقيقي الذي عبر عنه بالترجي وهو حال فام بالترجي متعلق بالترجي وادار بالحال
 الذي هو المشبه المعنى المحارز الذي عبر عنه بارادة الله تعالى وهو حال فام بالله مع متعلق المكلف
 والاولى بالحال ان يضاق اليها فام به كمن عدل عن ذلك وازافة الى المعنى لقائده في الاول
 رعاية الحدس في ترك التفرع بتشبيه حال الله تعالى حال المحرر والثانية الاشارة الى وجه التشبه
 من التفرع وذلك الارادة فان المشابهة بينهما انما هي وان سئل كل منهما بتمثيل من اقدم والحاج

تقنون

منه

اصلاً وايضا اذا كان المشبه به هو المفيد من حيث هو مفيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل
 عليه من حيث هو كذلك فلا بد ان تلك الاستعارة بدون ذلك القيد **قوله** والاستعارة بالكناية
 لا تنفك عن الخيلية لانه اذا ضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون له على سبيل الاستعارة
 ذكر هذا الكلام لتجديد صحة ما سياتي من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال ما يكن ملكي عنها
 مستلزمة للخيلية لبيان الواقع عند العموم انه باطل كما عدم في غير كلام الكشاف
 للشارح ولبيان انه مذهب الى ذلك كما سيذكره ايضا **قوله** في ذكر كتابه ما حصل
 به التقصيص عن هذا الاعتراض بغير التقصيص ان لفظ المشبه لما حصل مرادف للسبع وحده يكون
 استعماله في الموت بطريق الحجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق الحجاز قطعاً
 وادراك المراد في الحجاز الفصاحه وكونه حقيقة وحجاز الاداء استعماله في معنى واحد **قوله**
 سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ
 الحنية مستعملاً في غير ما وضع له تحقيقاً وذلك لان الادعاء لا يحمل الموضوع له غير موضوع له
 ههنا كما انه لا يحمل غير الموضوع له موضوعاً له في الاستعارة المصحح بها **قوله** هذا غاية ما
 امكن في توجيه كلامه على ما فهموه ووجه ما فيه قال فيما نقل عنه بغير على تقدير تسليم ما ذكره هو
 لا يفيد عدم كون لفظ الحنية حقيقة بناء على انقضاء قيد الحنية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له
 لكن كلامه حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملاً في غير ما وضع له حتى يلزم كونه كائناً
 واما ما قال على بغير تسليم ما ذكرنا من ان لفظ الحنية في قولك اظفار الحنية مستعمل فيما وضع
 له من حيث انه كذلك تحقيقاً او ادعاءً كونه الموت شيئاً فلا ينافي ذلك لان السبع الادعاء هو
 حصصه الموت خارج مع ذلك ملاحظة كونه موضوعاً له **قوله** والسكاكي حيث فسره الاستعارة
 بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدرى للتحقق عليك ان تغير
 الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى بذكر المشبه وارادة المشبه به بفهم منه ان المشبه
 هو لفظ المشبه كما ان تغير الاستعارة المصحح بالمعنى المصدرى بذكر المشبه به
 المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه به اللهم الا ان يقال المراد ان المستعار بالكناية
 هو تقديره اطلاق المشبه به على المشبه وادراك المشبه به ادعاءً يفهم
 المراد الاول ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة امثال هذه المعاني في التفسير
 مما لا يلتفت اليه قطعاً واما قوله وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو

مدرك السكاكي فانه لم

استعاره

المتروك

على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشد ومثلاً بالقلوب يستعار له اسم ثم مشتق منه
 قيل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثاني ان يشبه الضرب والمستقبل بالضرب في المام مثلاً
 في تحقيق الوقوع فيصير عمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى اعني الضرب موصوفاً لكل واحد
 من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما بقيد لا يفيد الاختصاص في المشبه به
 وما قررنا لك ظهر ان ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الحروف والافعال تعميم
 الاستعارة بتقيد التشبيه بتقيد كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه او كونه مشاركاً
 للمشبه به في وجه الشبه واما ما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال دليل
 محكم لا يرد عليه ما نقل من الشارح في توجيه ما اشار اليه من تزيفه بقوله بعد تسليم محتم
 قال في وجه عدم محتم ان احدهما ان كلاماً من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة
 الثابتة موصوفاً كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني ان المدعى هو ان الحروف والافعال
 لا تقع مشبه بها ومقتضى الدليل هو انه لا يقع وقوعها مشبهه فلا ينطبق الدليل على المدعى اما عدم
 ورود الاول فلان ما كان في هذه بالذوات فيما سلف ومباحث الاستفهام المعاني المتعقبات
 بالمعقوبات لا ما توفقه من الامور المتقررة الساسه وكل من الحركة والزمان حصصه لاستقلاله
 بالمعقوبات دون الافعال والحروف وما عدم ورد الثاني فلان الظاهر اقتضا التشبيه كون
 المشبه موصوفاً محكوماً عليه يستلزم انهما كون المشبه به موصوفاً محكوماً عليه كما مر وما تعرضوا
 للاقتضا الاول لانه المقصود الاصل محموله دليلاً على الثاني هذا او اما الصفات والصفات
 واسما المكان والالاء فلا بد ذلك الدليل منها لانه معانيها تصلح ان تقع محكوماً عليها فالوجه
 في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فلا بد ان يقال وتفصيله ان الصفات لما
 تدل على ذوات مبهمة عبارة معاني متعينة هي المقصودة منها ولما لم يكن تلك الذوات المبهمة
 مقصودة منها ولا مشتهرة بما تصلح وجه الشبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة
 فيها بحسبها بل يتصور ذلك في معاني مصادرهما المقصودة منها فكانت تبعية واما
 اسما المكان والزمان والالاء فانه وان ظلت على وان متعينة باعتبارها الا ان المقصود
 الاصل منها ايضا معاني مصادرهما الواقعة فيها او هي فيكون الاستعارة فيها تبعية للمعاني
 ولو فصل التشبيه والاستعارة حسب تلك الذوات لوجب ان تذكرنا لفظ الله على انفسها وهذا
 التفصيل الخلف الفرق بين الصفة كاسم الفاعل والحوادث وبين اسم المكان والحوادث فانه بعد

والتشبيه

المستقله

وكونها مشتقة من ان المقصود **الشيء** منها هو المعنى المصدري وهو كون الاستعارة
 منها تبعية افتقرت في اياها لصفة لا تدل على تعيين الذات اصلا فان معنى تمام شيء ما او ذات ما له
 القيام وهذا هو امر غير متحصل اصلا اذ لا يحفظ العقل طلب ما يربط به وطريقه عليه
 ليتبين عنده فلذلك كان حقيقة ان لا يقع موصوفة بل حقيقة ان يقع حارته على غيرها وفي
 ان اسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبار ان فوك مكان معناه مكان فيه العمام لا شيء مما
 او ذات ما فيه العمام فلذلك سلم ان طريق عليه الصفات ولم يمتح ان يكون صفة للغير وكان
 في عدد الاسماء دون الصفات ولم يقتضه تعريف الصفة ايضا كما مر منه ونسبه الى غيره
 فقال في هذا موصوفا ان تعريف الصفة الى غيره وذلك لان مرادهم بذات في تعريف الصفة
 كما هو المتبادر منه ذات ما هي معرفة لا تعين لها اصلا وقد مر جواب ذلك في تعريف الصفة
 ما دل على ذات **بمعنى** باعتبار معنى تعين فلا يندرج اسم المكان في التعريف لانه لا تدل على ذات
 متعينة باعتبار **دوام** اطلاقها في هذه المباحث كل الاطباء ان ثبت به فواذكر وتستقيم
 وتستقيم منها في مواضع اخرى مرادك **قوله** **بمعنى** وصفه بالغير الذي يلائم الغطاء اي بلائمة
 باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كانه حقيقة له كالمذاقة والشدة والبلل
قوله وهذا يشعر كلام صاحب الكشف في قوله بغيره بقصود عهد الله قال الشيخ في شرح هذا
 الموضوع من الكشف ولقد كنا في مبدل من اختلاف اقوال القدم الى تلك تحت فهم من كلام القدماء
 ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية كالسبع مثلا ومرح هياج المفتاح
 انه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالكناية المراد بها السبع اذ عا لم يحمله مراد واللام
 السبع على عكس الاستعارة التفرقة وصاحب اليباح انه التشبيه المصغر في المعنى قال
 حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الخطا من حيث كونه
 كناية عن استعارة السبع للمنية وفي قولنا شجاع بغيره اقترانه الاقتران مع انه استعاره
 بغيره لانه لا الاقتران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لا تنافي
 ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الى ان هو التبيين على انه اسد كمن في الاقتران
 وسائر الاسد من اللوازم بالضرورة ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة اعني
 اثبات الاسد للشجاع والجملة للعود للقطع بانه ليس كناية عن المسكوت عنه
 بل انما كان هذه عبارة **واراد** بذلك الناظر صاحب الكشف كما نقل عنه واستغف
 وهو محسن الكشف عليه

منع
 الاستعارة
 بالكناية
 علم
 علم

علمك

اعلم ان ادراكك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارات والكناية وما مل منها او علمها
 انه فهم من الكشف معنى آخر غير العلم واحدا بذلك في الاستعارة قولنا رابعا
 فزاد في ظهور العود بل نعمة اخرى ولعمري ان نسبة هذا الفهم اليه سبيل عظيم
 لم ينشأ الا عن غفلة وكيف تصور فهمه لهذا المعنى من الكشف مع ان عبارة صريحة
 في خلافه من حيث تشبیه على من له ادنى مسكة وان شئت جلية الحال فاستمع لما يقال
 وهو ان صاحب الكشف قال هذه العبارة وهذا هو المستعار بالكناية وقد حققه
 العلامة رحمه الله بوجه لم يبق فيه شبهة لناظر يريد ان العلامة حس وقال بهذا
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان يستوعب كذا الشيء المستعار ثم يرمز الى به بذكر
 شيء من لوازمه فينبغي ان يملك الرمز على مكانه وغرضه قولك شجاع بغيره اقترانه مع
 يفتقر منه الناس لم يقل هذا الا وقد ثبتت على الشجاع والعالم بانها اسد وظهر
 فقد باح بان الاستعار هو المسكوت وان الوداد في المذكورة كناية عنه كما لا يخفى
 على ذي ادراك وفي قوله حقيقة لم يبق فيه شبهة لناظر اشارة الى ان مذكورة العلامة اذ مر
 في هذه الاستعارة والجملة غاية لا يباح وهو الحق الصريح الذي لا شبهة فيه لم يجد
 لا في كونه حقا ولا في كونه مقصودا من تلك العبارة فكانت تشير الى بطلان ما اورد صاحب
 المفتاح واليباح والى ان كلام جبار الله لا يحتمل ان يعده شيء منهما بل لم يرد بها
 الا بما فهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رحمه الله كذا في الكشف عن المعضلات وعصل
 المحلات لراد ان من مر به الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحب المعاج والاصحاح
 من الشبهة مما دها الله في الاستعارة بالكناية **وملح** ما ذكره صاحب الكشف في ملاحظ النقص
 مستعمل في ابطال العهد علم انه اسعد فيصير حجة حشبه ابطال العهد بنقص الجبل
 ثم استعمل لفظ المشبه به كوهكدا الاقواس والاعتراق استعارتان مصرحتان
 حيث شبه بطشه وفككه لا قرانه ما هو اس الاسد وشبه انقطاع الناب من به بالظفران
 ثم اسعمل لفظ المشبه به في المشبه فان **قوله** اذ كان النقص وظاهرة استعارات
 مصرحانها قد شبه معاسيها المرادة معاسيها الاصلية فكيف يكون كنيائات هي استعارات
 اخرى **قوله** هذه الاسوارات من انما متفرعة عن الاستعارات الاخر صارت كنيائات
 عنها فان النقص انما ساع استعماله في ابطال العهد من حيث تشبيههم العهد بالجبل فلما نزل

قوله
 علم

روادفه
 العلم
 فاعلم

ان
 علم

حيث

العهد منزلة الجبل وسمى باسمه فنزل ابطاله منزله نقضه فلو استعار الجبل للعهد
 لم يحسن بل لم يستعار النقص للابطال وقس على ذلك استعارة الافتراض
 والافتراض فانها تابعة لاستعارة اليأس للشيء والافتراض العالم ولما كانت هذه الاستعارات
 تابعة لتلك الاستعارات الاخرى ولم يكن مقصودا وانفسها بل قصد بها الدلالة
 على تلك الاخرى كانت كناية عنها وذلك لا يتأتى كونها وانفسها استعارات على قياس
 ما عرفت من ان الكناية لا ياتي ارادة المعصية فالا حصر اسم كونه استعارة مصححا
 بها كناية عن استعارة اليأس للشيء فظهر بذلك ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم
 الاستعارة الحقيقية فان العرائس في هذه الصور استعارات مصححة بالحقيقة
 وليس هناك استعارة حقيقية لغير العرائس في مثل قولك افكار المنية وبد الشئال
 ومخار المنية استعارات حقيقية اما على انها واد (مديها) صور حقيقية مشبهة بمخار
 الحقيقية كما صرح به في المقام وهو المختار كما سأل (اما على انها قد اردت بها
 الحقيقة والاستعارة الحقيقية هي اثبات تلك المعاني المنية والشئال على سبيل
 كما ذهب اليه صاحب الابيضاح وادعى انه مذهب الجمهور ونحو قوله من ثم ان الاستعارة
 بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التحمل فقد لفظا عاف قلب لو كان النقص
 مستقلا في ابطال العهد لم يكن شئ من راد في المسعود المسكوت اعني الجبل المذكور اما
 بجمع قوله ثم مرزوا اليه مذكوش من راد في حجب النقص ونظاير من قرأوا الاستعارة
 بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي راد في المسكوت عنه وج اثباتها
 على المستعار له على سبيل التحمل فصرح ان الاستعارة الحقيقية تستلزم التحمل **فلا**
 لما صرح باسمه المعنى في ابطال العهد علم انه اراد ذكر الرواد في ما هو اعم من راد
 معناه الاصل الذي هو الرواد في المعنى لوراد به ما هو مشبه بذلك المعنى في منزلة
 فان النقص من راد في الجبل اما اذا ارد به معناه المعنى فظروا اما اذا ارد به معناه
 المحاذي فلا نه اذا نزل منزلة المعنى المعنى في غير عنه باسمه صار راد في الجبل ايضا فالراد في
 على الاول المذكور لفظا ومعنى صفة وعلى الثاني المذكور لفظا ومعنى صفة ومعنى ادعاء كمالها
 على ان قرينة الاستعارة المكتبة ثم ان الكناية اعني كناية (الاستعارة الحقيقية من
 قبيل الكناية في النسبة فان النقص ليس كناية عن المسكوت عنه اعني الجبل بل راد في مكانه

العلم

فهو راد في اثبات الحقيقة للعهد والافتراض راد في اثبات اليأس للشيء **فلا**
 رحمه الله وليس الامر كما ظن صاحب الابيضاح من ان الاستعارة في اليأس والاشئال
 على الحقيقة هي امات اليأس والاشئال والمكنية هي التثنية المضمرة في النفس والاشئال
 على السكاكي في جعله اليأس والمخالب والافتراض استعارة حقيقية على معنى مستعملة
 في امور متوقفة بمراد جعله الاستعارة المكنية عبارة عن التثنية في النفس لا يناسب معنى الاستعارة
 اصطلاحا ولا لغة وليس هناك ضرورة ملجئة الي ذلك كما هو ماطل ذلك جعله الاستعارة
 الحقيقية في المثال المذكور اثبات اليأس الحقيقية للثئال على سبيل التحمل في كلام ما هو المحتمل
 من معنى الاستعارة في الجوار اللغوي ولا مانع من ان جعل لفظ الاستعارة في الامور المتوقفة كما
 اختارة السكاكي ولا يبعد ذلك وكونه قرينة الاستعارة المكنية فان النقص كونه استعارة
 محققة لما حاز ان يكون قرينة على ما ذكره العلامة وقد حققناه كان الراجح كونه مستقلا
 للموهوم المشبه باليد الحقيقية اول ذلك قال رحمه الله وانما الانكار عليه مما نكته
 في جعل المنية غير مستعملة في موهومها بل قدر المسدسا مرادقا للسمع على سبيل الاول
 مطلقا على موهوم المسدس كاطلاق السبع عليها وله من كانه من جهة ان جعل المستعار
 مسكوتا فلو ذكر لم يذكر المنية بذكرها مع واد في كانه حقه حار الله ثم قال وعلى هذا نقول
 ان الراجح الماتق به قد يكون ما لا يستقل والغرض منه التثنية فقط كما في محال المسدس
 يكون ما يستقل وان مفرع على الاول كالتفريق والافتراق وهو نظير ما سلف من التثنية فلهذا
 ما يدل عليه كلام صاحب الله من غير تكلف وليس مع الجمهور ان الاستعارة والاثبات في اليأس
 لتزلق ما حققناه من ان الكناية في الاثبات ولا نظرا في تلك الاستعارة استقلال
 على لا يما حله صاحب الابيضاح اقول قد اختار ان الخطاب والافتراض والاستعارات
 المعاني موهومة لم يعمدها بغيرها اصلا بل جعلت تثنية لفظ على المستعار المسكوت عنه
 وان النقص والافتراض والافتراض كاثبتين مستعارين لمعاني محققة هي المعهود في اللغة
 وان لم يكن معصودة بالاثبات والحق ان جعلها مستعارة لصور موهومة لا يخلو عن نقص
 فالقول ان جعل تلك اللفظا بغيرها على معانيها وجعل لفظ الاستعارة الحقيقية عبارة
 عن اسمها على سبيل التحمل كما اختاره صاحب الابيضاح وعلى هذا القاطع في قرينة الاستعارة
 بالكناية ان يقال ان المكنى المشبه المذكور تابع شبه راد في المشبه به كان باقيا على معناه

فلا انكار ان
 المضمرة

والباقي

الاصلي

الحقيقي وكان اثباته له استغارة تخيلية كمال البنية وانظارها وان كان له تابع يشبه ذلك الراجح
المذكور كان مستغارة لذلك التابع على طريق التصريح ولا يكون هناك مع الاستغارة بالكتابة
استغارة تخيلية كالنقص والاعتراض والاعتراض ولقد دقنا ما وعدنا من تحقيق مقاصد
الكشف في هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه عما نسب اليه من عداوة قول رابع في الاستغارة
المكتنية وجهه ذلك من عبارة الكثافي والله الموفق **قوله** والباقي قوله بالنسبة تتعلق
بالغير واللام في الغير للعهد ولولم يذكر السكاك قوله استغارة في الغير لكان في قوله بالنسبة
متعلقا بغير قوله وغير ما هي موضوعه له وكان المعهود حاصلا ولعله انما اعاد الغير ليعلم
تعلق الحاربه الى ربه وعرفه ليعلم ان المراد هو الاول وانما ذكر استغارة في التبعية اظهارا للتعلق
الحاربه الاخرى الغير وما ذكره ان الحاربه النفس هو الكلمة المسعلة في معنى مقابله
لما هي موضوعه له بالتحقيق مقابله بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة المسعلة **قوله**
وان ارد ما هو ام من الشخص النومي فقد دخل الحاربه في تعريف الحصة له موضوعه بازا
المعنى الحاربه ومنها نوعيا على ما بين في الاصول قد مر ان الوضع تعيين اللفظ للدرجته على
معنى منه ولا وضع بهذا المعنى الحاربه في الحقيقة ولا نوعيا وما ذكره بعض كتب الاصول
مبنى على ان الوضع هو معنى اللفظ للدرجته على المعنى من غير ان يعتبر فيه قديمه **قوله**
انما انما لان ان التمثيل مستلزم التركيب بل هو استغارة مبنية على التشبيه التخييل والتشبيه
التخييل وقد يكون طرفاه معرودين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا اعلم ان القوم
عرفوا التشبيه التخييل بما وجهه متفرع من متعدد كما مر وقد اشرنا الى ان المصادر من هذه
العبارة ان وجهه متفرع من عدة امور معتبرة في طرفيه لا انه متفرع من عدة امور في اجزائه
و2 يلزم ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه التخييل مركبا كما ان وجه الشبه به ايضا مركب
ولو اكتفى في التشبيه التخييل بتربك وجه الشبه لقليل تعريفه ما وجهه مركب او موالف من
متعدد ادلة لفظ المذكورة في العرفات كحمله على طواغيت اذ لم يكن هناك ما هو
صرفها عنها والى ما ذكرنا من وجوب تربك طرفي التشبيه التخييل ذهب المحققون
وبن عليه صاحب الاضاح اعتراضه على صاحب الاضاح حيث قال ورد بان التمثيل مستلزم
للتربك المتأخر من متوزان يكون طرفاه معرودين وتوسل بذلك الى طوارف
احراد الطرقي والاستغارة التخييلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذ انزل فيه التشبيه

بشرطه

المسئلة

ان

المر

استوفد نارا

الى الاستغارة صار استغارة تخيلية ووقع به ذلك الاعتراض من قول الترمذ في المثال
محال للامح فانه صرح بالاستغارة كما هو مركب الطرقي حيث قال ومن المسئلة استغارة
وصف احدي صورتين متفرعتين من امول وصف الاخرى مثل هذا استغارة تخيلية
وسرد الكلام الى ما قال وهذا هو الذي نسب التمثيل على سبيل الاستغارة ثم يقول اذا
انحصرت الاستغارة التخييلية فاما هو مركب الطرقي وجب له ان يشبه التمثيل في وجهه ايضا
بما على ما مر في وجهه واما التمثيل الاول فقد فعل له وجهان احدهما ان وجه الشبه والتشبيه
التمثيلي زما كان متفرعا من عدة اوصاف لطرفه المفرد كما في تشبيه الثريا بالعتقود
فالواجب فيه تركب وجهه لا تركب طرفه وهو مورد لما مر من ان خلاف المتبادر من
العبارة فلا يصار اليه في التعريفات لاسيما اذا لم يكن هناك ضرورة داعية ولم يقل احد
منهم متمسك بكلامه ان تشبيه الثريا بالعتقود تمثيلي **الوجه** الثاني ان انتزاع وجه الشبه
من متعدد في طرفي التشبيه هو تعدد أي كل منهما في المعنى دون اللفظ طوارف ان يعتبر عن
الامور المتعددة في كل واحد منها بلفظه واحد كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا
وهو مورد ايضا ان انتزاع وجه الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم ان يلاحظ
كل منها قصدا فلا يصح ان يكون تلك العدة معبورا عنها بلفظه واحد فانها انما ينقل
من اللفظ الواحد الى تلك العدة اجمالية لا تحيد فيكون شيئا منها متعديا امرها اليه في وجه
لحسب تلك الملاحظة الاجمالية فكيف تصور انتزاع وجه الشبه منها حيث يكون لخصوص
كل واحد منها مدخل فيه كما يقال اذ لا حظنا اجمالا في ضمن لفظ واحد فلنا بعد ذلك
ان نلاحظ تفاصيلها ونترع منها وجه الشبه كما نقول هي من حيث انها لو حفظت تقابلت
مدلوله لذلك اللفظ الواحد في الالفاظ متعددة بحسبها معدرة في الازمنة سواء كانت معدرة
في نظم الكلام او في كماله في حقيقة اوله يري ان مفهوم الحيوان والناطق هكذا انفصل
ملاحظتي قصدا ليسا لمفهوم الانسان بل لمفهومه في كل الملاحظة اجزائه قصدا
واما لا انما لكونه فلم يعتبر فيها عن طرفي التشبيه معرودين وذلك ان المتبته فيها على تقدير
كونها من التشبيهات المركبة هو حقيقة المناققين المخصوصة المفصلة فيما بعدم والمشتبه
هو حقيقة المحتوود المخصوصة المفصلة فيما بعد من حيثها في الحقيقة ليس بمفرد
من لفظ مفرد اما المشتبه به فكل واحد من لفظ المثل في قوله كمثل الذي استوفد نارا

اللفاظ المتعددة واما المشبه فكذلك لانه لا يمتنع ان يكون له في الظاهر لا يمتنع ان يكون له في
 اي احد القصة فذلك اللفاظ متعددة والارادة وتوهم ذلك هو الكشاف في التشبيه
 المفرق والمركب في هذه الآية فانه ان العرب تأخذ شيئا فرادى معزولة بعضها عن بعض
 ثم تأخذ هذه الحجة ذاك فتشبهها بنظائرها ونشبهه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد
 تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا فاما في كلامه هذا يدل على ان
 كل واحد من اجزاء الطروس في المركب مأخوذ على انه شيء واحد فالحجة حتى صار ان شيئا
 واحدا فظاهر ان ما كان معهودا من لفظ واحد ليس كذلك وايضا فانه حوت ان يكون هذه
 الآية من التشبيه المفرق وجعل ذلك التشبيه المشبه ح مطورا على سبيل الاستعارة ولا يتصور
 ذلك مع كون لفظ المثلين داخلين على ما هو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخلو ان المشبه
 على بعد التركيب هو مجموع تلك الاشياء التي حكم بكونها مقدرة وانه لا فرق بين المفرق والمركب
 الا وان تلك الاشياء في المفرق تعتبر مفردة ويشبهه كل واحد ما يناسبه في المركب يعتبر
 مجموعهم ويشبه ما يناسبها تشبيها واحدا فكون ذلك على المشبه المركب في الآية معقولا
 وطعا فان قلت تشبذ ذلك من ان مفهوم لفظ المثل فيها هو الفقه مطلقا وهي لم يعم
 متحد مع الذات مع القصة المحصورة المفهومة من الفاظ اخرى كما ان الكل وكل القوم متحد
 بالقوم وذلك صرحوا ان الكل هو القوم لكنهم ارادوا الاتحاد في ذلك المفهوم وان صحت
 لتستفاد من لفظ كل قطعا وكذلك خصوصية القصة المحصورة المعقولة التي هي المشبه او
 المشبه بها جوعه ليست مفهومة من لفظ المثل وقيل على ذلك قوله تعالى مثلهم كمثل النجار
 ونظايره فان قلت فعل ما ذكرت لا يكون الكافي في هاتين الجائزتين داخل على ما هو مشبه به
 حقيقة قلت نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظره الى ان الفاعل المبهوم بالمعنى ذاتا وبه
 المعدار يظهر الفرق بينهما وفي قوله تعالى كما انزلنا من السماء ماء فاحملوا ثقله
 الطروس على التوسيع ايضا لا يخلو هذا الحد منه نفعا فانه اعتراف بان طروس التشبيه
 مركبان معنى ولفظا وهو المثل فان قلت ما الفائدة للفظ المثلين في هاتين الجائزتين
 قلت اما طريق المشبه به فالتشبيه بالتركيب ودخول الكافي على ما هو متحد ذاتا بما هو
 مشبه به حقيقة واما طريق المشبه فالتشبيه بالاشعار به ايضا والاختصار لان حذف تلك اللفاظ
 المفردة انما يتوصل اليه بذكره ودرجته في ما هو ان الصواب هو ان طريق التشبيه التخييل مركبان

المفرق

في ان تشبذ توهم افراد على التشبيه

في ان تشبذ توهم افراد على التشبيه

م

م

ن

فهو اشارة الى قوله وسر المشبه به سواء كان المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه
 مستعارا او المشبه مستعارا له **ويطعن** ان كلام السكاك في هذه الاستعارة محتمل فان تضمنه هذا
 هو ان يكون المستعار للشيء هو لفظ المشبه به كما هو مذهب السلف وتقرره به
 ما ذكره في مثله انا ما ماثله غير محصورة بعصم ان يكون المستعار الذي هو محارز لفظ المشبه
 المشبه وفيه تكلف كما مضى وهذه محارز يستلزم كون الخبر المصرح جوعه كما مر انفا
 وغاية ما يفرق بين ان المصرحه صور غير الموصوف له بصورة وفي الكيفية تصور الموصوف له
 بصورة غيره فقد اعتبر كل منهما ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اغتر به الخارج
 كان خارجا فكونان محارزين فاقول **وله** واختار رد التبعية الى المكنية لخلول وبقائها
 مكتنا عنها والتبعية وبقائها فاد **اول** نطق الحال بكذا القوم على ان ونطق استعاره
 تبعية استعاره النطق للدلالة كانه استعمال النطق والدلالة اولها واشتق منه نطق
 بعين ذلك وذكر الحال فترى تلك الاستعارة وعند السكاك ان الحال استعارة بالكناية
 عن المتكلم وان نسبة النطق اليها فترى الاستعارة المتكلم عنها بقليل الى ما لم يكون قريب
 الى الضبط كما صرح به في درر علمه صواب الكشاف فانه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الى اصل
 والواضح الجلي ويكون ذكر المعلمات تابعا ومقصودا بالعرض والاستعارة تكون تبعية كما
 في قوله تعالى الرياح رباض الحزن من هرة ادا سرى النوم في الحجب ان يباظا فان التشبيه
 انما يحسن امانة من جوب الرياح عليها وليس القوي ولا حسن التشبيه ابتداء من الرياح والمضيق
 ولا من الرياح والضيف ولا من الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه من هذه الامور تبعا
 لذلك التشبيه والاصح ان يعكس فيجعل من الجوب والقوي تبعا لشيء من هذه التشبيهات فلا
 يصح ههنا ان التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المعقول غرضا امليا
 امر اجليا ويكون ذكر الفعل داعيا للتبعية منه تبعا لخلول على الاستعارة بالكناية كقوله
 تعالى يخضون عمق الله فان تشبيه العهد بالجل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه ومصدر الفعل
 وفي متعلقه على السوتة في جارا لفظ استعارة تبعية ولا يخلو مكنية كما في قوله نطق الحال فان
 كلام تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء استحسن فلهذا ما اختاره السكاك
 من الرد مطلقا **وهو** **وله** هذا كلامه ولا يستلزم له بكلام السكاك **قال** ورد هذا الكلام
 وحاشيته على هذا الموضوع اما اوله لان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطق بل في الحال

في ان تشبذ توهم افراد على التشبيه

بصور

التشبيه

المكلم

بما لم يصر له أصلا من الحال عند استعارة الكناية والتخييلية عنده لم يكن ذلك
المشبه به دارا من حيث الحقيقة بل من حيث الظاهر والافتقار في مثل نطق الحال إذا صعد
نطق حقيقة مما لا ينبغي أن يفرق على أحد **قوله** من قوله بأن نطق الحال أشار إلى
التخييلية ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار أن نطق الحال باللسان وقد صرح بذلك فقفا
إذا قلنا نطق لسان الحال دارا باللسان الصورة الحقيقية للحال التي هي منزلة الله
للإنسان فلا بد من استعارة الحال بهذا المعنى استعارة كناية عن التخييلية أما إذا قلنا نطق
فالكنى عنها موجودا دون التخييلية هذه عبارة بعينها ولا بد من علمه أنه جعل الحال
استعارة بالكناية عند الشك في استعارة تخييلية عنده بل الظاهر كلام المحي أن جعل
المصنف بالحال نطق مثلا أم من أن يكون ونطق لسان الحال أو من نطق الحال قد
الأول بوجود التخييلية في اللسان وإن كانت نطق حقيقة ودفع الحال فقط أو دفع
معانا بالمكنية لا تستلزم التخييلية بل العكس بالعكس **قوله** وأما ثانيا فلا بد من السكا
ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية كوشي من لوازم المشبه به والتزم في مثله تلكا
أن يكون على سبيل الاستعارة التخييلية **قوله** وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك
عن الاستعارة التخييلية على ما علمه سابق كلام الأحباب وهذا صريح وإن المكنى عنها مستلزمة
للحقيقة أو قد صرح بما علمه بأن المصلحة توجد بدون المكنية كما في قولنا أظفار المسكة المشبهة
بالسبع وغير ذلك من الأمثلة التي أوردها وأما ثالثا فلا بد من صريح الشك في أن نطق
في نطق الحال أمر وهمي كإظهار المنية وهذا صريح وإن الاستعارة حملته وبالجملة
جميع ما ذكره محالف لصرح كلام المصنف **قوله** به يشعر لفظ المصنف حيث قال في الكلام
الاصلي في الكلام لقوله ركب حمارك هو الجوز وأما الرفع في الجوز حيث قال في الكلام
للغربة والكلام هو الجوز والنصب بخازن يكون من باب الكناية وقية وجهان إلا
أن الوجه الأول ليس كما جعل هو من المذهب الكلامي وهو أن نورد المكنى
لما يدعه على طريقة أهل الكلام لقوله على علمي أقل قال لا يجب الخليل أي العجز
ورق ليس بأقل والعجز ليس برك بل على ذلك بقوله حيث قال في ليس لربنا إذ لو كان
له أخ لكان لذلك الأخ هو ربه حيث قال والمراد به مثله تعالى إذ لو كان له مثلكان لكان
مثل مثله إذ العدد من أنه موجود في أصل هذا الوجه أيضا كناية لم يكن في معنى

هذا الظاهر

ففيه

نفي

في

في

على

في

نفي

في

وحدها آخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف الجو والعارة بأن ذلك أن الحقول كناية في التخييل
حيث نسب النفي إلى مثل المثل وأريد به نسبته إلى المثل والثاني أيضا كناية في النسبة
حيث نفي ثبوت مثل مثله وأريد بثبوت مثل له موصفا إلى استعمال لفظ لا إلى على استعمال المثل
الحال أنه عبر عن الحال بأن ثبوت مثل المثل لا يتم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي اللازم
ومن الثاني بأن نفي المماثل عن هو على أحسن أوصافه نفي لما نكته عنه بطريق المباينة
وأما إذا جعل القول مذهبها كلاميا فالفرق ظاهر لأن العبارة في الكناية مسجلة
في المعنى المقصود أعني المثل عنه يعني لا قرينة عن إرادة المعنى الأصلي وهو المذهب الكلامي
ذكر مسجلة في معناه الأصلي وجعل حجة على المقصود من غير أن يعقد لسبقها فيه أصلا
فتأمل **قوله** حتى أنهم استعملوها فيم لا يدله أعلم أن استعمال بسط اليد في الجوز بالنظر
إلى من حاز أن يكون له يد سوا واحدة وصحت أو شئت أو قطعت أو فقدت لنقصان الخلقة
كأنه محضه لجواز إرادة المعنى الأصلي في الجملة وبالنظر إلى من تفرقه عن اليد كقوله مع يد يد
على ميسوطان مجاز متفرع عن الكناية لا الضماع تلك لإرادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك
حيث صار بحيث يفهم الجوز من أن يصور يد أو بسط يد استعمل ههنا مجاز في معنى الجوز وليس منه صدم
على ذلك نظيره في قوله تعالى الرحمن على العرش استوي وقوله ولتنتظر الهم فإن الحسنوا
على العرش أي المجلس عليه فمن يتصوره ذلك كناية مجتمعة من الملك وقيل في قوله عليه السلام
وجه متفرع عليه وعدم النظر من جوارحه النظر كناية مجتمعة عن عدم الاعتداد وقيل
منه كذا لك هكذا أحقق الكلام والكشاف **قوله** فإن كان الحذف أو الزيادة مما
لا يوجب تغيير الحكم المعروض كما في قوله تعالى أو كصيب إلى آخره هذا محقق وبعض
قل في كلام الحكماء واعتراض عليه ما لم يصر في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة
هنا ما وقع عليه عبارة المحقق من زيادة الحروف فلا بد من سري في يوم الجمعة والرجل
لأنه وإنه قام وما أشبه ذلك وبعضه منطوقه **قوله** من نعا ذكره الأصوليون من مجاز
بالصمان كقوله تعالى أو أسال القربة والجواز بالزيادة كقوله تعالى ليس كمثلته نفي ليس
المجاز الذي يعبر عنه استعمال اللفظ غير ماض له تعالى المجاز ههنا لمعنى آخر هو إريد به
لكلمة التي يعبر عن أعرافها حذف أو زيادة كما ذكره المصنف وأريد به الأعراف الذي يغير
كلمة الله بسبب أحدهما كما يدل عليه ظاهر المفتاح وبأن النظران الأصوليين

متشابه

متشابه

ما عرفوا الحجاز بالمعنى المشهور اوردوا في ثلثه بالزيادة والنقصان ولم يذكر ان الحجاز
 عندهم معنى اخر كما ذكره صاحب المقناح ونسبه الى السلف وورع ان الاول ان بعد الحجاز
 بالحجاز والمقصود من كلامه ان القرية مستعلة في اهلها محاذ اول لم يردوا قولهم ان الحجاز
 بالنقصان ان اهل مصر هناك فخر في نظم الكلام فان الحجاز معادل الحجاز عندهم بل
 ارادوا ان اصل الكلام ان يقال اهل القرية فلما حذف اهل اصل القرية محاذ اهل في موضع
 محاذ بالمعنى المتعارف بسبب النقصان وذلك في قوله كذا يستعمل في معنى المثل محاذ او سبب
 هذا الحجاز الزيادة اذ لو قيل ليس مثله شيء لم يكن هناك محاذ **قوله** اصل كتابتان احدتهما المطب
 بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والاساس المطب بها نسبة المضايقة اليه وهو جعلها وساحته
 لتقديرها له واد اقبل الرماد وساحة العالم واريد به ردينا على اشتهاه بالعلم وتخصا صه به
 في الجملة كان هناك ثلث كتابات احدها عن الصفة والاساس عن نسبتها الى الموصوف كما ذكرنا
 والاساس عن الموصوف نفسه احسن هذا **قوله** وقد يكون غير مذكور المثل قوله المسلم من
 المسلمون من لسانه وورده قد صرح به بالصفة اعني الاسلام وعكس عن نسبتها الى المتقيا الى
 المودعي الذي لم يذكر في الكلام تحصر الاسلام عن غير المودعي والمثال الثاني اعني قوله
 انا لا اعتقد حمل الحرف قد كس في فيه عن الصفة اعني الكفر باعتقادهم حمل الحرف وكس في
 لموصوف غير مذكور في الكلام تحصر عدم اعتقاد حملها في المتكلم واذ كان الموصوف
 غير مذكور كان كمال العلم بالاساس الكناية مستلزما للنقصان لا ذكره دون العكس
 لحوار كون الصفة مصرحاً بها مع عدم ذكر الموصوف **قوله** قال صاحب الكناية الكناية
 ان يذكر الشيء بغير لفظه الموصوف الى اخره ذكره هذا هو ابا عن قوله فان **قوله** اي فرق بين
 الكناية والتعريض قال صاحب الكشف المقصود بان الفرق بينهما فلا يرد النقص على جهة
 الكناية بالحجاز فقلت وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع
 وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق والسبب
 انهم اللفظ المستعمل فيما وضع فقط هو الحقيقة المحترقة وبما له الحجاز المستعمل في غير
 الموصوف له فقط والكناية اللفظ المستعمل في الموصوف في موضع له والموصوف هو ما روي
 وفي التعريض ما مقصود ان الموصوف له من نفس اللفظ حقيقة او محاذ الكناية والتعريض به
 من السياق وفي الكناية العرفية بطبيعية المكنى عنه اخرا والاول عنزلة الحقيقة في

لغير
موصوف
بكثر

لهم
اي هو
معنى

مقصودا او الثاني هو المعترض له انه غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وورعه عارض
 لحمل الحجاز في حكم حقيقة مستعلة كما في المثال المتقولات والكناية في حكم المصريح به كما في المثال
 على العرش وبسط اليد وحمل الالتفات والتعريض هو الموصوف بطريقه لا يكون اول كونه
 فلا يتنهض نقضا على الاصل هذه عبارة واقول **قوله** ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريض
 ظاهر كلام العلامة فان ذكر الشيء بعد لفظه الموصوف له حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع
 له وذكر شيء بغيره على شيء لم يذكره عنهم منه ان الشيء الحقل مذكور بلفظه الموصوف لونه
 الاصل المتبادر عند الاطلاق ونفهم منه ان الشيء الثاني لم يستعمل به اللفظ والكان
 مذكورا في الجملة فلو كان مال وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له
 وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق وكلامه ان لا يتر
 اعني قوله والتعريض هو اللفظ الذي على معنى لا من جهة اللفظ بل من جهة اللفظ في سائر الجازي
 بل من جهة التلوين والامثلة قوله ايضا اعني ان المعنى التعريض لم يستعمل فيه اللفظ
 بل هو مدلول عليه اشارة وسيأتي بل تسميته بلفظ التلوين من ذلك تسميته تعريضا في
 عنه ولذلك قيل هو امالة الكلام الى عرض ان جانب مدلول المقصود وحقق ثانيا الكلام
 في الجمع والحجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالحرارة اي الموصوف اشارة
 عن الكناية اذ قد تسمى جمعة غير مفردة حيث يراد في المعنى الجمع ايضا اذ يكون
 ارادته وقد فصل الشارح في تعريف الكناية هذا المعنى وبي ما هو الحق منه وجعل
 اعني صاحب الكشف التعريض اعني مما ذكره اوله وحاصله ان المعنى هو ان المعنى التعريض
 مقصود من الكلام اشارة وسياتي في استعماله في ان يكون اللفظ مستعملا في معناه
 الحقيقي او الحجازي لا المكنى عنه وقد دل على اي المعنى المستعمل في هذا المعنى على مقصود
 غير بطريق الامالة الى غرض والتعريض شامع كلام الجمع والجمع والكناية وقوله
 في الكناية العرفية طلب مع المكنى عنه لغيره ان الكناية اذا كانت تعريضا فكان
 حالها في اللفظ المستعمل والمعنى المكنى عنه معنى اخر مقصود بطريق الملوخ والامثلة وقوله
 في المكنى عنه غير المعنى المعنى في لونه مقصودا من اللفظ مستعملا في معناه وادخل المعنى
 لم المسلمون من لسانه وورده والتعريض في الاسلام عن موصوف المعنى المعنى
 الحجاز الاسلام من لسانه وورده وورده انتم الاسلام عن المودعي مطلقا

من نفس اللفظ

لهم

وكرر

بمعنى

فيه

هو المعنى المكتبي عنه المقصود من اللفظ استعماله وانما المعنى المعروف به المقصود من الكلام
 سياقاً فهو من المعنى الموصوفى المعنى هكذا ينبغي ان يحقق الكلام وبما ان الكناية
 بالنسبة الى المعنى المكتبي عنه لا تكون تعريضاً قطعاً وان لم يكن ان يكون المعنى المعروف به
 قد استعمل في اللفظ وقد ظهر بطلانه وهكذا الحجاز والجمع انما هو **اوله** وقد فصح ان
 يعني ان الحجاز سبب كثرة استعماله قد صرح به عريته وذلك لخرجه عن كونه حجازاً
 ومجلاً في غير ما وضع له نظراً الى اصل اللفظ وكذا الكناية قد نصرت سبب كثرة استعمال
 في المكتبي عنه غير ان التوضيح كان اللفظ موضوعاً بآثاره وذلك لاحتفاظها بالمعنى الاصل
 فيستعمل حيث لا يصور منه اصلاً كالاستعمال العرفي في الملك وبسط اليد في الجود وذلك
 لخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمح محاذاً استغنى عن الكناية وقد خففه ذلك
 التوضيح بعد صريح كون اللفظ في المعنى المعروف به كانه المقصود الاصل
 وهو المسجل في اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول
 كما فيه فانه يعرض بانه كان عليهم ان يؤمنوا به من كل احد وهذا المعنى المعروف به هو
 المقصود الاصل فيها دون المعنى المجمع **و** قد تقرر ان اللفظ بالعبارة الى المعنى
 المعروف به لا يوجب من اللفظ ولا الحجاز ولا الكناية لفقد استعمال اللفظ في ذلك
 المعنى واشترط في تلك الامور **ف** هو السكالي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية
 واخرى على سبيل الحجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى المعروف به قد يكون محاذاً
 كما يتبادر اليهم اليه مما نقله المصنف عنه وبه صرح الشارح وانيه بان اللفظ اذا دل على
 معنى دلالة محتمة فلا بد ان يكون جمعه فيه او محاذاً او كناية وقد عطف عن شيعات
 التراكيب فان الكلام بان علياً دلالة محتمة وليس جمعه فيها ولا محاذاً او كناية
 لانها مقصورة تبعاً لاصالة فلا يكون مستعملاً فيها والمعرضه وان كان مقصوداً اصلاً
 الى انه ليس مقصوداً من اللفظ حتى يكون مستعملاً فيه اما هذا من السياق في
 التلويح والاشارة او بعد صرح ان الحجاز ان التعريض لا يكون جمعه في المعنى المعروف به
 ولا محاذاً **ح** قال **ه** اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع **الجمع** او الحجازي وحش
ب فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له جمعه ولا محاذاً وقد اشار الى انه لا يكون
 كناية فيه انما حش كناية ما دل على معنى لا من جانب الجمعه والحجازي او

الاستكالي بذكر التعريض قد يكون على طريق الكناية من ان يعبر به المعنى ان معاً وقد يكون
 على طريقة الحجاز ان يعبر به المعنى التعريض فقط فذلك اذ يستغرق اذا رادته به كمد
 الحجازي بعد غيره معاً كان على سبيل الكناية واردة المعنيين الحجازي الحول واصل اللفظ
 والثاني بالسياق وادارت به بعد غيره معاً وهو المعنى المعروف به **س** على سبيل الحجاز
 في ان المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً لما مر من التبيين على هذا
 المعنى من التركيب لفظاً السهل والله العاقل الى سبيل الطريق **قوله** بل معنى كظم الشئ
 ان شيئاً من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذ اقلنا راس
 اسد ارمي فهو لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى بل هو راس راسه
اول العبارات لا تغير ثبوت معانيها في نفس الامر لان ذلك لا يقع على المعاني بل يستدل
 عقلية قطعية لا يمتنع تخلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعها لخرجهما لخلقها لولول اللفظ
 وهذا مما لا يشبهه لكن تعريضاً له في الخبر معاً لما يتوهم من تعريفه ما حاشى الصدوق الكذب
 من ان احتماله لهما على سوا ويثنوا ان كونه لهما هو تخلف دلالة عنه ثم كل كلام الشيخ على القول
 من الاستقارة والتشبيه وبين الكناية والتعريض ليس بالاعتبار ان الاستقارة والكناية يوجبان
 ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى اي زيادة في الشجاعة وزيادة في الفرق مثلاً ما تناسب
 المقام اذ لا يذهب وهم الى ذلك حتى يدفع فانهما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل
 الفرق في الواقع فكيف تصور الحجازي زيادة فيها بل يقول **ن** في الحجازي لثبوت الزيادة
 في الواقع هوهم الحجازي لثبوت اصل المعنى فيه ولا ينضاف ان المقام اذ من كل الشئ ما
 فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام اذ ربما يتوهم ان اللفظة باعتبار دلالة
 في العبارات على معنى رايد لا يدل عليه الاخرى فخرج ذلك وبيّن ان اللفظة باعتبار
 يدل دلالة وقوتها وهو معنى ما قبل ان الحجاز والكناية كدعوى الشئ بدينه لا يثبت
 به في مدلول احد هما ولذا كصرح بالمساواة **ع** راس راسه هو والاسد
 شجاعة فان المساواة المعروفة منه ومن قولنا راس اسد الذي يتصور من زيادة
 ان يفتضح ما دعاه من عدم افادة الاستقارة زيادة في المعنى في تحه اغتراف المصنف
 وما اوجب به ايضا واما حوال الشيخ ولما لا يتغير حال المعنى في نفسه بان المكتبي عنه هو
 الى اخره فمعناه ان اختلاف الطريق الدالة على المعنى لا توجب لاختلافه وتغيراً في نفس

م

في الواقع

م

فان كان المعنى بالزيادة والعصا فان معنى كثرة القوس معنى واحد لا يحصل في نفسه
 ان يعبر عنه تارة باللفظ الموصوف له وازانه وكم عنه اخرى بكثرة الزيادة فمعنى القول من اللفظ
 وفي السال بطريق المعنى وكذلك معنى المساواة المساواة تتغير في معنى سواء اعتبر منه بلفظه اول
 عليه من حيث المعنى لمجمله اسد افعالهم من احدى العالان هو بعينه المفهوم من اخرى
 من غير زيادة ونقصان في معنى نعم هناك اختلاف في قوة الدلالة وتأكيدا كما بينا وعلى هذا
 فكلام الشيخ اولا واخر اعلى ما فهمه المصنف كلام صحيح جزئيا ذلك الحد منه مذ فوعده
 بما ذكره واما على ما فهمه الشارح فهو على ما ذكره من الركعة والفساد واما وقوعه في المذاهب
 من قول الشيخ لا تتغير حال المعنى في نفسه فتوهم انه اراد تنقيره زيادة ونقصا لحسب
 والانتقال في نفس وهو سهل اراد تنقيره في نفسه بان يعم من احدى العالان زيادة في المعنى
 لا يعم من اخرى كما ذكرنا واما قال في نفسه احترازا عن اطلاق الدلالة عليه اي
 المفهوم في نفسه واحد غير مختلف وان اختلفت الدلالات عليه فظهر ان التشبيح ساقط
 وان المقلط غلط والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب الفن السابع عشر
قوله حوجه تحسين اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب فمدعى تحقيق معنى العرف
 اذ الاضافة كاللام في الاشارة المفهوم الجنس وما يتفرع عنه والمناسبات ههنا محل
 الاضافة للعهد كما سنده **قوله** اي الخلق من العقيدة كانه خص وصحح الدلالة بالخلق
 عن العقيدة المعنوية مع انه طبع معلومه نفاذ الخلق عن العقيدة اللفظية ايضا لكون اشارة
 الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما ان رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني
 فتكون تبيينا على ان رتبة هذا الفن بعد ههنا بمرله قوله وتبعها وجوه اخرى قد علم
 بذلك ايضا ان وصحح الدلالة المذكورة في تعريف السان كما يكون جملة على الخلق من العقيدة
 المعنوية اعني اذ اعلى ما سبق في مباحث المقدمة فتأمل **قوله** لانه مدخل فيها اي في وجوه
 تحسين الكلام اي حى برادها مفهوما الا عمن بعض النسخ المحسنات التابعة لـ
 الكلام كالخلق عن التناو مثل ما يقول **قوله** الخرج منها الا مطابقة بعض الاحال واحلوه
 عن العهد مطلقا بان يجري وضوح الدلالة ايضا على مفهومه المتكلا لا يبيح الخلق عن التناو
 بين الحروف او الكليات والخلق عن القياس والخلق عن صفات القائلين كلهما من جهة
 فيها مع انها ليست من علم الدرع واما عن الغرابة فممكن ادراجها في وضوح الدلالة

الامر
 العن العال
 علم الدرع
 الى

بعد ما نقول

الخلق

قوله

قوله او تقابل الضائفة تحت لحن الجمع من الحب والحب من لا يسمى في التكملة ببقية
 بل لملاحظة الظاهر اقرب **قوله** لانه وهو من شذوذ في حيزه والى حاشيته خضوع في رد
 فهو بعد خبر لحن الضائفة على حركة التمداد من جملة ابياتنا قوله وقد كانت البيص
 القواض في الوضوح وانما هي لحن من عدة بمر على ما سيجي في العجز على الصدر **قوله**
 وزاد السكاك واد اشروط ههنا امر شرط ثمة ضده فها هو هذا الكلام انما يكون
 في المقابلة شرط لكن اذا اعتبر في احدى الطرفين شرط وجب اعتبار ضده في الطرف الاخر
 ثم ان السكاك شل في الخطا لله بعهود بها طبعه كونه قتلها ولسكو كثيرا ولا شك ان
 عنده في المقابلة ايضا **قوله** طبعها اعتبار الشرط كما مر من ذلك على انتفا التباين
 المطابقة والمقابلة فاد انما مل في حدتها عرف كونها اخفى بالمطابقة كما عند المص
قوله عن الرهط الدمايني غاوة لها من عقيل مما يليها رهط قيل الرهط الاول از من
 حلوه تشق وتأتي به **قوله** الحسا **قوله** يعني ان ملكة فكلها رقيقة فكون مدرو صفها اولا
 برفعة حالها حياء وثانيا بكثرة قبايلها نسبيا ولحوز ان تكون المعنى انها كرمية المناسبات
 في جنسها امة فكون الرهط الاول ايضا من رهط الرجل اقل قومه **قوله** الاستخدام بالمعنى
 من خدمت الشيء قطعه ومنه سيف مخدوم وقد قطع ههنا الضمير عما هو حقه وبروي للمع
 المهمة والزال المهمة من خدمت اي قطعت ايضا وروي المهمة والمهمة كانه جعل المعنى
 الذي لم يرد اولا تابعا في الذكر للمعنى المراد قوله الضمير **قوله** وهذا مع لطف مسلكه
 لا لحي على ان يحد ووقع نشر من لفين معقل ومحل لا يصح لطف مسلكه لحي كانه
 ان يحسنه الى النفقات المحيثة من على السان بل لا يدها من امر اخر وان كنت في ريب
 مما ذكرنا فتأمل ما اورد الشارح من المثال هل هو هذه المترلة من الترفعة والظافة
 ما الظن اذا طبع سليم تخم بذلك واما الامة الكرمية فمعها دقة وجه العلل والظافة جهة
 المناسبة الذي ان تغفل الامز لملاحظة العدة باكي العدة فيه اشارة الى ان تلافى
 مسبقا بقدر الامكان واحد ولما كان المطلوب اولا صوم ايام مخصوصه بعدة معينة
 محسبات خصوصية الامام يتنا على العذر امر برعاية العدة حفظا له عن القوات والكلمة
 ونحوه له بعد الامكان وفي ذلك لظافة تدفعه وظهر من هذا ان المعنى للعلل بالاحال
 العدة في الاداء فلا يكون قوله وتلك له حلة الامز لظافة العدة شاملا لامر الشاهد بصوم

الى قوله قبل المسوم
 على وجه زروح
 النافذ المسوم
 واسم شاعر خزا
 مرله

تلا بستانه

الشهر كما توهمه بعض الناس على ما سياتي وان عليل قوله ولتكثر واستنبط من غيره
كما بينه وتوجيه عبارة الكشف حيث قال **قوله** وهذا دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضا وذلك يحتاج الى دقة نظر وانكلا واحد من العليين الاخرين لمكن انما منها
مقام الاخرى بحسب الظن والتأمل الصادق منكشف ان الشكر اول بنعمة الترخيص
كما ان التكبير على الهداية انشبه تعليم كيفية القضا **قوله** اي الوطواط في الصحاح قوله
الوطواط الخفاف وقيل الخطاف قال ابو عبيد هذا شبه القول عندى بالصواب
والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا اراه سمي بهذا التشبيها بالطارى
قوله البيت السابق هو قوله قادم المقاتل اقمى سيرها فاعلم على الشكيم وادنى سيره
سرع لا يقتل بلدة مرة عن بلد كالموت ليس تهاوى ولا شعاع الا انه المقرب ما من اشئ
الى الاربعين من الجبل والسرع مصدر بمعنى السرعة لا بمعنى الشئ **قوله** وانا بعد من مبداء
معين كما ينتقض باعتبار فكذلك ينتقض باعتبار الجدار مرد عليه ان اعتبار الجلود اما هي
بعد حصول الحجة فكيف ينتقض بما سبق على الدجول والصواب ان يقال لا يستلزم الاول
محمول على ما تقدم من ان فساد المؤمنين لا يخلو دون الناس واما الثاني فمحمول على ان
اهل الجنة لهم بها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل وهو رضوان الله ولقاؤه عز وجل
لا على ان بعض ما هم خرج منها وترفع توهم اراد هذا المعنى منه على قياس ما ذكرنا الاول
عقب قوله عطا غير محدود لا يقال ما ذكرته اوجه احكام ونظام الكلام حيث عدل
بالاستسنا الثاني عما حمل عليه الاستسنا الاول مع انهما سبقا مساقا واحدا الى القول
الاول فمحمول على الظن وعدل بالثاني عنه لغزينة واضحة كما ذكرنا ولا اشكال في احكام
قوله قوله تعالى ونزولهم ذكوانا وانا انزلنا من فوق العطف ما وجهه انما هو العطف
في السابق واللاحق بالواو **قوله** فكل لما كان الضمير المصوب الراجع الى من نشأ
الجلتين السابقين ولو قرح من نشأ هذه الجملة لا متنع العطف باو كما متنع
والمتأخر ولو ترى انه لو حمل او حمل من نشأ الذكور لادل في الظن على المنا
وان الواقع احد هما لا كلناهما وليس يجر اوجاما المراد وقوع كل منهما بحسب
قائلا بالعباس الى طائفة والاخرى بالعباس الى طائفة اخرى واما الجملة
الثالثة فحيث اورد فيها الضمير وكان صاحبا الى الطائفتين المذكورتين او الى احداهما

الغاشر
لغيره
الاسهام

وحال العطف باو والافسد المعنى لزم ان يكون لكل واحد منهما مع الاشارة فقط او الزكور
فقط ذكور وانا انما هي مقاد الشري في ذلك ان هذه الانقسام اداقيست الى طائفة واحدة
كانت متنافية واما اداقيست الى طوائف مختلفة فينبغي توافق الوقوع واشتراك في
القبول ولما اختلف المفسرون اليه اعني الموهوب له والعقيم في الحمل التثنية عطف
بالواو تبيينا على التوافق ولما اجد المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في
الجلتين السابقين ضرورة اتحاد الضمير بالمرجع اليه عطف باو تبيينا على الثاني
والثاني او يزعمهم بدل الحان فقط او الذكور فقط ذكورا وانا انما هما ان هذا
فان **قوله** اي ما يند في العدول عن الضمير من نشأ الجملة الثالثة الى الضمير
وتغيير الكلام عن أسلوبه **قوله** لو اصرى الكلام على سببه كان المستفاد منه
ان هذه الانقسام منوطة بمشيئة الله تعالى واما اذا عدل الى ما عليه التفسير فاد
مع ذلك نكتة اخرى سترت عدم لزوم المشيئة ورعاية المص **قوله** وانه ان
التحريم لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان حرد المتكلم نفسه من ذاته وجعله
لنكته المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور على ما عرفت اشارة الى واحد
في صور متفاوتة استجلاء لنشاط السامع واستدراجا الى صغابته اليه المقصود
من التحريم المباعدة من كون الشئ موصوفا بصفة وبلوغه النهاية فيها بان يتفرع
منه شئ اخر موصوف بتلك الصفة فبين الالتفات على ملخصة الجاد المعنى ومن
التحريم على اعتبار التعابير اذ عا فكيف يتصور اجتماعهما نعم امكن حمل الكلام
على كل واحد منهما بل من الآخر واما انما مقصود ان معا كلا مثلا اذا اعتبر المتكلم
عن نفسه بطريق الخطاب او الغيبة فان لم يكن موصوفا بالمبالغة في انشائه بها
لم يكن ذلك مجردا اصلا وان كان كذلك وصف حمل المبالغة فيه فان انتزع من نفسه
شخصا اخر موصوفا به فهو محريد وليس من الالتفات في شئ وان لم ينتزع بل قصد مجرد
الاختلاف في التعبير عن نفسه كان الالتفاتا عند الجمهور وعلى مذهب الشكك فان قيل
كلام المفتح حيث قال من ان الالتفات واقامها مقام المصاب الى على انه محريد ايضا
فيجتمعا قلنا معنى كلامه انه قام نفسه مقام المصاب لانه حرد من مصادها
لمكون مجردا فما ذكره فائدة الطلاق لفظ المحاطب على المتكلم وبيان النكتة الخاصة

المسوم

وايه الموصوف

قوله

فيما

هاكم

المتام

بالالتفات وهذا الموضع فان شئت زيادة توضيح فاعلم ان سيب قوله تطاول تلك
ان حمل على الالتفات كان فيه لبهام الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم
ولم يكن هناك مبالغة بالمحذوثة بطريق انتزاع محزون اخر منه وان حمل على المحذو
كان فيه دعوى الخطاب واطرها ان المراد به مغاير للمتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة
في انتصافه بالمحذوثة بطريق الانتزاع **قوله** انه اذا انفق عنه الشر بكلف الخيل
الى اخره معمود الشاعر وصف الممدوح بنفي الخيل واثبات المحذو وقد نفى عنه الشر
بكلف الخيل ولا شك انه يشرب بكلفه فلا يكون خيلا لانه لو كان خيلا يستلزم شربه
بكلف الخيل فكيف ينفي الانه عن نفي الممدوح ويلزم من نفي الخيل عنه كونه حوادا
نحس اقتضا المعام في هذا المعهود ولا بد ان نفي الخيل عنه جعل نفي الشر
عن كلف الخيل كناية عن اثبات الشر به بكلف كرم منتزع منه مغاير له ادعا ليكون
تحريدا بل هو بطول المسافة بلائق ويؤكد ما ذكرناه انك اذا قلت بامس يث
بكلف كرم يتبادر منه انه يشرب بكلف نفسه فهو كرم كما انه كلف اخر منتزع منه
وان كان محتملا للكلام فظهر ان كونه كناية عن كون الممدوح غير خيل لا جامع كونه
خيرا بعم كونه كناية عن اثبات شربه بكلف كرم منتزع منه جامع والفرق ظاهر
فصح ما ادعاه ذلك البعض واما قوله وانه ان كان الخطاب لنفسه الى اخره فاما
عليه اذا كان مراده ما ذكره توجيه ما في الكتاب واما اذا اراد به رده **قوله**
اد لو كانت عليها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقة لا يلزم من ظهور
العلة في العادة ان تكون علة حقة في موافقة لما في نفس الامر كما فسر بعض اللطيف
او ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالاول ان تدعى قوائم الاعتبار اللطيف
اد لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقة فقات القيد الاخر
من ان يتفق ارشد النطاق **قوله** في الصحاح النطاق شقة تلبسها المرأة
وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر على الارض
لها حجرة ولا ينفق ولا ساقان وقد انتظمت المرأة لبست النطاق
الرجل اي لبست النطق وهو كناية عن شدة به وسطكة المنطقة معروفة اسمها
خاص بقول منة نطق الرجل **قوله** وهذا زيادة توضيح نعم ان قوله علم

في انصاف

والله اعلم

ومنه

سريع

كونه زائدة توضيح المقصود لانه لو كانت من العيب على بعد كون فلول
السيف من العيب مفهوم من بقاء اثبات شيء منه على الشرط المذكور يعني قوله
ان كان فلول السيف عما وصفه حيث اذا نظر ان قوله ان كان فلول السيف
عينا بيان المراد الشاعر كانه **قوله** يعني الشاعر ان عيبهم عيبا ان كان فلول السيف
وقوله فاثبت على سيفه الماضي كلام المصنف متفرع على ما ذكره من مراد الشاعر وليس
فعلا مضارعا متفرعا على الشرط المذكور جزا له كما توهمه فانه ركك جدا لفظا
معنى وج فلا بد من قوله على بعد كونه منه فمحتمل ان يكون من الضرر الاول ان
لون من الضرر الثاني ان كان من الضرر الاول فان قدر دخول اللام في اللغو فقد
اعتبر احيانا تأكيد والحق في اعتبار اللام جهة واحدة وذلك خارج عن جميع افرد
الضرر الاول ولا يصير بذلك من الضرر الثاني الذي لم يكن فيه الا اعتبار جهة
واحدة للتأكيد لعله اراد بكونه من الضرر الثاني هذه المماثلة **قوله**
مطاما مطانا ومجركن منازل منازل عنها ليس عيني مقلع مطا مع مد ومنا ان قدر
عنها اي لم يصير قيل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل اجابه الى كان قاصدا
اليها ذهب عنها الجريا والكلال الخ لها اقامت بها وهو لما وصل اليها لم تزد
رويتها الا تذكر او شجوا او فيه وجه اخر وهو انها ابقت منها بقية زلت عنها القدر
فلم ينلها واصلتها الوصول وقيل اراد ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها
في المطايا فا قبل عليها طيبها **قوله** ايها وان اهل البيت وحدهم قد حوت
منها نجاشة الخ رفاق ولم يأت على يات عليكن قد ردد الله فيها والقدر الذي اخطاكن
فيها لا يكاد يفارقن اوياتي على ما بقي من رمق وهذا المعنى اظهر كذا في حواشي السهول
قوله اي قول الصمم من عبد الله الصمى الرجل الشجاع والذكر من الحيات ومنه
في الشخص **قوله** اد لا يكون لكل كلمة من احسن القريتين مقابلا لاخرى
اعطينا كل الكثر فصل لربك والخروج وجه لك وجا شيتته بان المراد انما
لا يكون بعدد الكلمات في القرينة الثانية على ما نفرد بها في القرينة الاولى
لموصوف وصفا في قوله يعني سر من موعده وكواب موعودة **قوله** فاعل
لنوف في الساطع والظلمات اي غير ذلك على ما يشاهد من المصنف وليس الحال

فان كان شاعرا
لله
وجه واحد

اوله

وقوله تعالى انا اعطيناكم الكتاب والفرقان **قوله** وادرك ان زرت
 الى اقربه وودعه اسم العشيقة كما ان الجنى يبيت الحريم اسمها ايضا والورد بالف
 ما يشم وبالكيسر الجوز يقال غرات وردى وخلاق ومعنى الوراد وهم الذين
 يردون الما يقال وردته الحمر والغنم جمع وريد على مثال جود وقال غرس ورد
 واسد ورد وهو الذي بين الكبت والاشقر **قوله** ومثل الحقيقا يقال غرس
 اخضرته الخيف اذا كان احدى غننه زرقا والخرى سودة **قوله** ومثل
 الرقطة الرقطة سواد يشوبه نقط ساض يقال دجاجة رققات الحاشية
 والجرد لله وحده وهى الله على سدا من الجرد والله وحده
 وسبح سلما كبراء ابد انبها لنفسه بده الفانية ولم
 شأ الله بعهده هاهنا راسا للمسمى عاملة الله
 بالطاعة الحقة وعفوله ولو الله الحطية
 والمسلمين اتجمعى ووقع الفراغ منها يوم
 الجمعة من الصلاة بالشهادتين الاول
 سنة ستين وما عناه في مصر حرسها
 الله بالسلام امين

القدر
 الجرد
 ويوم الكس

بلغ مثله



فقال كمالى سعد الدين في المختصر والمطول علم سبيل منع الخلو يقال عليه المراد بالخلو
 ما يمنع الا غير الصادق على الحقيقة يقتضى ان المقام يقتضى ذلك ببيان ان ليس
 المراد اثبات ان الافتراء والكذب لا يجتمعان اذ لا يقع له في هذا المقام
 له فرض اجتماعهما القليل له بدل المراد ان فيه منجم في السنين لا ثالث لهما
 كما لا يخفى على من له ذوق واطلاق منع الخلو على الحقيقة ضمه بالمراد
 اعني ما يمنع اللغوي به وقوله ايضا في بحث الصدق والكذب في قول الحاد
 ضرورة توافق الواقع والاعتقاد يقال عليه ليس ذلك شرط في اللزوم بل يلزم
 من اعتقاد مطابقة الخبر للواقع مطابقة الخبر للاعتقاد وضرورة توافق الخبر
 والاعتقاد وليس موقفا على توافق الواقع والاعتقاد اللهم الا ان يقال
 ذكر ذلك ليصير ليدل على سبيل وهو ان مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاده
 مطابقة له بل على توافق الواقع والاعتقاد ولا يشترط ان مطابقة اكثر من واحد المتزامن
 مطابقة له خيرا والا لما كان بينهما من توافق تام

دجاجة

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	ARCA ZADE
Yeni	MUSEYİN PASA
Eski Kısım No	383